مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 – 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني - تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2022

ملاحق القسم الثانى

- الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (42) للجنة الحريات النقابية (4 مارس / آذار 2023).
- الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (21) للجنة شئون عمل المرأة العربية (19 فبراير / شباط 2023).
- الملحق رقم (3) : تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المعدلة).

مؤتمر العمل العربي

الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2022

تقديـــم

يتناول القســم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي (22 - 29 مايو / آيار 2023) تقريراً عن نشـاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2022 وحتى نهاية ديســمبر / كانون الأول 2022 ، ويأتي هذا التقرير ليتضــمن الأنشـــطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطتها المعتمدة لعام 2022.

لقد جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشـــطة في إطار اســـتنادها لعدة أســـس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دســـتور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضــايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراســتها من خلال الأنشــطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضــافة إلى التوجهات والسـياسـات العامة التي تتضـمنها قرارات وتوجهات المجلس الاقتصــادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الإدارة وذلك إلى جانب ما تتضــمنه الوثائق والأدبيات والاســتراتيجيات الصــادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاســترشــاد بها في تنفيذ نشــاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشــطة إلى توطيد أواصــر التعاون والتنســيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوطيد العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشـــكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنســيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصــادي والاجتماعي وذلك بالإضــافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

ويمكن تلخيص أهم مجالات العمل المنفذة وكما يلي:

أولا: محور الحماية الاجتماعية:

- مجال علاقات العمل.
- مجال شؤون عمل المرأة العربية.
- مجال عمل الأطفال.
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مجال التأمينات الاجتماعية.
- مجال الصحة والسلامة المهنية.

- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.

ثانيا : محور التنمية البشرية والتشغيل:

- مجال التشغيل وسوق العمل.
- مجال التدريب المهنى .
- مجال تنمية الموارد البشرية.
- مجال إدارة العمل والتشغيل.

ثالثا : محور العلاقات العربية والدولية.

- مجال العلاقات العربية والدولية.
- مجال التعاون الفني.

رابعا : محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:

- مجال الإعلام والنشر.
- مجال التوثيق والمعلومات.
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة.

خامسا: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

وإنني إذ أعرض هذا التقرير، فإنني أتطلع أن ينال من مؤتمركم الموقر الاهتمام والعناية آملاً تزويدنا بملاحظاتكم ومرئياتكم التي ستكون عونا لمكتب العمل العربي في تنفيذ برامجه وأنشطته المستقبلية على نحو أفضل بما يلبي تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الأهداف القومية التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة.

" والله ولي التوفيق "

فايز علي المطيري
المدير العام

اولاً

محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

يهدف نشاط منظمة العمل العربية في قطاع الحماية الاجتماعية الي بناء أسس للحماية تقدم حزمة متكاملة من ضمانات الأمن الاجتماعي بهدف التخفيف من حدة الفقر ومن الهشـــاشـــة والإقصـــاء الاجتماعي، وذلك من خلال دعم جهود الدول العربية في تبني مفاهيم العدالة والمســـاواة وتفعيل الحقوق والحريات والنقابية وإلغاء كافة مظاهر التمييز في العمل وتعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تســـتدعي التحديات الراهنة حشـــد الجهود وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية بما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشـــة في مجتمعاتنا العربية، وعلى مؤســـســـات الضـــمان الاجتماعي أن تعمل على وضـــع أطر قانونية ومأسسة وممارسة الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بما يساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحقيق التحول الرقمي الذي بات يقوم بدور مؤثر نحو شمولية الحماية الاجتماعية ويساهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

حيث يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأســـاســـية التي قامت عليها منظمة العمل العربية التي تعمل على ترســـيخ الحوار الاجتماعي كوسـيلة وأداة فعالة لحل المشـكلات وتحقيق السـلام الاجتماعي، وتهدف عبر أنشـطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماعى الثلاثي الفاعل وتطوير آلياته وتوســـيع مجالاته وتكريســـه عمليا كأداة للحوكمه الاقتصـــادية والاجتماعية الرشـــيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شـــاملا مختلف قضـايا التنمية والإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات الراهنة تستوجب بكل إلحاح تضـافر وتكامل جهود شركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضـايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .

وقد حرصـــت منظمة العمل العربية خلال الفترة الماضـــية على إعداد العديد من الدراســـات وعقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية لأطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات، وعملت هذه الأنشـــطة على تعزيز مفهوم المفاوضـــة الجماعية في أوقات الأزمات وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصـالح الفئات الهشـة والعمالة في القطاع غير المنظم ، وقد شـارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصـــحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

اولاً: مجال علاقات العمل:

1. الدورة التدريبية القطرية حول الحوار الاجتماعي وتعزيز الحقوق والحريات النقابية لصالح الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

بغـداد / جمهـورية العـراق، خـلال الفترة من 17 - 18 يناير/كانون الثاني 2022.

المشاركون :

شارك في أعمال هذه الدورة 40 مشارك.

الأهداف:

- تعزيز دور النقابات في الحوار الاجتماعي.
- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي.
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسـس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار.

المحاور:

- الأسس التي يقوم عليها العمل النقابي والتحديات التي تواجهه.
- الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل، ودور النقابات العمالية.
- دور معايير العمل العربية في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي.
- تعزيز الحقوق والحريات النقابية في إطار معايير العمل العربية.

أسلوب التنفيذ:

- ✓ إعداد وتقديم ومناقشة أوراق عمل وعروض من قبل خبراء ومختصين من منظمة العمل العربية.
- ✓ عقد مجموعات عمل للمشاركين.
- ✓ إجراء مناقشات وحوارات بين الخبراء والمشاركين.
- ✓ منح شهادات للمشاركين في الدورة.

2. الندوة الوطنية حول "قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم : أهدافه، أحكامه، آليات وإشكاليات تطبيقه"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 29 - 30 مارس / آذار 2022

المشاركون :

شارك في أعمال هذه الندوة 35 مشاركا من وزارة القوى العاملة (الإدارات المعنية في الوزارة {إدارات الاتصال النقابي} ومديريات التشغيل بالمحافظات) بالإضافة إلى الخبراء المحليين ومدير المركز.

الأهداف:

وتهدف الندوة بالخصوص إلى :

الهدف العام :

- تعزيز قدرات العاملين بالوزارة ومديريات القوى العاملة التابعة وخاصة في إدارات الاتصال النقابي من خلال مزيد من التعريف بالقانون الجديد وتعديلاته وآليات العمل به والاطلاع على العقبات في تطبيق القانون وفي الممارسة الفعلية وسبل تجاوزها.

الأهداف الفرعية :

- الاطلاع باتفاقيات العمل الدولية والعربية التي لها صلة بالحقوق والحريات النقابية.
- مزيد من التعريف بالقانون الجديد للمنظمات النقابية العمالية والتشريعات الوطنية ذات الصلة.
- الاطلاع على شروط إجراءات تأسيس المنظمات النقابية العمالية وتنظيم انتخاباتها من خلال القانون الجديد.
- الاطلاع على العقبات والتحديات في تطبيق القانون وفي الممارسة الفعلية له.

المحاور:

تضمّن برنامج الندوة محاضرات ألقاها مختصون حول المواضيع التالية :

- **الحقوق والحريات النقابية من خلال معايير العمل الدولية والعربية ومبادئ أجهزة الرقابة لمنظمتي العمل الدولية والعربية** (السيد رابح مقديش مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس).
- **القانون الجديد للمنظمات النقابية العمالية: أهدافه، أحكامه الرئيسية، تعديلاته وآليات العمل به** (السيد إيهاب عبد العاطي المستشار القانوني لوزير القوى العاملة).
- **ملاءمة التشريع المصري مع معايير العمل الدولية والعربية من خلال القانون الجديد للمنظمات النقابية العمالية** (السيد إيهاب عبد العاطي المستشار القانوني لوزير القوى العاملة).

- **شروط تأسيس المنظمات النقابية العمالية وتنظيم انتخاباتها من خلال القانون الجديد** (السيد عادل صبحي استشاري المنظمات النقابية).
- **العقبات والتحديات في تطبيق القانون الجديد وسبل تجاوزها** (المستشار احمد عاطف).

3. ندوة قومية حول "دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار أسواق العمل"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ:

13- 14 يونيو - 2022، القاهرة

عدد المشاركين:

45 مشارك

الدول المشاركة:

16 دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا)

الجهات والمؤسسات المشاركة:

أطراف الإنتاج الثلاثة وممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشـــؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من المجالس الاقتصـــادية والاجتماعية .

الأهداف:

- **هدف عام :** إرساء الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم أسواق العمل في ظل المتغيرات.

المحاور:

- مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي ومسؤوليات كافة الأطراف.
- ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي.
- التحديات التي تواجهها علاقات العمل في ظل المرونة في أشكال العمل ودور الحوار الاجتماعي في تجاوزها.
- دور الحوار الاجتماعي في دعم قضايا عمل المرأة.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ المستشار / إسلام سناء - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، عرض مرئي حول إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي الصادر عن منظمة العمل العربية عام 2012

- ✓ الاســتاذ / محمد أحمد مصــطفى خبير علاقات العمل ورقة عمل حول " مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي ومسؤوليات كافة الأطراف "
- ✓ الدكتور / أحمين شــفير- اســتاذ الاقتصــاد بالجامعة الجزائرية ورقة عمل حول "ترســيخ ثقافة الحوار الاجتماعي"
- ✓ عطوفة الاستاذ / موسى شتيوي - رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني مداخلة حول التجربة الأردنية في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي
- ✓ الاستاذ الدكتور / حافظ العموري وزير التشغيل والتكوين المهني الاسبق بالجمهورية التونسية ورقة عمل حول " التحديات التي تواجهها علاقات العمل في ظل المرونة في أشــكال العمل ودور الحوار الاجتماعي في تجاوزها "
- ✓ السيدة / سمية صالحي رئيسة لجنة المرأة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين ورقة عمل حول" دور الحوار الاجتماعي في دعم قضايا عمل المرأة "
- ✓ تم تقديم مجموعة من العروض القطرية للدول العربية وذلك في اطار تبادل الخبرات وتعميم التجارب الناجحة في مجال الحوار الاجتماعي.

اهم التوصيات:

1- دعوة الدول العربية إلى إيلاء أهمية لاحصــاءات العمل لدورها في وضــع وتنفيذ وتقييم البرامج والخطط والسياسات الخاصة بمجالات العمل، وإنشاء مراصد وطنية للأنماط الجديدة للعمل لرصد تطوير هذه الأنماط ومدى الاقبال عليها واستشراف تحولاتها.

2- دعوة مؤسسات الحوار العربية إلى تفعيل إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي الذي أصدرته منظمة العمل العربية عام 2012 وتطبيق أهدافه ووضعها موضع التنفيذ.

3- دعوة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعى والمفاوضة الجماعية والحقوق والحريات النقابية، وذلك بهدف تطوير وتنمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية.

4- الاهتمام بتدريب الكوادر النقابية على أســس وتقنيات الحوار النقابي والمفاوضــة الجماعية من أجل بناء قدرات منظمات أصــحاب الأعمال ونقابات العمال لتمكينها من المشــاركة بفاعلية في الحوار الاجتماعي وبما يضــمن جودة مخرجاته.

5- التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام العربية في تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، وإبراز فعاليات ومخرجات الحوار الاجتماعي، وجعله أسلوب تعامل من مختلف الاطياف والمستويات.

6- تطوير ثقافة النهوض بالمفاوضة الجماعية في مختلف مستوياتها (مستوى المنشأة / القطاع / المستوى الوطني) والعمل على تحديث الآليات التشريعية والظروف الملائمة لتكريس الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته ليواكب المتغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

7- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية في إرساء وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي، وتشجيع الدول التي لا يوجد لديها هذه المجالس على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية لتكون اطاراً لمناقشة مجمل السياسات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.

8- تفعيل وتعميق موضوعات الحوار الاجتماعي لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الناتجة عن الأزمات الطارئة وبما يضمن الحفاظ على علاقات العمل والسلم الاجتماعي ويحقق التنمية المستدامة.

9- وضع آليات لتعزيز دور المرأة العاملة داخل مراكز صنع القرار ومؤسسات الحوار الاجتماعي والعمل على تبني سياسات نوعية وبرامج تهدف إلى إرساء المساواة بين الجنسين وتحسين أوضاع المرأة في العمل.

10-دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي المثمر والنزيه والفعال وبما يكفل تحقيق الوفاق الاجتماعي وتعزيز السلم الأهلي.

ثانياً: مجال شؤون عمل المرأة العربية:

المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة تحت عنوان "مستقبل ريادة الأعمال النسائية في ظل الاقتصادات الرقمية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

28-2022/8/29 صلالة - سلطنة عمان

عدد المشاركين:

160 مشارك

الدول المشاركة:

(الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، الكويت، مصر ، المغرب، موريتانيا)

الجهات والمؤسسات المشاركة:

أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية والعديد من المنظمات العربية

الأهداف:

الهدف العام :

- دعم جهود الدول العربية في تسريع النهوض بريادة الأعمال النسائية في الاقتصادات الرقمية

الأهداف الفرعية:

- العمل علي تعزيز مساهمات القطاع الخاص في جذب وزيادة عدد النساء المشتغلات بالأعمال الرقمية.

- وضـــع قاعدة علمية وتدريبية لدفع المرأة للقيام بدور أكبر ضـــمن قوي العمل الرقمية، وتزويدها بالادوات والمهارات التي تحتاج إليها.
- الحد من العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في قوة العمل عن طريق وضع ترتيبات أكثر مرونة للعمل عن بعد، وخلق فرص جديدة عبر الانترنت، وتطوير بيئة التجارة الالكترونية.
- تخصيص برامج تمويل مرنة تستهدف رائدات الأعمال المستخدمات للبيئة الرقمية والأدوات التكنولوجية.

المحاور:

- المحور الأول : الأطر المؤسسية والتشريعية لريادة الأعمال النسائية
- المحور الثاني : بناء قدرات رائدات الأعمال : التعليم والتدريب الرقمي.
- المحور الثالث : مستقبل ريادة الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية : التحديات و الطموح.
- المحور الرابع : الثورة الصناعية الرابعة وتطوير المشروعات الريادية.

اهم التوصيات:

1- تركيز مزيد من الاهتمام على الإدماج الرقمي، لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال بناء نظم مؤسسية تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين .

2- صياغة إطار قانوني يكفل حقوق رائدات الأعمال وينظم العمل في إطار الاقتصادات الرقمية.

3- تعزيز وإستحداث بيئات تمكينية لدعم الرقمنة من خلال إعادة تأهيل القوى العاملة العربية خاصة بالنسبة للإناث لمواجهة التحديات التي يفرضها عصر الذكاء الاصطناعي والثورة التكنولوجية.

4- تطوير منظومة الاحصائيات والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بهدف وضع وتقييم السياسات والبرامج اللازمة لتعزيز تواجد المرأة في الاقتصاد الرقمي.

5- تهيئة البنى التحتية وتطويرها لتوسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال واتاحتها للجميع دون تمييز.

6- ضرورة تبني استراتيجيات الشمول المالي التي تهدف إلى تحسين وصول المرأة إلى التمويل والخدمات المالية الرقمية المرتبط به.

7- تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين في مختلف القضايا التي تهم المرأة العاملة ولا سيما تطوير البرامج المشتركة لتعزيز مهارات المرأة في تحليل البيانات وتطوير امكاناتها في ريادة الأعمال.

8- تربية حس ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر وتنمية مهاراته الأساسية وتغيير الصورة النمطية التي لا ترى في المرأة رائدة أعمال ناجحة.

9- تفعيل دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة بما يعمل على تسريع وتيرة تنمية المدفوعات الرقمية والاقتصاد الرقمي الشامل وبناء القدرات لرائدات الأعمال.

10-توفير فرص التواصـــل مع الجهات الداعمة والمانحة تتيح فرص التطبيق العملي لأفكار مشـــروعات رائدات الأعمال.

11-تطوير أدوات تقييم ملائمة لمشـروعات رائدات الأعمال تسـاعدهن على تحديد التحديات وفرص التحسـين، وما يحتاجونه من مهارات متقدمة لتنمية مشروعاتهم.

12-وضـــع ترتيبات أكثر مرونة للعمل عن بعد، وإســـتحداث فرص جديدة عبر الإنترنت، وتطوير بيئة التجارة الإلكترونية.

الخبراء وأوراق العمل:

المحور الأول: الأطر المؤسسية والتشريعية لريادة الأعمال

المتحدثون:

سعادة السيدة/ سونيا جناحي - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين

سعادة الدكتورة/ فريدة العوضي - رئيس مجلس سيدات أعمال الإمارات

المحور الثاني: بناء قدرات رائدات الأعمال: التعليم والتدريب الرقمي

المتحدثون:

السيد/ الهادي بشير - مركز كوتر

سعادة الدكتورة/ آمنة خليفة آل علي - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان

الدكتورة/ شيماء بهاء الدين - مدير الشئون الدولية وعلاقات شركاء التنمية

المحور الثالث: مستقبل ريادة الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية: التحديات والطموح مداخلة

المتحدثون :

الأستاذة/ رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية

سعادة الشيخة/ دينا بنت راشد آل خليفة - مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة البحرينية

الدكتورة/ عطور حسين الموسوي - جمهورية العراق

المحور الرابع: دور المرأة في نجاح المؤسسات في ظل الاقتصادات الرقمية - التحديات والحلول

المتحدثون :

الفاضلة/ شيماء اللواتي - نائب الرئيس التنفيذي للثقافة والعمل والموارد البشرية والاستدامة

الفاضلة/ سميرة بنت سعيد مسن - سلطنة عمان - تجارب ناجحة لرائدات الأعمال:

المهندسة/ رحاب عوض بخيت الشاطري - سلطنة عُمان

الفاضلة/ ريم خليفه سيف العوفي - سلطنة عُمان

ثالثاً : مجال عمل الأطفال:

ورشة العمل الإقليمية "عمل الأطفال في المنطقة العربية والتغيرات المناخية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

بالشـــراكة بين كل من جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية "اجفند" والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل الدولية والبرلمان العربي للطفل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

23 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، من خلال منصة مرئية

الجهات المشاركة:

بمشـــاركة أكثر من 100 مشـــاركا من 24 دولة عربية وأجنبية يمثلون الآليات الوطنية المعنية بالطفولة وممثلي أطراف الإنتاج والمؤسسات ذات العلاقة بالطفولة دولياً واقليمياً ووطنياً والخبراء والإعلام.

تضمنت الورشة جلستي عمل للمناقشة:

الجلسة الأولى: الواقع الدولي والعربي للتغيرات المناخية وعمل الأطفال، خاصة وان المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم عرضة وتضررًا من جراء التغير المناخي، مبينة ان التغيرات المناخية صارت تشكل خطرا وتهديدا غير مسبوق وانتكاسة تضاف للانتكاسات التي اصابت حقوق الأطفال عامة، وعلى الفئات المهمشة منهم خاصة هؤلاء المنخرطين في سوق العمل بشكل مباشر وغير مباشر.

الجلسة الثانية: رؤى مستقبلية لوضع آليات ومقترحات يمكن أن تسهم في تعزيز الاستجابة لتغير المناخ، وكسر حلقة الفقر، وعمل الأطفال.

التوصيات:

1- الدعوة إلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية معززة ومتكاملة - تدرج قضية التغير المناخي وتعطي أولوية للفئات الهشة والضعيفة بما في ذلك الأطفال - بهدف المعالجة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي، والاستعداد للاستجابة العاجلة والفعالة من أجل خفض مسببات تغير المناخ، لتكون سياسات صديقة ومعاونة للتغير المناخي .

2- تفعيل ومراجعة الأطر القانونية والتشـــريعية الوطنية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية من أجل مواجهة عمل الأطفال خاصة أسوأ أشكاله، وما استجد وفق المتغيرات والمستجدات الراهنة .

3- ضرورة العمل على إيلاء اهتمام متعاظم بقضايا إصلاح التعليم، مما يسهم في مساعدة الجميع على التكيف مع تغير المناخ، فالتعليم يعزز القدرة على استيعاب المعلومات، وحساب المخاطر، والاستعداد لمواجهة الصدمات المناخية والتعافي من أثارها، ويســـاهم في تحســـين ممارســـات الاســـتدامة، ويتيح فرص الابتكار والإبداع والاعتماد على التكنولوجيا.

4- دمج قضية عمل الأطفال والعمل اللائق ضمن خطط العمل المناخي، وسياسات الانتقال العادلة.

5- معالجة النقص في البيانات والمعلومات بمزيد من البحث والدراســـة، في مجالات التغير المناخي، لبحث التداعيات السلبية للمتغيرات المناخية على الأطفال وبشكل خاص على الفئات الضعيفة.

6- اعتبار إن الطفل شريك رئيسي في كل خطط العمل المناخي، وجعل الأطفال فاعلين في سياسات التخفيف، والتكيف مع تغير المناخ، وذلك بالتعاون مع الآليات المعنية بالطفولة والمنظمات الإقليمية والدولية.

7- العمل على بناء قدرات المتخصصين في التعامل مع قضية عمل الأطفال، وفق المستجدات، وما سببته من تزايد في الأعداد وظهور أشكال وأنماط جديدة من عمل الأطفال وأسوأ أشكاله.

8- دعوة الشركاء إلى العمل على تحديث الاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال وفق المستجدات.

رابعاً: مجال الأشخاص ذوي الإعاقة:

1- مبادرة " العيش باســـتقلالية " في إطار العقد العربي الثاني للأشـــخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032 واكسبو أصحاب الهمم الدولي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعرض اكسـبو أصـحاب الهمم الدولي ومكتب اليونيدو - البحرين

مكان وتاريخ التنفيذ:

مركز دبي التجاري العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة | 15 - 17 نوفمبر 2022

شـــاركت منظمة العمل العربية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعرض اكســـبو أصحاب الهمم الدولي ومكتب اليونيدو - البحرين، **في تنظيم " مبادرة العيش باستقلالية " ضمن فعاليات الدورة الرابعة لمعرض أكسبو أصحاب الهمم الدولي**، وكان عدد المشاركين 300 مشارك ممثلة بشركات عربية وأجنبية رائدة في مجال خدمة الأشـخاص ذوي الإعاقة لعرض مشـروعات رواد الأعمال وتعزيز التواصـل بينهم وبين الشـركات العاملة في هذا المجال إضافة إلى بناء قدراتهم في العرض والتسويق لتلك المشروعات.

وبعد المناقشات تم طرح مجموعة من التوصيات من أهمها:

1- اطلاق مؤشر عربي للمنشآت السياحية المتاحة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة .

2- تعزيز دور مؤسـسـات أصـحاب الأعمال في الدول العربية في تبني المبادرات الخاصـة بدعم السـياحة الميسـرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

3- دعوة الدول العربية لإسـتضـافة حاضـنات أعمال متكاملة للمشـروعات ذات الصـلة بالأشـخاص ذوي الإعاقة والتكنولوجيا المرتبطة بها.

2- المؤتمر الإقليمي الرابع للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة تحت شعار:" النساء ذوات الإعاقة في مرحلة التعافي ما بعد كوفيد 19: من التمكين الاقتصادي الكامل الى المشاركة السياسية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، الأجفند، التحالف الدولي للإعاقة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، CBM.

مكان وتاريخ التنفيذ:

11 -12 ديسمبر / كانون الأول 2022 في فندق الكونراد في القاهرة، جمهورية مصر العربية

الجهات والمؤسسات المشاركة:

بمشاركة 160 مشارك من أصحاب الشأن من المعنيين، والنساء ذوات الإعاقة من 17 دولة عربية وهي العراق ، ليبيا، لبنان، فلسطين، البحرين، السعودية، تونس، المغرب، الجزائر، السودان، الأردن، سلطنة عمان، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر واليمن، ومن عدة دول افريقية وأوروبية وكندا ونيوزيلندا، وممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالإعاقة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الأهلية العربية العاملة في المجال، والخبراء الإقليمين والدوليين ذوي العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء.

وبعد تقديم أوراق عمل حول الموضوعات التالية:

- الاستجابة على صعيد الحماية الاجتماعية للأثار المترتبة على جائحة كوفيد 19 للنساء والفتيات ذوات **الإعاقة** .
- ضعف الفعالية الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات **الإعاقة** وخصوصا خلال جائحة كوفيد 19.
- العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي.
- وضع النساء والفتيات في حالات الطوارئ والأزمات.
- النساء والفتيات ذوات **الإعاقة** في مراكز صنع القرار والعمل السياسي.

وفي ضوء الاستماع إلى مداخلات الحضور، والتجارب الحية للنساء الرائدات من ذوات الإعاقة، ورصد للتحديات الرئيسية التي تناولتها أوراق العمل وأكدت عليها تجارب الدول المشاركة، ندعو الى اقرار المبادئ والتوصيات التالية:

1- **قيام** المنظمات المعنية، وكافة المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة بقضايا النساء عامة والنساء ذوات الإعاقة خاصة إلى تضمين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ضمن خطة التعافي ما بعد كوفيد 19 وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهن.

2- **العمل** على الغاء كافة القوانين والسياسات التمييزية التي تحول دون تمتع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بكافة حقوقهن المنصوص عليها والمعترف بها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكافة الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمرأة ذات الصلة، وإصلاح البيئة التشريعية بإدخال مواد خاصة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة في القوانين واللوائح والإجراءات.

3- **تطوير** آليات التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة وتأهيلهن وتشغيلهن وشمولهن بالخدمات المالية

4- **العمل** مع وسائل الإعلام لتعديل السرد عن النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل إيجابي وزيادة الوعي المجتمعي بحقوق النساء ذوات الإعاقة وقدراتهن.

5- **تحديث** منظومة جمع البيانات واعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى تطبيق حقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة ضمن التشريعات والقوانين والاستراتيجيات في المنطقة العربية.

6- **تشجيع** القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع رائدات الأعمال من ذوات الإعاقة، والبرامج والتطبيقات التكنولوجية الخاصة بتدريب ودعم النساء ذوات الإعاقة.

7- **تحفيز** ادراج البرامج المتعلقة بالجندر في موازنات الحكومات والسلطات المحلية.

8- **ضمان** تمثيل كافة فئات الإعاقة ومراعاة خصوصية احتياجاتها في كافة المجالات العامة.

9- **التشديد** على ضرورة وصول النساء ذوات الإعاقة إلى مواقع صنع القرار واشراكهن في كافة الهيئات التشريعية والتنفيذية من خلال:

- ضمان المشاركة المتساوية والمدعومة للنساء ذوات الإعاقة من خلال سياسات وبرامج الحصص الملزمة.
- تطوير وبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة من خلال نهج شمولي التوجيه المستمر والطويل الأجل، وبرامج التدريب وإعداد الكفاءات.
- التشبيك بين النساء ذوات الإعاقة لصنع تكتلات لدعم المرشحات ذوات الإعاقة.
- إطلاق الحملات الإعلامية لدعم المرشحات ذوات الإعاقة.
- تقييم جدول أعمال الأحزاب السياسية والنقابات العمالية من منظور يتناول حقوق النساء ذوات الإعاقة باعتبارها محورية في تعزيز القيادة السياسية للنساء ذوات الإعاقة ومشاركتهن.

10- العمل على ادماج وتعميم احتياجات الفتيات والنساء والأقل تمثيلاً وذوات الإعاقة الذهنية والنفسية ضمن كافة الاستراتيجيات والبرامج والميزانيات على المستوى الوطني.

11- تطوير برنامج إقليمي للمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة يتناول قدراتهن وتطوير الاتصال وقوانين الانتخاب للنساء ذوات الإعاقة.

12- التأكيد على مشاركة المرأة ذات الإعاقة في المراكز القيادية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان ادراج قضايا النساء والفتيات ضمن البرامج والسياسات والإجراءات والموازنات.

13- تعزيز دور المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة في التشبيك مع المؤسسات الرسمية والهيئات المتعلقة بالمرأة في الدول العربية من أجل تمكين المرأة والتأكد من اشراكها في التمكين الاقتصادي والتوعية في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات وذوات الإعاقة.

14- التواصل بين المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة لتبادل الممارسات الجيدة / المبادرات / مجموعات الأدوات والبحث عن توسيع نطاقها اعتمادها في المنطقة العربية.

15-دعوة الشركاء في تنظيم هذا المنتدى للتعاون مع الملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة لوضع هذه المبادئ والتوصيات موضع التنفيذ.

خامساً : مجال التأمينات الاجتماعية :

1. الدورة التدريبية القطرية التخصصية حول: " مهارات التفاوض والتعامل مع الاخرين لدى المفتشين"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز، 7 - 9 مارس / آذار 2022.

عدد المشاركين:

29 مشارك ومشاركة

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة التنمية الاجتماعية.

الأهداف:

- التعرف على مفهوم التفاوض.
- الإلمام بعناصر وخطوات التفاوض.
- التعرف على استراتيجيات التفاوض ومبادئه.
- اكتساب مهارات التعامل مع الآخرين.

المحاور:

1- مرتكزات فن التعامل مع الآخرين:
   - الاتيكيت.
   - عمليات الاتصال والتفاعل.
   - أدوات التعامل.
2- إضاءات حول مهارات التفاوض:

- مفهوم التفاوض وأهدافه.
- عناصر التفاوض الأساسية.
- خطوات التفاوض ومناهجه.
- مبادئ التفاوض.
- خطوات التفاوض الناجح.

الخبير:

الأستاذ / سر الختم عبد الرحيم توتو، خبير التنمية الاجتماعية والتسويق.

2. الحلقة النقاشية القطرية حول: "آليات الحماية الاجتماعية في السودان - بين الواقع والمأمول "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز، خلال الفترة من 13-15 يونيو / حزيران 2022.

عدد المشاركين:

28 مشارك ومشاركة.

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة التنمية الاجتماعية.
- وزارة العمل والإصلاح الإداري.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- ديوان الزكاة - المعهد العالمي لعلوم الزكاة.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- الجهاز القومي لتشغيل الخريجين.
- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - معهد تنمية الأسرة والمجتمع.
- جامعة الخرطوم.

- الجهاز المركزي للإحصاء.
- المفوضية القومية لحقوق الانسان.
- ديوان الضرائب.

الأهداف:

- هدفت الحلقة إلى إبراز الدور الذي تلعبه التدابير والتشـــريعات الاجتماعية المختلفة في توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والمواطنين وذلك من خلال التعرف على المبادئ والأســـس التي تحكمها، كما هدفت الندوة على تســـليط الضوء على نقاط القوة والضعف في تلك التدابير، فضلاً على نشر ثقافة الحماية الاجتماعية وسط قطاعات الأطراف الإنتاج الثلاثة.

المحاور:

- مفهوم الحماية الاجتماعية.
- الضمان الاجتماعي وأبرز ملامح قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016.
- نظام الزكاة في السودان وأثره في الحماية الاجتماعية.
- نظام التأمين الصحي في السودان.
- المبادئ المشتركة لقانوني العمل والخدمة المدنية القومية.
- تدابير الصحة والسلامة المهنية.

أهم التوصيات:

1- ضـــرورة إيجاد آلية قومية للتنســـيق بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية في مجال الســـياســـات وتبادل المعلومات.

2- التوســـيع في التغطية التأمينية لتشـــمل جميع العاملين في القطاع الخاص، والمهنيين والحرفيين، والقطاع غير المنظم واختياريا السودانيين العاملين بالخارج لتحسين نسبة المؤمن عليهم للمتقاعدين بما يقارب النسب العالمية (1:7) للمحافظة على ديمومة النظام التأميني وتفادي شبح الانهيار.

3- نسبة لزيادة معدلات التضخم في الآونة الأخيرة الأمر الذي يستلزم تحسين المعاش وفقاً لنص المادة (2/93) من القانون.

4- زيادة الأجور الخاضعة للاشتراك لتقريب الشق بين الأجر والمعاش وإدخال بدلات وعلاوات إضافية في الأجر الخاضع للاستقطاع خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي سعياً نحو إعمال مبدأ المساواة بينهم والعاملين بالقطاع الخاص.

5- تطبيق المبادئ التوجيهية الصـادرة من الجمعية الدولية للضـمان الاجتماعي (ISSA) للعام بشـأن اسـتثماراتك أموال الضمان الاجتماعي في مشروعات تعود بالفائدة على أصحاب المصلحة.

3. الدورة التدريبية القطرية الأساسية الأولى في نظم التأمينات الاجتماعية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز (28-30) سبتمبر / أيلول 2022.

عدد المشاركين:

40 مشارك ومشاركة تقريباً.

الجهات المشاركة:

- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة العمل والإصلاح الإداري.
- وزارة التنمية الاجتماعية.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- ديوان الزكاة.
- ديوان الضرائب.
- اتحاد معاشي الخدمة العامة.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- بنك العمال الوطني.
- بنك الادخار والتنمية.
- بنك الأسرة.
- مؤسسة فريدرش الألمانية.
- مفوضية العون الإنساني.
- مفوضية حقوق الإنسان.

الأهداف:

- الالمام بمفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها.

- التعرف على أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016 والمزايا والحقوق التي يكفلها للمؤمن عليهم وأسرهم.
- الالمام بشروط استحقاق المزايا.
- ترسيخ الوعي التأميني لدى أطراف الإنتاج.

المحاور:

- مفهوم التأمينات الاجتماعية.
- عرض أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016.
- أساسيات تمويل نظم التأمينات الاجتماعية وتحصيل الاشتراكات.
- المخاطر التي تغطيها التأمينات الاجتماعية والمزايا التي تكفلها.
- علاقة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال بالتأمينات الاجتماعية.

4. الندوة القومية حول تنوع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية تعزيزا لبرامج الحماية الاجتماعية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارات العمل والتشغيل بتونس والجمعية العربية للضمان الاجتماعي بلبنان

مكان وتاريخ التنفيذ:

المملكة الأردنية الهاشمية | 27 - 28 نوفمبر 2022

الجهات والمؤسسات المشاركة:

شارك في أعمال الندوة (56 مشاركا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من 14 دولة عربية، كما شارك في أعمال الندوة رؤساء وممثلي مؤسسات التأمينات الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تشكل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، عنصراً هاماً في إرساء أسس العدالة الاجتماعية وتحقيق السلم الأهلي.

تعد هذه النظم احد الركائز الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، على نحو ما أظهرته جائحة كوفيد - 19، الامر الذي من شأنه الاسهام في تجنب الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الصدمات .

التوصيات:

1- تنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد شبكة أمان مضمونة من الدولة، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وآمنة.

2- ضرورة اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية.

3- القيام دورياً بالدراسات الاكتوارية في مجال الضمان الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية والتغيرات الديموغرافية.

4- استحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الأنظمة عبر التحفيز الضريبي.

5- تحويل الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي عند تنقل الأشخاص من دولة عربية إلى أخرى.

6- ضرورة اشراك العاملين بالخارج في أنظمة التقاعد لكل دولة عربية مثل (انشاء نظام ضمان اجتماعي خاص بالعاملين في الخارج).

7- رقمنة نظم الحماية الاجتماعية بما يسمح للوصول إلى قاعدة بيانات تستهدف الفئات المستحقة مع التأكيد على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحده اقتصادية واجتماعية تحقيقاً للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات .

8- ضرورة استهداف العمالة غير المنظمة بالتغطية الاجتماعية، والاسترشاد بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب الناجحة في هذا الشأن.

9- العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية.

10-أهمية مشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل إلى جانب الحكومات في صياغة الاستراتيجيات الخاصة بتطوير نظم الحماية الاجتماعية.

11-أهمية الدور الذي تقوم به صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصيغة الاجتماعية التي تساهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.

12-تشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربي، والعمل على انشاء صندوق استثماري لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.

13-أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بالأزمات الحالية أو المستقبلية.

14-دعوة الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم - 3 - بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم - 14 - بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الاقطار العربية.

15-دعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي إلى تكثيف الأنشطة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ....) في مجال الضمان الاجتماعي.

5. الحلقة القطرية حول : نظام التأمين الاجتماعي على الســـودانيين العاملين بالخارج - التحديات والحلول.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بجمهورية السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم - فندق القراند هوتل، خلال الفترة 13-15 ديسمبر/ كانون أول 2022.

عدد المشاركين:

37 مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج.

الجهات المشاركة:

- وزارة التنمية الاجتماعية .
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة العمل والإصلاح الاداري.
- وزارة العدل.
- وزارة الداخلية (الإدارة العامة للجوازات والهجرة).
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج.
- الجهاز الاستثماري لأموال الضمان الاجتماعي.
- ديوان الضرائب .
- بنك السودان .
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- الجهاز المركزي للأحصاء
- الجهاز القومي للتشغيل الخريجين.
- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- اتحاد معاشي الخدمة المدنية.
- وكالة سونا للأنباء.
- صحيفة الجريدة.

الأهداف:

- التعرف على التحديات القانونية والفنية والمالية والتســويقية التي تواجه الصــندوق في تطبيق التأمين الاجتماعي الاختياري على العاملين بالخارج.

- تطوير التجربة السابقة للصندوق في تطبيق النظام الاختياري بالتعرف على التحديات والرؤية المستقبلية.
- استكشاف وسائل فعالة لتوسيع التغطية التأمينية أفقياً.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والاعلام الجديد في تطبيقات النظام التأميني الاختياري.
- تعزيز رغبات وتطلعات العاملين بالخارج في الحماية الاجتماعية.

المحاور:

- تجارب عربية ناجحة في التأمين الاجتماعي على العاملين بالخارج.
- التحديات التي واجهت الصندوق في تجربة التأمين على العاملين وآفاق المستقبل.
- دور جهاز المغتربين في المساعدة في تطبيق التأمين الاجتماعي على العاملين بالخارج.
- دور تكنولوجيا الاتصال في تطبيقات النظام التأميني على العاملين بالخارج.

أهم التوصيات:

1- تكوين لجنة على رأسها الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، والجهات ذات الصلة للنظر في نظام التأمين الاجتماعي على السودانيين العاملين بالخارج من النواحي التشريعية والمالية والإدارية والهيكلية والرؤية المستقبلية.

2- ضرورة مساهمة الدولة في تسهيل تطبيق النظام ضماناً لمشاركة أكبر عدد من العاملين بالخارج في النظام باعتبار أن الحماية الاجتماعية للمواطنين مسؤولية الدولة وحق من حقوق الانسان.

3- نوصي أن يخصص الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي جزء من الأموال المستثمرة لصالح استثمارات العاملين بالخارج في مجال المخططات السكنية والمشاريع الإنتاجية وتأمين التعليم الجامعي لأبنائهم وربط الاستفادة منها بالاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي.

4- أن يكون لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج والجاليات السودانية في دول المهجر دور فاعل في الترويج للنظام ونشر الوعي التأميني في أوساط المغتربين والمهاجرين.

5- عقد اتفاقيات ثنائية لتبادل المنافع التأمينية مع عدد من الدول الغربية ذات الثقل بالوجود السوداني أسوة بدول المغرب العربي.

الخبراء:

- ✓ استاذ / محمد خضر كمبال.
- ✓ استاذ / عصام محمد عباس.
- ✓ مهندس / ابراهيم علي ابراهيم.
- ✓ دكتور / حسن بابكر

6. الحلقة القطرية حول :إستثمار أموال التأمينات الاجتماعية ودورها في تحسين مستوى معيشة المتقاعدين.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع اتحاد العمال المتقاعدين العرب.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية مصر العربية - القاهرة - دار النقابة العامة للغزل والنسيج، 19-21 ديسمبر / كانون الأول 2022.

عدد المشاركين:

27 مشارك ومشاركة يمثلون قيادات الاتحادات والكيانات القطرية للمتقاعدين العرب إضافة إلى قيادات من ثلاث مؤسسات للتأمينات الاجتماعية العربية.

الدول المشاركة:

(الأردن - الإمارات - البحرين - جنوب السودان - السودان - فلسطين - ليبيا - المغرب - العراق - مصر - الكويت).

الجهات المشاركة:

اتحادات وكيانات المتقاعدين بالدول العربية - ثلاث مؤسسات للتأمينات الاجتماعية كل من ليبيا - السودان - جنوب السودان.

الأهداف:

- التعرف على القواعد والمعايير الأساسية لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية.
- الإلمام بواقع السياسة الاستثمارية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية.
- التعرف على دور السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية في تحسين مستوى معيشة المتقاعدين.
- الاستفادة من التجارب المميزة في المجال.

المحاور:

- أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية.
- قواعد ومعايير استثمار فوائض أموال التأمينات الاجتماعية.
- واقع استثمارات مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية (نماذج عربية).
- النموذج الأمثل للاستثمار الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المتقاعدين.
- رؤية اتحاد العمال المتقاعدين العرب حول السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية

أهم التوصيات:

1. تعزيز دور الحوار الاجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية لصياغة الاستراتيجيات الخاصة بتطوير نظم الحماية الاجتماعية بما يعود بالنفع على المتقاعدين.

2. ضرورة إصلاح أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية والقضاء على أوجه القصور لتحقيق الاستدامة المالية لها.
3. تخفيف القيود التي تؤثر على السياسات الاستثمارية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية والتقاعد على مستوى الدول العربية لتعظيم عوائد الاستثمار المحققة على أموال المؤمن عليهم والمتقاعدين مع أقل مخاطر ممكنة مع الحد من القيود التي تضعها الحكومات.
4. تطوير تشريعات التأمينات الاجتماعية وقوانين التقاعد العربية بما يسمح بالمرونة والاستقلالية وتحسين الموارد وتقليل المصروفات الإدارية.
5. الاستفادة من استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ودعم التحول الرقمي في تحصيل الاشتراكات ودفع المزايا التأمينية ومتابعة الاستثمارات ومكافحة الفساد والقضاء على التهرب التأميني الكلي والجزئي من خلال تكامل البيانات.

الخبراء:

- ✓ د. عادل محمد صالح.
- ✓ د. منال أحمد الدق.
- ✓ د. محمد غازي صابر.
- ✓ محمد حاج الحسن نمر.

مشاركات المركز من خارج الخطة:

1. المشاركة في المؤتمر التداولي القطري الأول للعام 2022 تحت شعار الخريج يد تصنع ويد تزرع.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الجهاز القومي لتشغيل الخريجين - وزارة العمل والإصلاح الإداري.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم - منتجع دوسة السياحي، خلال الفترة من 29 - 31 مايو 2022.

طبيعة مشاركة المنظمة:

تلبية للدعوة الرسمية من وزارة العمل والإصلاح الإداري (السودان) .

الجهات المستفيدة:

- وزارة العمل والإصلاح الإداري.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.
- وزارة السياحة.
- وزارة الصحة.

- اكاديمية السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- بنك السودان.
- البنوك.
- بنك التنمية الافريقية.
- ولاية نهر النيل.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- منظمات المجتمع المدني.
- اتحاد اصحاب العمل السوداني.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية (منظمة العمل العربية).

الأهداف:

- الوقوف على تحديات التشغيل، ومراجعة السياسات العامة والتشريعات في مجال التمويل الأصغر وحاضنات الأعمال وتوقيع مذكرات تفاهم وشراكات مع الجهات ذات الصلة ونشر ثقافة العمل الحر.

المحاور:

- أثر البطالة على هجرة الشباب والاقتصاد.
- دور المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر في معالجة مشكلة البطالة.
- تحديات التشغيل من واقع التجربة.
- ورقة القوانين والتشريعات الخاصة بالشراكات الناشئة.

التوصيات:

1- العمل على سن القوانين وتشريعات بإعفاء مشروعات الخريجين من القيمة المضافة والرسوم الولائية.
2- التوسع في تكوين الجمعيات التعاونية ورفع سقف التمويل للمواكبة مع سوق العمل.
3- التركيز على المشروعات الجماعية.

2. المشاركة في ورشة عمل قطرية حول "نشر نتائج الدراسة الاكتوارية للصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية - جمهورية السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم - قاعة القطاع الحكومي، خلال الفترة من 14 - 16 يونيو / حزيران 2022.

الأهداف:

- تهدف الورشة لتنوير الشركاء الاجتماعيين في الحماية الاجتماعية بنتائج الدراسة الاكتوارية وتوصياتها الرئيسية للخروج بتوصيات توطئة لأجازتها وترجمتها إلى قوانين تساعد على تطوير برامج الحماية الاجتماعية.

المحاور:

- عرض نتائج الدراسة الاكتوارية للصندوق.
- ملاحظات الصندوق حول توصيات الدراسة.
- عرض ونقاش مخرجات الورشة.

الجهات المشاركة:

أطراف الإنتاج الثلاثة بجمهورية السودان.

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، الدكتور / عادل محمد صالح تلبية للدعوة الرسمية من الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

3. المشاركة في اليوم العالمي لمناهضة عمال الأطفال.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والإصلاح الإداري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم – قاعة المجلس القومي لرعاية الطفولة 27 يونيو / حزيران 2022.

الأهداف:

- تعزيز اليوم العالمي للقضاء على عمال الأطفال من رفع الوعي لمعالجة هذه الظاهرة.
- مناهضة عمال الأطفال حماية اجتماعية شاملة لأنهاء عمال الأطفال يهدف على الحد من عمالة الأطفال ومكافحته بشكل نهائي في جميع انحاء العالم.
- تنفيذ آليات تقييم المخاطر للأطفال ضحايا الاتجار من أجل العمل والاستغلال.
- مؤتمر (دربيان) للعمل من أجل القضاء على عمال الأطفال وتحقيق الحماية الاجتماعية.

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك مدير المركز الدكتور / عادل محمد صالح تلبية للدعوة الرسمية من وزارة العمل والإصلاح الإداري وقام بمخاطبة الجلسة الافتتاحية ممثلاً للمنظمة.

سادساً: مجال الصحة والسلامة المهنية:

1. ورشة عمل تدريبية "تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية العراق - بغداد، 16- 2022/1/18.

أهداف ورشة العمل:

- تعزيز دور إدارات التفتيش في تحسين شروط وأحكام العمل.
- تطوير المعارف المتصلة بآليات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية الحديثة.
- التعرف على المخاطر المهنية الناشئة جراء أنماط العمل الجديدة وطرق التحكم والسيطرة.
- الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية والعربية واستعراض نماذج التفتيش الإلكترونية المعتمدة .

المحاور:

- تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في معايير العمل العربية والتشريعات الوطنية.
- تنظيم علاقات العمل في إطار أنماط العمل الجديدة.
- رصد الأخطار والإبلاغ والإخطار عن الشكاوى العمالية وإصابات العمل والأمراض المهنية.
- التحقيق في حوادث وإصابات العمل.
- تقييم المخاطر وآليات السيطرة والتحكم.
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

التوصيات:

1. الدعوة إلى تطوير التشريعات الوطنية بشأن الأنماط الجديدة للعمل، على أن تتضمن:

- وضـــع إطار تنظيمي لعلاقات العمل وتحديد حقوق وواجبات كل من صـــاحب العمل والعامل، ودور مفتشـــي العمل والصحة والسلامة المهنية.
- شـــمول جميع فئات العاملين في أنماط العمل الجديدة بالحمايات القانونية والتأمينات الاجتماعية، ومنهم العاملين لحسابهم الخاص (العمال المستقلين)
- تطوير منظومة التفتيش وأســـاليبها وأدواتها ورفدها بالكوادر المؤهلة والمدربة للتفتيش على الأنماط الجديدة للعمل.
- وضـع قواعد تشـريعية خاصـة بشـروط وظروف العمل للعاملين بمختلف أنماط العمل الجديدة بما يتناسـب مع طبيعة وظروف عملهم بما في ذلك شروط الصحة والسلامة المهنية.

- ضمان التزام صاحب العمل بتمكين العامل عن بعد أو من منزله من العمل وأن يوفر له جميع متطلبات وأدوات العمل ونفقاتها، وغيرها من مستلزمات أداء العمل التي يلزم أصحاب العمل بتوفيرها عادة في موقع العمل، ومن ذلك كلف الاتصالات وأجهزتها والكهرباء والتدفئة والتبريد، وفرض قواعد تنظيمية تمنع تشغيله ساعات عمل تزيد على الحد القانوني، أو في أوقات عمل تمس بحياته الاجتماعية والتزاماته الأسرية.
- إعطاء مرونة كافية للعاملين لاختيار مواعيد عملهم اليومية بما يتناسب مع التزاماتهم العائلية وظروفهم (رعاية أطفال - رعاية مسنين) وبما لا يزيد على عدد ساعات العمل القانونية المعتمدة في المؤسسة.
- إطلاق خدمات الرعاية الصحية الافتراضية لجميع العاملين في أنماط العمل الجديدة.

2. النظر في تعديل الفقرة 128- أولاً من قانون العمل الساري بحيث يمكّن مفتش الصحة والسلامة المهنية في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية أن يكون عضواً أصيلاً في تشكيل لجنة تفتيش العمل.
3. توسيع مسؤوليات صاحب العمل لتشمل بيئة عمل آمنة وصحية وتوفير اشتراطات السلامة ومعدات الوقاية الشخصية للزائرين والعملاء وجميع المتواجدين في مكان العمل وذلك في جميع القطاعات.
4. تعزيز الامتثال للتشريعات الوطنية المستجيبة للنوع الاجتماعي ورفع معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، وبناء القدرات والمهارات بطريقة تفاعلية.
5. الاستفادة من نمو الأنماط الجديدة للعمل لتلعب دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني من خلال المساعدة في توفير فرص العمل والحد من البطالة.
6. عرض مخرجات ورشة العمل على اللجنة العليا للقوى العاملة والتشغيل والدعوة إلى تفعيل دورها في مجال أنماط العمل الجديدة.
7. دعوة منظمة العمل العربية إلى تنظيم المزيد من الدورات التدريبية لتأهيل مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في التعامل مع الأنماط الجديدة للعمل.
8. الطلب من منظمة العمل العربية تقديم الدعم الفني في مجال تطوير تشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في مجال أنماط العمل الجديدة بما يتسق مع اتفاقيات العمل العربية المصادق عليها من قبل جمهورية العراق.

2. المشاركة في الدورة العادية الثانية للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

مكان وتاريخ التنفيذ:

دمشق - الجمهورية العربية السورية، 10- 11 أغسطس - آب/ 2022

الجهات والمؤسسات المشاركة:

رؤساء وممثلو منظمات نقابية عمالية من 11 دولة عربية

أهم المحاور:

- المصادقة على نشاط الأمانة العامة للعام 2022-2023
- المصادقة على نشاط الأمين العام خلال الفترة من المؤتمر الرابع عشر إلى المجلس المركزي المنعقد حالياً.
- المصادقة على مشروع خطط الأمانة العامة وقرارات بغداد 2022 والمصادقة على التقرير المالي.
- مناقشة الوضع النقابي العربي وتقرير لجنة النظام والعضوية بخصوص طلبات الانتساب
- عرض واقع العمل بالمعهد العربي للدراسات العمالية وسبل دعمه.
- تكريم المرحوم رجب معتوق الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

سابعاً: مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل:

1- المشـــاركة في حضـــور فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للســـلامة والصـــحة بمقر وزارة العمل والتشـغيل والضـمان الاجتماعي بالجزائر تحت شـعار " لنعمل معا لإرسـاء ثقافة إيجابية للسـلامة والصحة".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر يوم 2022/4/28

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- منظمة الصحة العالمية - منظمة العمل الدولية
- أرباب العمل
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)

طبيعة مشاركة المنظمة:

دعوة شرفية

2- المشـاركة في حضـور فعاليات الاحتفال باليوم ضـد عمالة الأطفال في مقر وزارة العمل والتشـغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجزائر يوم 2022/06/11

الجهات والمؤسسات المشاركة:

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضيا المرأة
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين.
- وزارة التربية الوطنية.
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- ممثلي الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (أرباب العمل)
- المفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة
- منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)
- صندوق الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف)
- الكشافة الإسلامية
- اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة عمالة الأطفال
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

3- المشـــاركة في فعاليات أشـــغال الجمعية العامة للاتحاد العربي المجالس الاقتصـــادية والاجتماعية العربي والهيئات المماثلة لها

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري

تحت **الرعاية السامية للسيد/ رئيس الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية**

مكان وتاريخ التنفيذ:

المركز الدولي للمؤتمرات - الجزائر، 2022/6/20

الجهات والمؤسسات المشاركة:

الجمعية العامة **لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها.**

مشاركة وفد **منظمة العمل العربية** ترأسه **معالي السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية.**

المجالس الاقتصـــادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها (**الجزائر، مصـــر ،فلســـطين، الأردن، لبنان، تونس، موريتانيا، اليمن، المغرب)**

طبيعة مشاركة المنظمة:

مشاركة المنظمة كعضو مؤسس لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها.

الأهداف:

- الموافقة على انضمام المجلس الوطني للحوار التونسي للاتحاد
- انتخاب رئيس الاتحاد
- دراسة ومناقشة مشروع تعديل نظام الاتحاد والمصادقة عليه
- تجديد هياكل الاتحاد
- دراسة ومناقشة مشروع لائحة تحديد نسب مساهمات الأعضاء في تمويل ميزانية الاتحاد والمصادقة عليها
- دراسة ومناقشة خطة عمل 2022-2025 والمصادقة عليها.

ثانياً

محور التنمية البشرية والتشغيل

يمثل محور التنمية البشرية والتشغيل مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية أنطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع وافاق سوق العمل في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وصياغة سياسات تنموية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وبما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة فضلا عن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، حيث تحرص المنظمة على زيادة كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل.

وفي هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له العديد من الفاعليات والدراسات.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية مع ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية، مع الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية والقضاء على كافة المعوقات التي تواجهها، كما أهتمت المنظمة بسياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأنماط العمل الخضراء مما له من اثر إيجابي على توفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين تنمية القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل، فقامت المنظمة بعقد اجتماع للخبراء العرب المتخصصين لتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2010، بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي ومقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة مما استوجب النظر في سياسات رقمنه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الأقطار العربية.

كما أولت المنظمة إهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الايدي العاملة العربية والوقوف على الاثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة، ودعت المنظمة إلى الاهتمام بهذه الفئات ومتابعتها لا سيما في مرحلة تفشي الوباء من خلال توفير الظروف المناسبة التي تكفل تأمينها ومعاملاتها معاملة مواطني الدول المستضيفة لها.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار سبعة تقارير تشغيل تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، هذا فضلاً عن إصدار التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم أكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولاً: مجال التشغيل وسوق العمل:

1. الندوة القومية حول"تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية والتشغيل"

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، جمهورية مصر العربية، 23 -24 مايو / أيار 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس - ليبيا

الأهداف:

- تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي توجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض مناقشة سبل الحلول وآليات المعالجة من أجل تطوير هذا النوع من المشاريع وتفعيل دورها في التنمية.
- مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة على قضايا التشغيل في الدول العربية.

المحاور:

- **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**
- **اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقضايا تمويلها (التحديات وفرص الحلول).**
- **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة على قضايا التشغيل في الوطن العربي.**
- عرض عدد من التجارب العربية في هذا المجال للاطلاع والمناقشة وتبادل التجارب والخبرات بين المشاركين لتعميم الاستفادة.
  - **عرض تجربة الاتحاد العمالي العام بلبنان.**
  - **عرض تجربة وزارة العمل دولة فلسطين.**
  - **عرض تجربة وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر.**
  - **عرض تجربة اتحاد الغرف السعودية.**
  - **عرض تجربة وزارة القوي العاملة - جمهورية مصر العربية.**
  - **عرض تجربة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - جمهورية العراق.**
  - **عرض تجربة الاتحاد العام لعمال فلسطين.**

المشاركون:

شارك في أعمال هذه الندوة (37) مشارك ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية الاتية:

(المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، جمهورية الصومال، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصرالعربية ،المملكة المغربية)

إضافة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجالات التنمية والتشغيل، وكذلك ممثلي منظمة العمل العربية.

التوصيات:

1- التأكيد على دعم التنسيق وتفعيل التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة عند وضع السياسات وصياغة نماذج التنمية الوطنية ووضع برامج وخطط التشغيل والتدريب المناسبة وفق خصوصيات المنطقة العربية، ووفق الأهمية النسبية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتلاءم والاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج.

2- الدعوة إلى التطوير المستمر للتشريعات الوطنية المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للأسس العلمية والمنهجية الواضحة لتأمين الاجراءات الإدارية والفنية الداعمة والمحفزة على مزاولة هذا النوع من النشاط الاقتصادي والعمل على توحيد المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

3- إنشاء الحاضنات الموجهة لرعاية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دورها في تقديم الدعم الفني والاستشارات لتلك المشروعات، بدءاً من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الإنتاج الفعلي والتسويق، وضرورة قيامها بمزيد من عمليات التشبيك مع المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال.

4- تطوير وتحديث البرامج التدريبية الكفيلة لدخول عالم الأعمال وإدارة وتشغيل المشروعات الصغيرة، وإعداد برامج تدريبية لتطوير العاملين في المجال التنظيمي والتسويقي بما ينسجم مع سوق العمل الفعلي.

5- تحديث أنظمة معلومات سوق العمل الوطنية، وتصنيف قاعدة بيانات العاطلين لتكوين قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة كركيزة أساسية، لدعم الجهود المبذولة في تنمية وتطوير برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق متطلبات تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

6- دعوة منظمة العمل العربية إلى إنشاء وإطلاق منصة عربية لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تكون نقطة للتواصل مع كل الدول العربية، وتهدف إلى تقديم خدمات رقمية متكاملة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

7- العناية بعمليات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لتنشيط وتحفيز تلك المشروعات، وتشبيك منتجاتها ضمن سلاسل القيمة والتوريد.

8- العمل على إيجاد نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض احتياجاتها من مكونات التصنيع إلى المشروعات الصغيرة، وإنشاء مناطق صناعية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9- تشجيع الاهتمام بثقافة ريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح الابداع والابتكار وخصوصاً لدى الشباب وحديثي التخرج، والعمل على نشر وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال، والترويج الإعلامي لها.

10-العمل علي دمج القطاع غير المنظم ضمن القطاع المنظم، من خلال تنفيذ استراتيجية متكاملة، وتقديم أنواع مختلفة من الحوافز والاعفاءات المالية والضريبة لتشجيع الدمج والدخول في القطاع المنظم، مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل، ويساعد في تخفيف الضغوط على القطاع الحكومي.

11-توفير آليات متطورة للتشاور بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية وطنية، تدعم التحول إلى الرقمنة، والاستفادة من التطور المعرفي الهائل لتحسين مخرجات منظومة التعليم والتدريب بالشكل الذي نأمل معه تخريج أجيال ذات هوية اقتصادية عربية عالمية قادرة على خوض غمار المنافسة وحجز مكان متقدم لها على خريطة المال والاستثمار.

12-تشجيع ودعم إنشاء المناطق الاستثمارية العربية، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية العربية بكل أحجامها، التي تستهدف التصدير للدول العربية، لتكون لبنة أساسية في دعم التجارة البينية، ورفع معدلات التبادل التجاري، وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي العربي - العربي.

13-التأكيد على أهمية تبني الدول العربية، لفكرة إنشاء العناقيد الاقتصادية العربية، والتي ستعمل على إنشاء وزيادة الروابط بين مختلف أنواع المؤسسات، سواء الاقتصادية على اختلاف أحجامها وأنشطتها أو البحثية أو التمويلية أو حتى بعض المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

14-وضع خطط وسياسات قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يحقق التكامل والترابط بين هذه المشاريع والمشاريع الكبرى، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة، إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشاريع الصغيرة على المدى الطويل، وان يتم وضع تلك الخطط والسياسات في الإطار الاشمل لاقتصاديات الدول.

15-تعزيز دور الشمول المالي في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير متطلبات تلك المشروعات وتشجيع التثقيف المالي.

16-أهمية تبني استراتيجيات تمويلية مبتكرة والعمل على إيجاد أدوات تمويلية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وحدات خاصة في المصارف والمؤسسات المالية لمتابعة دراسة وتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

17- الدعوة إلى إنشاء صناديق مخصصة لضمان مخاطر الائتمان المتعلقة بتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وان يكون الهدف من إنشاء هذه الصناديق أيضاً دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأزمات والطوارئ والكوارث - كما هو الحال بالنسبة لجائحة كورونا.

18-دعوة الدول العربية لمزيد من التعاون في مجال تيسير تنقل العمالة العربية بين أسواق العمل العربية والاسترشاد بالتصنيف العربي الموحد 2008، وتشجيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والجماعية في هذا الشأن.

19-تقديم الشكر والتقدير لممثلي الدول الذين أثروا الندوة بعرض تجارب بلدانهم، والتأكيد على أهمية نشر هذه التجارب والترويج إعلامياً لها، لتعميم الاستفادة، والشكر موصول لمنظمة العمل العربية على إتاحة الفرصة لذلك.

20-الإشادة بتجربة المملكة العربية السعودية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتثمين التعاون المثمر بين أطراف الإنتاج بالمملكة ومتخذي القرار وصناع السياسات لتضمين هذا القطاع الحيوي الهام ضمن رؤية المملكة 2030، مما كان له عظيم الأثر في تطوير وتفعيل وتنمية دور هذه المشروعات اجتماعياً واقتصادياً بالمملكة.

21-دعوة منظمة العمل العربية لتضمين تجارب الدول، ضمن وثائق الندوة، والعمل على نشرها، لتبادل الخبرات وتعميم الاستفادة وتثمين جهودها الطيبة في تنظيم مثل هذه الفاعليات خدمة لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

2. ندوة قومية حول: " تعزيز ثقافة الابتكار والريادة لتنمية مهارات الموارد البشرية "

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة / جمهورية مصر العربية، 15 - 16 / 8 / 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا.

الأهداف : التعرف على :

- أهمية تنمية مهارات الموارد البشرية العربية وتعزيز ثقافة الابتكار.
- التدابير والإجراءات اللازمة للتعامل مع قوة العمل في ظل الثورة الصناعية الرابعة ومهارات الذكاء الاصطناعي.
- أهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها في زيادة فرص التطوير والتثقيف التوعوي لرفد القدرات البشرية العاملة.
- دور مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في تطوير هيكل قوة العمل العربية.

المحاور:

- **الأنماط الجديدة للعمل في ظل الثورة الصناعية الرابعة وخطط موائمة قوة العمل لها.**

قدمه السيد الدكتور / أحمد شحيبر أستاذ العلوم الرقمية - جامعة زايد - دولة الامارات العربية المتحدة - الخبير في مجال تنمية الموارد البشرية.

- **أسواق العمل العربية وقدرتها وآلياتها في التعامل مع التغييرات الراهنة (بين الواقع والمأمول).**

قدمـــــة الدكتور / محمود محمد إبراهيم أبو عيشة أستاذ الاقتصاد الرقمي بجامعة القاهرة، والخبير العربي في مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب.

- **دور مؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل في توفير متطلبات الأنماط الجديدة للعمل.**

قدمة السيد الدكتور / خالد عبد العظيم ، الأمين العام لاتحاد الصناعات المصرية.

- **عرض عدد من التجارب العربية في هذا المجال للاطلاع والمناقشة وتبادل التجارب والخبرات بين المشاركين لتعميم الاستفادة.**

  - عرض تجربة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - **المملكة العربية السعودية.**

    قدمها السيد / وليد بن ناصر آل غنيم ، الوكيل المساعد بالوزارة.

- عرض تجربة وزارة العمل - **دولة فلسطين**

قدمها السيد / مصطفى صراصرة ، مدير الدورات الاستكمالية - إدارة التدريب المهني وزارة العمل - **دولة فلسطين**.

- عرض تجربة اتحاد الصناعات العراقي - **جمهورية العراق**

قدمها السيد / عادل عكاب ، رئيس اتحاد الصناعات العراقي.

المشاركون:

شارك في اعمال هذه الندوة (36) مشارك ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية الاتية: **(المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، جمهورية الصومال، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية).** إضافة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجالات التنمية والتشغيل، وكذلك ممثلي منظمة العمل العربية.

التوصيات:

دعوة الحكومات العربية إلى:

1- تعزيز الجهود نحو تهيئة بيئات اقتصادية واجتماعية عربية قائمة على المعرفة والابتكار والريادة سعيا لتحقيق الإنجاز البشري والقيمة المضافة للمجتمعات العربية لتنمية مهارات الموارد البشرية.

2- العمل على صياغة استراتيجيات وطنية للريادة والابتكار تأخذ في الاعتبار أبعاد الثورة الصناعية الرابعة وترتكز على الذكاء الاصطناعي وترتبط بالاستراتيجيات وخطط العمل الأخرى بما يضمن تكاملها ويكفل التشابك بين جميع الأنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- تمكين أدوات الذكاء الاصطناعي الحكومي من خلال انخراط القطاعين العام والخاص، وتشجيع استثمارات الذكاء الاصطناعي وجذب المستثمرين من الخارج.

4- تشجيع الدول على توقيع المزيد من الاتفاقيات مع الدول والجهات الرائدة في الذكاء الاصطناعي للاستفادة من تجاربهم التكنولوجية لإقامة مشروعات ترتكز على هذه التكنولوجيا والاهتمام بامتلاك الملكية الفكرية الوطنية والعربية لهذه المشاريع وتحسينها من خلال مراكز البحث والتطوير.

5- التطوير المستمر لقواعد البيانات الوطنية الرقمية وغيرها من جوانب مجتمع التكنولوجيا والمعلومات لقياس أداء البلدان قياسا مقارنا مع دول العالم لمساعدة واضعي السياسات وصانعي القرار على وضع الاستراتيجيات المطلوبة وتطويرها.

6- الدعوة إلى إصدار وتعديل تشريعات وطنية لحماية الخصوصية والملكية الفكرية والبيانات الرقمية.

7- النظر في وضع التشريعات التي تسمح بالعمل والتدريب " عن بعد " كشكل مشروع من اشكال العمل يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات.

8- زيادة الانفاق على البحث والتطوير بما يتناسب مع الاتجاهات العالمية مما يساعد على إنتاج المعرفة وابتكار منتجات جديدة وتوسيع الأسواق وتوفير المزيد من فرص العمل.

دعوة منظمات أصحاب الأعمال إلى:

1- التعاون والتنسيق مع الحكومات ونقابات العمال لصياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية قائمة على الريادة والابتكار.

2- مواكبة التكنولوجيا في مهام وأداء عمل الشركات من خلال رسم مسار وظيفي تدريبي متطور للعاملين مبني على الحاجات المؤسسية التكنولوجية.

3- خلق نماذج أعمال ذكية تفرز منتجات جديدة أو خدمات جديدة ذات قيمة مضافة ترتبط إرتباطاً مباشراً بمتطلبات السوق وحاجات ورغبات الناس المستجدة، لتتماشى مع أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

4- انشاء مراصد للتكنولوجيا الرقمية لمختلف المجالات الاقتصادية لجمع البيانات عن سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات ذات الصلة وكذلك عن التجارة عبر الانترنت واجراء تحليلات تؤدي الى تحسين المعرفة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- دمج تطبيقات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مع إنجازات وإبداعات العقل البشري، والحفاظ على تهيئة البيئة المناسبة والدعم الكامل للتطوير البشري كونه مصدر الالهام الأكبر للأعمال والعامل الأهم لديمومة عملها.

دعوة اتحادات العمال إلى:

1- إرساء مبادئ وثقافة التدريب المستمر للعمال بالتعاون والتنسيق مع أصحاب الأعمال والحكومات لمواجهة متطلبات التكنولوجيا الحديثة سريعة التغير.

2- إعادة صياغة وبناء هيكل القدرات البشرية خاصة الشبابية منها وتنمية مهاراتها، وتفعيل روح المبادرة والتجديد، وتحفيز الابتكار والابداع، والأخذ بآليات الذكاء الاصطناعي في كل مراحل التعليم والتدريب المختلفة، والعمل على إعداد قوى بشرية ذات مهارات تنافسية متطورة.

3- دعم مبادرات صقل المهارات المدفوعة بالأجر المتغير للتشجيع على اكتساب مهارات جديدة للقوى العاملة والتعاون فيما بين نقابات العمال والقطاعين العام والخاص مثل برامج التلمذة الصناعية المدعمة والتدريبات العملية المدعمة.

4- نشر ثقافة التدريب المهني والشهادات المهنية التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتشجيع المتعلمين (طلاب الجامعات وعمال) نحو امتهان مهارات فنية وتقنية تكنولوجية لدعم البنى التحتية للذكاء الاصطناعي.

دعوة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني إلى:

1- تحديث منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً للمتطلبات التي يفرضها هذا التطور التكنولوجي على كل المجالات خاصة الاقتصادية، بالتركيز على نقل المعرفة بنسبة أقل في مقابل زيادة القدرة لدى المتعلمين على التعلم بأنفسهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في التحليل وإبراز مواهبهم في استخدامات آليات الذكاء الاصطناعي وتبادل نقل المعارف والخبرات وطنيا وعربيا ودولياً.

2- التنسيق والتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة لمواكبة التغيرات المتوقعة في كافة القطاعات والسعي لتطوير عناصر المنظومة التأهيلية في ظل توجهات الثورة الصناعية الرابعة.

3- تبني خطط تدريبية متكاملة تهدف الى تصميم برامج ومنصات تعليمية وتدريبية متطورة.

4- دعم منظومة الارشاد والتوجيه المهني للشباب ليكونوا أكثر إدراكا لفرص العمل المتاحة والمبادرات الخلاقة من خلال مرجعية معلوماتية تربطهم بأحدث المستجدات في سوق العمل.

5- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بهدف تصميم إطار مؤهلات مرن يسهل عملية الانتقال لسوق العمل.

دعوة منظمة العمل العربية إلى:

1- مواكبة التحولات الجذرية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية نتيجة الثورة الصناعية الرابعة، وتأثيراتها المتعاظمة على قضايا التشغيل حالياً ومستقبلاً.

2- تكثيف الأنشطة والبرامج المتعلقة بتعامل أطراف الإنتاج الثلاثة مع الثورة الرقمية وعلى وجه الخصوص تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

3- التنسيق والتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة إلى مواكبة التغيرات المتوقعة في كافة القطاعات والسعي لتطوير عناصر المنظومة التأهيلية في ظل توجهات الثورة الصناعية الرابعة.

4- تحديث وتطوير التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ليتؤام مع الحراك المهني وتغير هيكل الوظائف في الدول العربية.

3. الندوة التفاعلية حول: " التمكين الاقتصادي للشباب في ظل المتغيرات الراهنة"

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة 2022/11/14، عبر تقنية الزووم

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

المحاور:

- **" أثر المتغيرات الراهنة على التمكين الاقتصادي للشباب"**
- **" دور برامج التشغيل الذاتي والريادة في التمكين الاقتصادي للشباب"**

المشاركون:

شارك في اعمال هذه الندوة (58) مشارك ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية

التوصيات:

1- الاستفادة المثلى من آليات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي كفرصة غير تقليدية وحقيقية أمـــام الشـباب العربـــي لإبـــراز طاقاتهم الإبداعية والابتكارية في شكل أنشطة ريادية اقتصادية إنتاجية وخدمية.

2- تعزيز دور حاضـــنات الأعمال الرقمية، ودعم المشـــروعات الريادية الناشـــئة القائمة على الابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3- اتاحة مصادر تمويلية متنوعة لتحفيز الشباب للبدء في شركاتهم الناشئة وتطبيق افكارهم الريادية والابداعية.

4- تطوير البيئة المؤسسية والتشريعية التي تمكن رواد الأعمال على إيجاد موطئ قدم لهم في الأسواق العربية والعالمية مع تحمل أعباء المنافسة جراء العولمة.

5- الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد باعتبارهم أدوات تساعد على التمكين الاقتصادي للشباب.

6- دعم وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ضمن منظومة التعليم العام لمواكبة التغيرات التي أحدثتها الثورة الرقمية وغرس ثقافة ريادة الأعمال والابتكار والعمل الحر.

7- تحفيز قيام وإعلان العناقيد الاقتصادية العربية التي تستطيع ان تكون معا تحالفا اقتصاديا قادر على التنافس الاقتصادي العالمي وتحقيق قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية.

8- العمل على تغير النظرة الموروثة لثقافة العمل اليدوي والمهني من خلال حث وسائل الإعلام وتطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة.

ثانياً: مجال التدريب المهني:

ندوة قومية حول "دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية"

مكان وتاريخ التنفيذ:

عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية (13 - 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا.

الأهداف:

التعرف على ما يلي:

- أوضاع التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل على المستوى القومي.
- إيجاد الحلول المناسبة لوضع البرامج والسياسات والآليات التي تتضمن المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في ظل التطور التكنولوجي.
- دور التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي في تطوير هيكل قوة العمل العربية.
- التجارب العربية والدولية الرائدة في مجالات التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي والإعداد المهني المختلفة من حيث البرامج والمناهج والتوجيه والتقنيات والأساليب المتبعة.

المحاور:

- **واقع وآفاق التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية**

- وقدمه السيد الدكتور/محمد حسين مرسي - مدرب معتمد في برنامج وتطوير التعليم الفني Tvet2 الاتحاد الأوربي.

- **دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تطوير هيكل قوة العمل العربية.**
  - وقدمه السيد الدكتور / محمد عبد الرزاق الجدوع - الخبير العربي في مجال التعليم الالكتروني.
- **الوسائل والآليات المقترحة للربط بين سياسات وبرامج التدريب والتعليم الالكتروني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.**
  - وقدمته السيدة / وجدان بن عياد - مستشار وزير التربية بالجمهورية التونسية.
- **عرض عدد من التجارب العربية والدولية في هذا المجال للاطلاع والمناقشة وتبادل التجارب والخبرات بين المشاركين لتعميم الاستفادة.**
  - تجربة هيئة تنمية وتطوير المهارات التقنية والمهنية - الأردن.
  - تجربة الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين - مملكة البحرين.
  - تجربة وزارة التكوين والتعليم المهنيين - الجمهورية الجزائرية.
  - تجربة مؤسسة التدريب المهني - الأردن.
  - تجربة وزارة التشغيل والتكوين المهني - الجمهورية التونسية.
  - تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل.
  - تجربة اتحاد الغرف التجارية السعودية.
  - تجربة وزارة العمل - سلطنة عمان.
  - تجربة اتحاد عمال فلسطين.
  - تجربة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
  - تجربة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي.

المشاركون:

شارك في اعمال هذه الندوة (32) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، ووزارات التعليم والتكوين المهني في الدول العربية فضلا عن مشاركة المكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي ومنظمة العمل الدولية

التوصيات:

دعوة مؤسسات التعليم والتدريب (جانب العرض) التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة (جانب الطلب) في:

1- **اعتماد وإدراج** متطلبات الثورة الصناعية الجديدة الرابعة محورا مركزيا في سياسات التخطيط في المستوى الكمي والنوعي.

2- **إعادة هيكلة وبناء نظام التعليم التقليدي وتطويره** لنموذج جديد يتماشى مع عصر التقنية والمستجدات الحديثة مع مراعاة ضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها.

3- **الانتقال العادل نحو التعليم الالكتروني والتدريب الافتراضي** واعتماده ضمن منظومة التعليم في الدول العربية، مع توفير الدعم الفنّي والأدوات والوسائل اللازمة لتطوير المحتوي التعليمي الرقمي.

4- **تأمين التمويل المستدام اللازم لنظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني** بمساهمة الحكومة وأصحاب العمل والفئات المستفيدة ومؤسسات المجتمع المدني.

5- **تطوير مهام الاستشراف في مجال المهن الجديدة والكفاءات الحديثة** لجعل عملية التخطيط استباقية في مجال إعداد المناهج وضبط مهن المستقبل في المجالات الواعدة وخاصة منها المتعلقة بالمهن الخضراء والاقتصاد الأزرق والطاقات الجديدة ومهن الجوار والاقتصاد الرقمي.

6- **خلق مناخ عام وبيئة مواتية لتشجيع الباحثين والمستثمرين** على الابتكار والتطوير والمنافسة.

7- **تسهيل التجسير بين مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي** ضمن مسارات عمودية لمواجهة الصورة السلبية النمطية السائدة في معظم البلدان العربية وفتح آفاق للتعلم مدى الحياة.

8- **اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحوكمة لمنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني** كجزء متكامل مع الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام بما تتوافق مع أنظمة وتشريعات الدول العربية.

9- **وضع نشرات دورية وأدلة مهنية** حول احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات والكفايات.

10- **إدماج موضوع التعليم والتدريب عن بعد** في محاور التصنيف والتوصيف المهني المعياري العربي AOC.

11- **التفاعل مع النظم والنماذج الدولية**، والاستفادة منها في تطوير الإمكانات والقدرات الوطنية في التخطيط والحوكمة.

12- **تنويع وتطوير الخدمات والتسهيلات لذوي الهمم في التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني** بما يتلاءم والمتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق اندماج وفاعليه ذوي الهمم بالمجتمع.

13- **إعداد برامج مرنة ومعيارية** للحصول على شهادات المهارات التي تحدد المهارات المكتسبة خارج قنوات التعليم التقليدية.

أنشطة خارج الخطة

1- المشاركة في الندوات الافتراضية حول " جائحة كورونا..التداعيات والتحديات "

مكان وتاريخ التنفيذ:

كل خميس من شهر فبراير 2022 عبر تقنية الاتصال عن بعد

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كل من:

السيدة / رباب طلعت حامد رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني

الندوة الافتراضية الأولى

- **عقدت الندوة الأولى تحت عنوان " المعرفة العلمية والتطوير التكنولوجي في مجابهة جائحة كورونا"**

أهداف النشاط:

- **الهدف من الندوة الأولى**: التعرف على مجهودات الدول العربية في التعامل مع الجائحة، وتقييم الإجراءات التي اعتُمدت والتدابير التي اتّخذت لمجابهتها، ومقارنتُها بمثيلاتها في مناطق أُخرى، والاستفادة من التجربة، بإجابياتها وسلبيّاتها، وإثارة الوعي بأهمّية العِلم، وفائدة المعرفة العلمية، ومردود التطوير التكنولوجي، وتعميق الادراك بضرورة التعاون وجدوى التكامل، ضمن حدود كلّ دولة، وعلى مستوى العالَم العربي

اختتمت اعمال الندوة الأولى والتي عقدت على مدار جلستين عمل الى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

- أهمية تعزيز البنى التحتية لمختبرات البحث العلمي، وتحفيز الابتكار والاكتشاف وإتاحة المعلومات والاستفادة من البيانات الضخمة التي وفرتها تجربة جائحة كورونا في دعم الاستجابة للازمات والتصدي لنقص الاحصاءات التقليدية.

الندوة الافتراضية الثانية

- **عقدت الندوة الثانية تحت عنوان " التعليم العالي غير الحضوري: أجوبة التجربة واسئلة المستقبل "**

- **الهدف من الندوة الثانية**: التعرف على جهود مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية للتعامل مع الجائحة، والقاء الضوء على أنماط التعليم البديلة التي اعتمدتها، وعرض لبعض المبادرات التي ساعدت في الخروج من هذه الازمة، فضلا عن التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في العلاقات بين البشر خلال العقود المقبلة.

اختتمت اعمال الندوة الثانية والتي عقدت على مدار جلستين عمل الى مجموعة من التوصيات من ابرزها :

- التعليم المدمج أفضل خيار استراتيجي للتعليم في المستقبل، مع ضرورة إعادة النظر في مضامين التعليم وطرق التدريس من اجل اعداد أجيال ناشئة لمواجهة تحديات المستقبل.

الندوة الافتراضية الثالثة

- **عقدت الندوة الثالثة حول " الذكاء الاصطناعي ومستقبل العالم العربي ما بعد كورونا "**

- **الهدف من الندوة الثالثة:** تسليط الضوء على أهمية الذكاء الاصطناعي، بعد أن دلّت التجربة على أنّه شكّلَ أداةً فعّالة في المعركة الشـــرســـة التي خاضـــها العالَم على مختلف الجبهات لمحاربة الجائحة، وكيفية تفاعل الدول والقطاع الخاصّ معه، والتوجّهات المستقبلية والمبادرات لما بعد الجائحة.

اختتمت أعمال الندوة الثالثة إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

أهمية نشر ثقافة توطين الذكاء الاصطناعي بشكل واسع على صعيد المؤسسات والافراد في المنطقة العربية، والمشاركة في الاقتصاد العالَمي المستقبلي من خلال: دفع المؤسّسات والحكومات إلى تحويل استراتيجيّات التحوّل الرقمي التي كانت نائمة إلى خطط طوارئ، ودفع الأفراد إلى المشاركة في الاقتصاد العالَمي من خلال شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة.

الندوة الافتراضية الرابعة

- **عقدت الندوة الرابعة والاخيرة تحت عنوان " كورونا وتداعياتها"**

- **الهدف من الندوة الرابعة:** طرح موضوع الاقتصاد العالميّ بعد جائحة كورونا، ضمن مجموعةٍ من المحاور تتعلّق بتداعيات الجائحة على الاقتصـــاد العالميّ والعربيّ، والتي تتجلّى في الانكماش وتراجع النموّ، وتراكم الديون، ومتغيّرات خريطة الاستثمارات العالميّة، كما تتناول أبعادها الإنسانيّة وتأثيرها على اقتصاد الموارد البشـــريّة وتغيير معطيات ترتيب قيادة الاقتصـــاد العالميّ في ضـــوء تطوّر التكتّلات والتحالفات الســـياســـيّة والاقتصاديّة بين الدول الكبرى المتنافسة.

اختتمت اعمال الندوة الرابعة بمجموعة من التوصيات ابرزها :

اهمية دعم التكتّلات والتحالفات السياسيّة والاقتصاديّة بين الدول العربية لمواجهة المنافسة العالمية الكبيرة.

2- " المشاركة في جلسة عمل حول دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030"

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة 2022/2/14

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كل من:

السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني

السيدة / منجية هافي - خبيرة بديوان المدير العام

السيدة / رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة

أهداف النشاط:

- التعرف على مجهودات الدول العربية ومؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك في الاتجاه نحو التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وطرح أفضل الممارسات في هذا المجال دوليا

وإقليميا وقطريا فضلا عن التعرف على مدى تأثير التكنولوجيا الجديدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

توصيات جلسة العمل:

1- تشكيل لجنة برئاسة الامانة لجامعة الدول العربية وعضوية اتحاد إذاعات الدول العربية والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للعمل تعمل على تنسيق جهود الدول العربية والمنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة لاتّخاذ إجراءات مشتركة للتصدي لهيمنة GAFAM.

2- الدعوة الى إرساء إطار تشريعي مشترك يحيط بكافة التحديات المترتبة على هيمنة عمالقة التكنولوجيا التي يواجها العالم العربي.

3- تشجيع الاستثمار في إنشاء مراكز عربية للبحث والتطوير للخدمات والتطبيقات التي تؤثر على عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

4- بناء مهارات رقمية شاملة وقدرات بشرية عبر العلوم الرقمية والتعليم على الصعيدين الفني والمهني لقيادة وتشغيل التحول الرقمي بما في ذلك الترميز، والبرمجة، والتحليل والذكاء الاصطناعي والابتكار وتعزيز روح المبادرة.

5- التخطيط الاستراتيجي والدعم الحكومي لحكومة سياسات تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم وتوفير التدريب لصانعي القرار .

3- المشاركة في ورشة عمل حول" آليات الربط بين البحث العلمي والقطاع الصناعي في الدول العربية"

مكان وتاريخ التنفيذ:

المملكة المغربية يوم الخميس الموافق 24 مارس 2022 عبر تقنية الاتصال عن بعد.

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كل من:

السيدة / رباب طلعت حامد رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني.

أهداف النشاط:

- تسليط الضوء على أهمية ربط الأكاديمية بالصناعة وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمع الصناعي، وتفعيل التعاون عبر تسويق التكنولوجيا ومراكز دعم ريادة الأعمال والحاضنات التكنولوجية واقتراح آليات مستقبلية بين التعليم والصناعة لتطوير البحث العلمي، وتعزيز الابتكار والرفع من القدرات التنافسية للصناعة العربية.

4- المشاركة في اجتماع فريق عمل الخبراء المعني بإعداد: خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني وآليات تنفيذها في الدول العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة من 24 الى 25 يناير 2022

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كل من:

السيدة / منجية هادفي - خبيرة بديوان المدير العام

أهداف النشاط:

- إعداد خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني وآليات تنفيذها في الدول العربية.

المشاركون:

السادة الخبراء وممثلي وزارات التربية والتعليم في الدول العربية

توصيات جلسة العمل:

1. تم الاتفاق بأن تعمم المسودة على كافة الدول العربية على أن تقوم كل دولة بمراجعة خطة التطوير المقترحة ومواءمتها مع احتياجاتها الفعلية والتشريعات القائمة والوضع الحالي وتطلعاتها المستقبلية واقتراح الأنشطة والإسهام بالرأي والتعاون مع لجان المتابعة والمشاركة في اللجان وورش العمل والمنتديات وتنفيذ الدراسات المتعلقة بهذا الشأن.
2. تم الاتفاق على أن تتولى المؤسسات العربية والمنظمات المتخصصة كلّ حسب اختصاصها، التركيز على ملف أو أكثر من ملفات آليات تحقيق الأهداف طبقًا لما تراه متوافقًا مع خبراتها.

5- المشاركة في اجتماع الوزراء المعنيين بالتعليم الفني والمهني في الدول العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة 2022/10/16، عبر تقنية الفيديو كفرانس

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كل من:

السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني

الأهداف:

- اعتماد خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في صيغتها النهائية تمهيدا لعرضها على القمة العربية التنموية.

التوصيات:

وبعد المناقشات المستفيضة، والكلمات الملقاة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1- اعتماد وثيقة خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني وعرضها على القمة العربية التنموية.

2- الطلب من الأمانة العامة تشكيل لجنة تنسيق عليا في إطار جامعة الدول العربية تتشكل عضويتها من الدول العربية والمنظمات والاتحادات ذات الصلة، تعقد اجتماعاتها سنويا بشكل دوري، لعرض جهودها للارتقاء بالتعليم الفني والمهني، واقتراح الخطط والبرامج التي من شأنها الدفع بجهود تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي.

3- تكليف لجنة التنسيق العليا بوضع خطة تنفيذية " لخطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني للدول العربية " موضع التنفيذ.

6- المشاركة في الملتقى الرابع للمعلومات الصناعية والإحصاء في الدول العربية وورشة عمل حول الإحصاءات الرسمية في ظل البيانات الضخمة

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

مكان وتاريخ التنفيذ:

2022/12/6، عبر تقنية الفيديو كونفرانس

عقدت المنظمة **العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين** عبر تقنية الفيديو كون فرانس الملتقى الرابع للمعلومات الصناعية والاحصاء في الدول العربية وذلك تحت شعار **"المعلومات الصناعية عقلية جديدة لفرصة جديدة"** عنوانا لهذا الحدث الهام والذي يتزامن معه عقد ورشة عمل حول الإحصاءات الرسمية في ظل البيانات الضخمة بتواجد نخبة متميزة من الخبراء العرب.

وقد تفضل المنظمون بدعوة **منظمة العمل العربية** الى جانب العديد من الشركاء من المنظمات العربية والدولية والاتحادات لحضور هذه الفعالية.

المشاركون:

عدد من ممثلي المنظمات العربية والدولية والمؤسسات الاقتصادية المعنية وبعض الاتحادات العربية والخبراء العرب والدوليين.

الأهداف:

- استخدام إنترنت الأشياء للقطاع الصناعي في تطوير نماذج الأعمال وتحسين الأداء والرفع من الإنتاجية.
- تناول أبرز التجارب الرائدة في مجال البيانات الصناعية عربيا وعالميا.
- تأثير الثورة الرقمية على البيانات ودورها في تعزيز كفاءة الاقتصاد الرقمي العربي وقدرته التنافسية، على المستويين الاقليمي والعالمي، ومساهمتها في اتخاذ القرار وتحقيق التنمية المستدامة للدول العربية.
- ربط ثورة المعلومات المتسارعة بضرورة إيجاد وظائف جديدة مبتكره مناهج جديدة ومحدثة لتوائم هذه الثورة.

المحاور:

- انترنت الأشياء للقطاع الصناعي
- علم المعطيات رافعة الثورة الصناعية
- استخدام انترنت الأشياء للقطاع الصناعي في تطوير نماذج الأعمال وتحسين الأداء والرفع من الإنتاجية
- دور البيانات الضخمة في المجال الصناعي

وعلى هامش الملتقى عقدت ورشة عمل حول: الإحصاءات الرسمية في ظل البيانات الضخمة

التوصيات:

1- دعوة الدول العربية لدعم المعلومات الصناعية واعتبارها صناعة وطنية ذات أهمية استراتيجية نظرا لأثرها الاقتصادي الكبير.

2- دعوة الدول العربية لإصدار نماذج وإرشادات يستعين بها صانعو القرار في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتوظيف الذكاء الاصطناعي على نحو سليم وأمن.

3- التوسع في تطوير البنية التحتية اللازمة للتوسع في تطبيق برامج الذكاء الاصطناعي ليشمل كافة المجالات والقطاعات بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- زيادة الاهتمام بالدراسات التي تتعلق بتطبيق آليات الذكاء الاصطناعي مع البيانات الضخمة على مستوى الدول العربية.

5- رفع قدرات العاملين في أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول العربية فيما يخص البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

6- إعداد استراتيجيات للبيانات الضخمة على المستوى الإقليمي.

7- الدعوة الى تسريع عملية الانتقال إلى تقنية الجيل الخامس "5" في مؤسسات وشركات الاتصالات في الدول العربية.

8- زيادة اهتمام المؤسسات الجامعية والتعليمية على تكوين طلبة متخصصين في مجال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

9- تشجيع الابتكارات وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي لأهداف التنمية المستدامة واحتضان الأفكار والمشاريع الريادية وتطبيقها على أرض الواقع.

10-الاستخدام الأخلاقي والشامل والمنصف للذكاء الاصطناعي قرب التعليم.

ثالثاً: مجال تنمية الموارد البشرية:

1. دورة تدريبية في تخطيط وتنمية الموارد البشرية .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ:

طرابلس أغسطس 2022 ولمدة أسبوع .

المشاركون:

30 مشارك بمؤسسات الدولة الليبية المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية .

الأهداف:

- تهدف الدورة إلى تعريف المشاركين بالتطورات المعاصرة في تخطيط الموارد البشرية وإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لإدارة وتنمية رأس المال البشري ، فضلاً عن أساليب حفز وتمكين العاملين بهذه المنظمات.
- أساليب حفز وتمكين العاملين بهذه المنظمات .

المحاور:

- الإطار الحديث لإدارة الموارد البشرية للمنظمات المعاصرة.
- مهارات التخطيط الاستراتيجي للموارد في إطار الخطة الشاملة للمنظمة.
- أثر التحولات العالمية على الموارد البشرية.
- أساليب التحفيز الفعال وتنمية الالتزام الوظيفي.

2. الدورة التدريبية حول دور وأهمية الحوكمة في القطاع العام

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية

مكان وتاريخ التنفيذ:

24 - 26 / من شهر أكتوبر 2022

الجهات والمؤسسات المشاركة:

وزارة التعليم التقني والمهني - دولة ليبيا.

الأهداف:

- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
- رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.
- تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات واستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- بناء ثقافة مشاركة العاملين والمتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين.
- بناء ثقافة تنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم.
- تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية وإيجاد اسس لتحديد مسؤولية الإنجاز والنتائج.
- محاربة ومكافحة الفساد بأشكاله وممارساته.
- ايجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الاجراءات والأنظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة.
- الاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

المحاور:

المفاهيم والمفردات التالية:

- مفهوم الحوكمة المعاصر.
- ارتباط الحوكمة بالقوانين والإجراءات والقواعد العامة للدول.
- استعراض مرتكزات الحوكمة والتي أبرزها الشفافية والمساءلة والرؤيا الاستراتيجية.
- سرد معايير الحوكمة والتي هي الإطار الأساسي لتفعيل مبدأ المرجعية القانونية.
- الحوكمة وأثارها على مؤسسات الدولة.
- أهمية الحوكمة الرشيدة لاستقرار المؤسسات وديمومتها.
- المشكلات المحتملة في غياب الحوكمة الرشيدة.
- أسباب فشل المؤسسات في غياب الحوكمة.

- وأخيرا التطرق إلى ركائز الحوكمة.

التوصيات:

1. جعل الحوكمة الرشيدة مبدأ وهدف من مجمل أهداف المؤسسة.
2. تدريب العاملين والموظفين على أساسيات الحوكمة منذ التحاق الموظف بالمؤسسة.
3. إدراج مبادئ الشفافية والمسائلة من ضمن مستندات ونماذج العمل بالمؤسسة.
4. ربط مرتكزات الحومة بأنظمة الجودة بالمؤسسات الحكومية.
5. التأكيد على أن الحوكمة الرشيدة من أهم مظاهر إرضاء العميل في القطاع الحكومي.
6. ربط الحوكمة الرشيدة بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، من مبدأ لا تخطيط بدون حوكمة.
7. تدريب العاملين بالمؤسسات الحكومية على نهج القيادة الرشيدة وفريق العمل الجماعي، حيث تعتبر من أساسيات تطبيق الحوكمة.
8. بناء هياكل تنظيمية سليمة مبنية على أهداف المنظمة ترتكز عليها منظومة الحوكمة الرشيدة.

3. الدورة التدريبية الأولى اساسيات عملية في الشؤون القانونية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال الفترة من 13-17 نوفمبر 2022

الجهات والمؤسسات المشاركة :

موظفي الشؤون القانونية بوزارة العمل والتأهيل - دولة ليبيا.

الأهداف:

- تعريف المشاركين بمبادئ إعداد وصياغة المذكرات والآراء والردود والاستشارات القانونية، وتطوير كفاءاتهم النظرية والعملية في الإدارة القانونية.
- إحاطت المشاركين بالضوابط الفنية والعملية الصحيحة للكتابات القانونية والتمييز بين القانون واللائحة والقرار الإداري والمناشير .
- تعريفهم بواجبات ومحظورات الموظف العام في القانون الليبي.
- تعريف المشاركين بقانون علاقات العمل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.
- تنمية كفاءاتهم العملية في مجال التشريعات العمالية والوظيفة العامة ولوائح العمل والوظيفة العامة الأخرى لبعض الجهات التي تحكمها تشريعات خاصة.

المحاور:

- **البنـاء المؤسســـي واشتمل على تعريف المشاركين بكيفية البناء المؤسسي للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة متمثلا في الية إعداد:**
  - الهيكـل التنظيمي.
  - المـلاك الوظيفي.
  - الوصـف الوظيفي.
  - المجموعات الوظيفية الرئيسيــة والنوعية.
- **لجان شؤون الموظفين ولجان شؤون المعلمين ولجان أعضاء هيئة التعليم الجامعي واشتمل على**
  - السند القانوني لإنشاء هذه اللجان.
  - لجـان التقييم العلمي.
  - آليات عمل هـذه اللجان.
  - ما يدخل في اختصاصاتها وما يخرج منهـــا.
  - كيفية صياغة محاضرها وتنفيذهـــــا.
- **مواقيــت العمل والراحــة والإجازات السنويـــة واشتمل على:**
  - الإجـازات السنوية والإجازات الطارئة.
  - الإجازة بمرتب والإجازة بدون مرتب.
  - الإجازة المرضية واختصاصات اللجان الطبية.
- **مهارات إعداد المذكـــرة القانونيـــة، والاستشارات القانونية وشملت الاتي:**
  - التعريف بالصفات التي واجب ان يتصف بها القانوني عند كتابته للمذكرة القانونية
  - التعريف بالمهارات الشخصية اللازمة لصائغ المذكرات القانونيـــــة.
  - التعريف بكل ما يتعلق بالمذكرة القانونية من الناحية الشكلية.
  - التدريب العملي على كيفية كتابة مذكرات الرد القانونية في القضايا المقامة من وعلى الوزارة
  - التعريـــف بالاستشارة القانونية وأنواع الاستشارات القانونيـــــة.
  - التعريف بأهم المهارات المتطلبة في تقديم مهارات الاستشارات القانونية
- **واجبات ومحظورات الموظف العام، القرار الإداري وشملت الاتي:**
  - التعريف بالواجبات الوظيفية الواجبـــــة على الموظـــف أثناء تأدية وظيفته.
  - التعريف بمحظورات الموظف العام المحظور ارتكابها اثناء تأدية مهامه الوظيفية.
  - القـــــــرار الإداري مفهومـــــــــــه وانوعـــــــه وسلطـــــة إصداره.

التوصيات:

1. التأكيد على تنفيذ مثل هذه الدورات بحيث تستهدف باقي مكاتب العمل والتأهيل في ليبيا للربط والتواصل بين شاغلي وظائف الشؤون القانونية بها وتوحيد آليات عملهم.
2. استكمال المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي يشمل جزئية المهارات في الشؤون القانونية ويستهدف نفس المجموعة التي حضرت المرحلة الأولى.
3. عقد ورشة عمل تضم مختصين في مجال الصياغة القانونية يتم فيها استعراض واقتراح استكمال بعض التشريعات المكملة لقانون علاقات العمل الليبي وعلى وجه الخصوص ما يتعلق فيه بشؤون العمل والوظيفة العامة.
4. تعميم جميع القرارات والقوانين واللوائح على الأقسام القانونية بالجهات التابعة للوزارة مع توفير منشورات الجريدة الرسمية.
5. الاستمرار الدائم في الدورات التدريبية لشاغلي الوظائف القانونية بالجهات التابعة لوزارة العمل والتأهيل للرفع من قدرتهم وكفاءاتهم ومهارتهم العملية.
6. تفعيل دور الأقسام القانونية على مستوى مكاتب العمل والتأهيل بالبلديات والعمل على نشر وتنمية الوعي القانوني بهم.
7. مدة الدورة التدريبية قصيرة وغير كافية يجب استدراك هذا الامر مستقبلا في إعداد البرامج التدريبية في نفس هذا للمجال.
8. عند إعداد البرنامج التدريبي يجب ان يأخذ بالجانب العملي للمهنة من حيث كيفية حلحلة الصعوبات او المعوقات التي تواجه الموظف القانوني.

رابعاً: مجال إدارة العمل والتشغيل:

الندوة الوطنية "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: منوال ناجع لتوفير فرص العمل اللائق للشباب "

مكان وتاريخ التنفيذ:

تونس، 13-14 ديسمبر/ كانون الأول 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

الجهات والمؤسسات المشاركة :

شارك في فعاليات الندوة 40 مشاركا ينتمون إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني (الإدارات العامة المركزية والإدارات الجهوية للوزارة، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل)

الأهداف:

- تعزيز قدرات ومهارات كوادر الوزارة في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مزيد التعريف بمفهومه وأشكاله ومصادر تمويله ودوره في توفير فرص العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة.

المحاور:

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مفهومه، خصائصه، أشكاله، أهدافه ومكانته في اقتصاديات الدول
- الشركات الأهلية خيار فعّال لتوفير فرص العمل ودعم التنمية بالجهات.
- دور منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دور منظمات العمال في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دور منظمات أصحاب العمل في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دور إدارة العمل في النهوض بالاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني كآلية ناجعة بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دور المرافقة في إنجاح مؤسسات الاقتصاد الاجتماعية والتضامني.
- آليات تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- واختتم برنامج الدورة التدريبية بنقاش عام وتنشـــيط تفاعلي حول الاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني في تونس (الصعوبات، الحلول، الآفاق).

أهمّ الاستنتاجات:

لقد استخلص المشاركون جملة من الاستنتاجات أبرزها:

- ✓ إنّ للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خصوصيات ومقوّمات تميزه عن الأشكال الاقتصادية الأخرى.
- ✓ يمثّل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصدرا لإشاعة مبادئ الديمقراطية ونشر قيم التعاون والتضامن والتكافل.
- ✓ أثبت الاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني من خلال تجارب عديد الدول مســـاهمته الفاعلة في النهوض بالتشـــغيل ومساهمته في تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ توجد معوّقات تشريعية وهيكلية وتمويلية تحول دور تطوّر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس يستوجب تلافيها بتظافر جهود كافة الأطراف المعنية (حكومة، منظمات أصحاب، عمال، مجتمع مدني).

التوصيات:

1- الالتزام بالقيم والمبادئ التعاونية الواردة خاصـــة ببيان الحلف التعاوني الدولي بشـــأن الهوية التعاونية لســـنة 1995 وبتوصـــية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشـــأن تعزيز التعاونيات الصـــادرة ســـنة 2002 باعتبارها الأســـاس لقيم منظومة تعاونية ناجحة.

2- نشر الثقافة التعاونية وتنمية الوعي بالدور الهام الذي تقوم به مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية الشـــاملة بما ينمّي الســـلوك والفكر التعاوني لدى الأفراد وتعزيز دور الإعلام التوعوي والترويجي للاقتصـــاد الاجتماعي والتضامني من خلال التعريف بالتجارب الناجحة.

3- تعزيز التعاون بين الأطراف الاجتماعية (حكومة، منظمات أصحاب عمل ومنظمات العمّال) لإدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في النهوض بالتشغيل وبلوغ التنمية المستدامة.

4- القيام بحملات تحسيسية في الجهات بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية للتعريف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

5- التعريف بالشركات الأهلية باعتبار دورها في توفير فرص العمل ودعم التنمية في الجهات.

6- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يساعد على إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

7- الإسراع في إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بتفعيل القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

8- مراجعة الأمر 542 لسنة 2019 المتعلّق ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل بما يتلائم مع النصوص والتشريعات الخاصّة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية.

9- التمديد في مدّة خلاص القروض المسندة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى 10 سنوات على غرار FONAPRAM

10-وضع دليل إجراءات حول كيفيّة بعث مؤسسة اقتصاد واجتماعي.

11-وضع دليل إجراءات لمرافقة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

12-تكوين مكوّنين مرافقين خاصين بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

13-تنفيذ استراتيجية إعلامية وتحسيسية لدعم جاذبية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطويره ودفع لنسق إحداث المؤسسات.

14-دعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجية عربية تعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

15-دعوة منظمة العمل العربية لاعتماد أداة قانونية خاصّة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تراعي خصوصيات ومكوّنات هذا القطاع في الوطن العربي.

16-دعوة منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس لتكثيف الندوات والملتقيات والدورات التدريبية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يساهم في نشر الثقافة التعاونية والتضامنية والتعريف بالتجارب الناجحة في هذا المجال.

ثالثاً

محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تتعاون منظمة العمل العربية مع الهيئات العربية والأجنبية والدولية التي تعمل في ميدان العمل، حيث ان المبرر الأساسي لقيام منظمة العمل العربية كان بهدف التعاون وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل والعمال، فتشارك المنظمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، خاصة في الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، وترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني.

حيث تشارك المنظمة سنويا في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، وتقدم فيها العديد من أوراق العمل والدراسات التي تعكس وجهة نظر المنظمة تجاه قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية، فمع تنامي نشاط المنظمة فقد أصبحت تحتل مكانتها على الساحة العربية كبيت خبرة في المسائل العمالية وتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات العربية في هذا المجال.

ويعتبر محور التعاون الفني لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية الأعضاء من اهم المؤشرات الإيجابية الضرورية لتحقيق أحد أهداف المنظمة نحو الشركاء الاجتماعيين (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وخاصة الأكثر احتياجا وهي الدول ال 7 (فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن، لبنان) التي صدر بشأنها أكثر من قرار من المؤتمر يدعو إلى منحها الأولوية في تلبية احتياجاتها وفقاً للإمكانيات المتاحة ويحقق التعاون والتكامل العربيين في مجال العمل والعمال.

وبسبب تراجع الموازنات الاعتيادية خلال السنوات الماضية والذي أدى إلى عدم الاستجابة للعديد من احتياجات هذه الدول بالرغم من تعاظم احتياجاتها بشكل جدي، فإن الامر يتطلب مراجعة هذا الوضع حيث أن المتغيرات والمستجدات في عالم العمل تتطلب مزيدا من الدعم الفني لتلبية الاحتياجات المتزايدة بحكم أوضاعها الاقتصادية الوطنية الصعبة.

أولاً: مجال العلاقات العربية والدولية:

1- دورة تدريبية حول " أساسيات ومبادئ العمل العمالي النقابي"

مكان وتاريخ التنفيذ:

27 - 28 فبراير / شباط 2022 ، عبر المنصة الالكترونية زووم

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

تم تنفيذ النشاط لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقرب من 51 مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

المحاور:

- ما هي المنظمة العمالية ؟
- تاريخ تطور الحركة العمالية اقليمياً ودولياً.
- نظرة عن المنظمات النقابية العمالية في الوقت الراهن اقليمياً ودولياً.
- الفرق بين اللجان العمالية والنقابات العمالية.
- أهداف ومهام العمل العمالي (النقابي).
- مبادئ العمل العمالي (النقابي).
- الممثل العمالي دوره ومهامة.
- الأساليب الحديثة في العمل العمالي (النقابي).
- دور المنظمات العمالية في المجتمع والتنمية الوطنية.

2- الدورة التدريبية الثانية حول "مهارات العمل العمالي (النقابي)" لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

مكان وتاريخ التنفيذ:

عبر المنصة الالكترونية زووم 27 - 28 مارس / آذار 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

قام مكتب العمل العربي " إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي " بتنظيم **الدورة التدريبية الثانية حول "مهارات العمل العمالي (النقابي) "** والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من قبل منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

المحاور:

- مهارات الاتصال وفنون الإقناع والتأثير في الآخرين
- مهارات كتابة وعرض التقارير.
- مهارات التفاوض والمفاوضة الجماعية
- مهارات التعامل مع مشاكل علاقات العمل
- مهارات إدارة الاجتماعات والندوات وجلسات الحوار.

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقرب من 57 مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين من أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

3- الدورة التدريبية الثالثة لعام 2022 حول "حوكمة المنظمات النقابية "

لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

مكان وتاريخ التنفيذ:

على المنصة الالكترونية زووم 22 - 23 مايو / آيار 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

ضمن مجموعة البرامج التدريبية التي تنظمها منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية قام مكتب العمل العربي " إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي " بتنظيم الدورة التدريبية الثالثة حول **"حوكمة المنظمات النقابية "**

المحاور:

- مبادئ العمل النقابي
- مبادئ الحكم الرشيد داخل المنظمات العمالية
- مفهوم المساءلة وأبعادها
- صلاحيات ومسؤوليات المستويات المختلفة للتنظيم العمالي
- النظام المعياري العربي والدولي لحوكمة منظومة علاقات العمل
- دور الحوكمة في تحقيق استدامة عمل النقابات وفاعليتها

- المعايير المهنية للعمل النقابي (مواثيق الشرف - مدونات السلوك)
- إدارة الاجتماعات واتخاذ القرارات داخل المنظمة العمالية
- قواعد المراجعة والافصاح والشفافية داخل المنظمة العمالية

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقرب من 48 مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين من أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية

4- الدورة التدريبية حول " الآفاق المستقبلية للحوكمة الرشيدة في مجال إدارة العمل "

مكان وتاريخ التنفيذ:

12 - 14 يونيو / حزيران 2022 - القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية - طرابلس

قام مكتب العمل العربي " إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي " بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية - طرابلس، بتنظيم الدورة التدريبية حول **"الآفاق المستقبلية للحوكمة الرشيدة في مجال إدارة العمل "** والتي انعقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية، لصالح وزارة العمل والتأهيل - ليبيا.

المحاور:

- الحوكمة الرشيدة «مفاهيم عامة»
- مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- تطبيقات الحوكمة الرشيدة في مجال إدارة العمل.
- الجوانب المؤسسة لتطبيقات الحوكمة.
- أهدف التنمية المستدامة 2030 ودور الحوكمة في تعزيزها.
- أهم المعايير الدولية والعربية في مجال إدارة العمل.

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقارب من 25 مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين في وزارة العمل والتأهيل - ليبيا.

5- الدورة التدريبية الرابعة لعام 2022 حول الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل

مكان وتاريخ التنفيذ:

31 يوليو - 2 أغسطس 2022 - القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

قام مكتب العمل العربي " إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي " بتنظيم الدورة التدريبية الرابعة لعام 2022 حول **الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل** والتي انعقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية، لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

المحاور:

- طبيعة الأزمات في علاقات العمل وأبعادها.
- مفهوم الامتثال الاجتماعي والأخلاقي في عالم العمل.
- مفهوم التشاور والتعاون في بيئة العمل وسبل تعزيزه.
- المعايير العربية والدولية في مجال الحوار الاجتماعي.
- أسس الحوار الفعال كآلية لحل الأزمات وفض النزاعات.
- دور المنظمات العمالية في تعزيز بيئة العمل الآمنة والخالية من العنف.
- أسس المفاوضة الجماعية الفعالة.

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الدورة ما يقرب من 42 مشارك ومشاركة من القيادات والمتخصصين في اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

ثانياً: مجال التعاون الفني:

1- المشاركة في أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة 110

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف - سويسرا 27 مايو حتى 11 يونيو 2022

الجهة المعنية بالتنفيذ:

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

عدد المشاركين:

شارك في فعاليات هذا المؤتمر ما يقرب 4500 مشارك ومشاركة من ممثلو الحكومات والعمال وأصحاب العمل من 187 دولة عضو في منظمة العمل الدولية

جدول أعمال الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي

المسائل المدرجة آليا :

البند الأول : تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

البند الثاني : البرنامج والموازنة ومسائل أخرى.

البند الثالث : معلومات وتقارير حول تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

المسائل المدرجة بجدول الأعمال من طرف المؤتمر أو مجلس الإدارة

البند الرابع : التلمذة الصناعية (نشاط معياري، المناقشة الأولى)

البند الخامس : مناقشة متكررة بشأن الهدف الاستراتيجي للتشغيل في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية.

البند السادس : العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (مناقشة عامة)

البند السابع : إدراج ظروف العمل الآمنة والصحية في إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية من خلال تعديل الفقرة 2 من إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لسنة 1998

البند الثامن : المصادقة على تعديلات قانون اتفاقية العمل البحري لسنة 2006 (رهنا باعتماد أي تعديلات من قبل اللجنة الثلاثية الخاصة لاتفاقية العمل البحري لسنة 2006 في الجزء الثاني من اجتماعها الرابع في مايو 2022)

2- لقاء المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمدير العام لمنظمة العمل العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

3 نوفمبر/ تشرين الثانى 2022 ، جنيف

التقى **معالي السيد / فايز علي المطيري، المدير العام** بمقر مكتب العمل الدولي بجنيف خلال يوم 3 / 11 / 2022 **بالسيد / جالبيرت هومبو - المدير العام لمنظمة العمل الدولية،** حيث تم تهنئته على انتخابه بترأس منظمة العمل الدولية باسم المجموعة العربية.

كما تم التباحث حول سبل تفعيل التعاون بين المنظمتين خلال هذه المرحلة، حيث أكد **السيد جالبيرت** على استعداده الكامل بالتعاون مع منظمة العمل العربية ودراسة بعض البرامج لتفعيل التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية.

كما أشار **معالي السيد / فايز علي المطيري** في حديثه إلى قضية العرب الأولى **قضية فلسطين** وضرورة **دعم دولة فلسطين** وأهمية البحث حول أن تكون لفلسطين **عضوية كاملة** في منظمة العمل الدولية، والعمل على إنجاح اجتماع **دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية** والمزمع تنظيمه خلال يوم 23 فبراير / شباط 2023 بالمملكة الأردنية الهاشمية .

3- لقاء اللجنة الثلاثية المعنية بتنظيم اجتماع دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية:

مكان وتاريخ التنفيذ:

4 نوفمبر/ تشرين الثانى 2022

اجتمعت اللجنة الثلاثية المشكلة من كل من **معالي السيد / فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالي السيد الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل بدولة فلسطين والسيدة الدكتورة / ربا جرادات المدير العام المساعد مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية بيروت،** خلال يوم 4 نوفمبر / تشرين الثانى 2022 بمقر منظمة العمل الدولية - مكتب العمل الدولي - بجنيف، للتباحث حول آليات تنفيذ اجتماع دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية بفلسطين والمزمع تنفيذه خلال يوم 23 فبراير / شباط 2023 بالمملكة الأردنية الهاشمية ، وحضر هذا اللقاء السيد / شاهر سعد الأمين العام لأتحاد عمال فلسطين.

4- المشاركة في الاجتماع التنسيقي للسفراء العرب بجنيف

مكان وتاريخ التنفيذ:

4 نوفمبر / تشرين الثانى 2022 ، جنيف

تم تنظيم اجتماع تنسيقي للسفراء العرب بمقر مكتب جامعة الدول العربية بجنيف شارك فيه سعادة السفير/ علي السماك رئيس مكتب الجامعة العربية **ومعالي الدكتور / علي بن صميخ المري - وزير العمل بدولة قطر ومعالي السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية وسعادة الدكتور / نصري أبو جيش - وزير العمل بدولة فلسطين** للتنسيق وتبادل الأفكار حول أهم القضايا المتعلقة بالعمل والعمال والتأكيد على دعوة كافة الجهات العربية والإقليمية والدولية للمشاركة في اجتماع دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية بفلسطين.

حيث أستعرض **المدير العام لمنظمة العمل العربية** أهم الخطط والبرامج المستقبلية للمنظمة مؤكداً على الدعم الكامل لقضية فلسطين، كما أكد على مطالب المجموعة العربية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي خاصة المطالب المتعلقة بزيادة التعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية وأهمية العمل على أن تصبح فلسطين عضواً كامل العضوية في منظمة العمل الدولية.

5- المشاركة في الملتقى الثاني الاتحادات واللجان العمالية الخليجية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الكويت، 25 و26 ديسمبر / كانون الأول 2022

عقد في **مدينة الكويت** الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية والذي نظمه الاتحاد العام لعمال الكويت وعقد يومي 25 و26 ديسمبر / كانون الأول 2022 ، وقد أكد السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت السيد / ناصر العازمي

بأنه تقرر تشكيل مجلس تنسيقي برئاسة رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية **المهندس/ ناصر الجريد**.

وقد صدر عن الملتقى البيان التالي:

قدم المجتمعون خالص شكرهم وتقديرهم للأشقاء في الاتحاد العام لعمال الكويت على استضافة الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية، معربين عن تقديرهم لحرص واهتمام الأشقاء في الاتحاد العام لعمال الكويت على تفعيل مسيرة التعاون بين الاتحادات واللجان العمالية الخليجية في المجالات العمالية والنقابية كافة، ومعربين عن تقديرهم على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الرائع للملتقى وكل الجهود المبذولة لإنجاح أعماله.

عبر المجتمعون عن بالغ تقديرهم وامتنانهم للجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية خلال فترة إدارتها للملتقى الأول وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة على المستويات العمالية والنقابية، كما قدم المجتمعون أجمل التهاني والتبريكات إلى رئيس وأعضاء اللجنة العمالية المشتركة في دولة قطر بمناسبة نجاح بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

قررت الاتحادات واللجان العمالية الخليجية تشكيل المجلس التنسيقي للاتحادات واللجان العمالية الخليجية برئاسة **رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية ناصر الجريد.**

ضرورة عقد الاجتماعات واللقاءات التشاورية بين ممثلي عمال الخليج بدول مجلس التعاون الخليجي بصفة دورية ومنظمة، وكذلك التنسيق المشترك خلال اللقاءات والمشاركات الإقليمية والدولية.

أكد المجتمعون على أهمية تواصل الاتحادات واللجان العمالية الخليجية المستمر مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في شأن الاجتماع الدوري مع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، حيث يُعد ذلك ضرورة حتمية لتفعيل الحوار الاجتماعي على مستوى أطراف الإنتاج الثلاثة في دول مجلس التعاون الخليجي.

التأكيد على أهمية تضافر جهود أطراف الإنتاج الثلاثة للعمل معاً على تطوير قدرات ومهارات العمال والإعداد السليم لمواجهة أنماط العمل الجديد.

تكثيف جهود الاتحادات واللجان العمالية الخليجية في شأن التثقيف العمالي في مجال التدريب وبرامج الصحة والسلامة المهنية وأنظمة الحماية الاجتماعية والعمل اللائق والتغيير المناخي، وكذلك في مجال الأنشطة الرياضية.

أشاد المجتمعون بالجهود المميزة التي بذلها رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية خلال أعمال قمة L20 في جمهورية إندونيسيا أخيراً.

حث الحكومات الخليجية على إعداد البرامج والخطط لما بعد مرحلة «كوفيد 19» بهدف حماية حقوق العمال وتوفير الوظائف ودمج الشباب في سوق العمل ومحاربة البطالة.

مواصلة عمل الاتحادات واللجان العمالية الخليجية للمساهمة في خلق بيئة عمل آمنة وتوفير العمل اللائق والقضاء على العنف والتحرش بكل أشكاله في مواقع العمل.

وتعزيز سبل التعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس الوزراء الشؤون الاجتماعية وبناء الشراكات مع المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية ومد جسور التعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني المحلية والعربية والدولية.

بناء الشراكات مع المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، ومد جسور التعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني المحلية والعربية والدولية.

العمل على تشـــجيع الطبقة العاملة الخليجية والعمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي على الانتســـاب للاتحادات والنقابات واللجان العمالية.

الموافقة على اتفاقية التعاون المشترك والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول للمرأة العاملة الخليجية المنعقد في 26 ديسمبر 2022 في دولة الكويت.

تقديم الشكر والتقدير وعظيم الامتنان **لمدير عام منظمة العمل العربية فايز علي المطيري**، على الحضور والدعم الدائم للحركة النقابية الخليجية وطبقتها العاملة.

تقديم الشـكر والتقدير للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشـؤون الاجتماعية ممثلاً في المدير العام الدكتور عامر الحجري، على المشـــاركة الفعالة من خلال ورقة العمل حول دور الاتحادات النقابية والعمال في عملية التنمية.

تقديم الشكر والتقدير لكل المنظمات والاتحادات الدولية والضيوف على الحضـور المميز والمساهمة في نجاح الملتقى الثاني.

أكد الملتقى على مواقف الاتحادات واللجان العمالية الخليجية الثابتة من القضية الفلسطينية ودعم عمال وشعب فلسطين من أجل سيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

تمت الموافقة على تشكيل لجنة المرأة العاملة الخليجية للاتحادات واللجان العمالية الخليجية.

كما تقرر عقد الملتقى الثالث للاتحادات واللجان العمالية الخليجية المقبل في مسقط في سلطنة عمان.

وعلى هامش فعاليات هذا الملتقى قام **معالي السـيد / فايز على المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، بتوقيع أتفاق تعاون للعام 2023 مع **اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السـعودية** لتنفيذ عدداً من البرامج والأنشـطة التدريبية لصالح أعضاء اللجنة تنفذ خلال عام 2023 .

6- المشاركة في الاجتماع الثامن للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي)

مكان وتاريخ التنفيذ:

2022/11/28، عبر تقنية الزوم وحضوريا بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تفضـــلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصـــادي - إدارة التنمية المســـتدامة والتعاون الدولي)، بدعوة الشركاء من المنظمات العربية والدولية والاتحادات وعديد الشركات الخاصة والمعنية بمسألة الغذاء في المنطقة العربية.

المشاركون:

شـهد الاجتماع مشـاركة حضـورية عن طريق تقنية الاتصـال المرئي لعدد من ممثلي وممثلات المنظمات العربية والدولية والمؤسـسـات الاقتصـادية المعنية وبعض الاتحادات العربية كالاتحاد الافريقي الاسـيوي للسـياحة والصـناعات والمجلس العربي للمياه وشبكة بنوك الطعام الاقليمية.

الأهداف:

- التذكير بما جاء ت به مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية وبأهدافها وآليات تنفيذها.
- تنظيم أدوار أعضاء اللجنة لمجموعات عمل لدعم تنفيذ المشروعات القائمة والإعداد لمشروعات متكاملة.

المحاور:

- **كلمات افتتاحية لكل من :**
  - وزير مفوض / ندى العجيزي - مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي - جامعة الدول العربية.
  - ممثل عن وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بجمهورية السودان.
- **مناقشـــة بيان القضـــاء على الجوع في المنطقة العربية حول التعامل الســـريع مع تحديات الأمن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية.**

التوصيات:

1- الترحيب ببيان " مبادرة القضـــاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضـــرورة التعامل الســـريع مع تحديات الأمن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية "، وطالبوا بتعميمه ونشره بشكل واسع من خلال مندوبيات الدول العربية على الوزارات ذات العلاقة وتشـــمل التخطيط والمالية والزراعة والري والبيئة والصـــحة والشـــؤون الاجتماعية، وأكد الحضـور على تبني جميع التوصـيات التي وردت بمداخلات ورؤى المنظمات والمؤسـسـات العربية والإقليمية والدولية الداعية لتفعيله للتعامل مع تحديات الأمن الغذائي المســـتجدة في المنطقة العربية وتحويلها لبرنامج عمل.

2- الترحيب بمجموعة العمل المُشـــكلة من الأمانة الفنية للجنة للتنســـيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في متابعة قرارات قمة الجزائر في هذا الخصوص.

3- دعوة الأمانة الفنية لإعداد تقرير فني حول دول المناطق الســـاخنة لأزمة الغذاء والتي تضـــررت بشـــكل كبير، وكيفية التعامل معها في هذه الدول.

4- الترحيب بإمكانية التحاق منظمة العمل العربية بالمبادرة وذلك تفاعلا مع التدابير قصيرة المدى الواردة بالإعلان وإعداد ورقة لشرح رؤية المنظمة في التعامل مع تداعيات الأزمات العالمية (جائحة كوفيد 19 والأزمة الروسية الاوكرانية) على أسـواق العمل وتعزيز شـروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع غير المنظم (العمالة الزراعية النسائية) .

5- الترحيب بمبادرة الأمانة العامة من خلال إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بإعداد مشروعات متكاملة ليتم تسـويقها للتمويل، والحوار القائم مع المؤسـسـات التمويلية الدولية والتنموية والطلب بضـرورة ايلاء هذا الأمر اهمية واولوية من جميع المنظمات اعضاء اللجنة.

6- الترحيب بدعوة المجلس العربي للمياه ومبادرة حياة أفضل لشبكة بنوك الطعام الاقليمية لعقد اجتماع خاص مع البرلمان العربي من اجل مناقشة التشريعات الخاصة بتقليل الفاقد لما يمثله من هدر للموارد وتكلفة التصنيع وجهود الإنتاج والتصنيع، وعلى ان يتم التنسيق والدعوة لهذا الاجتماع قريبا.

7- الترحيب بمجموعة عمل مشروع طريق الأشجار المثمرة برئاسة المجموعة العربية لحماية الطبيعة، وعضوية المركز العربي اكساد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمجلس العربي للمياه، الشبكة العربية للتنمية والبيئة، وشركة نسر، بحيث يكون المشروع واضحا في أثاره على المجتمعات المهمشة والمعرضة لمخاطر عالية وبما يحقق تنمية زراعية مستدامة واستقرار مجتمعي، والربط مع مبادرة الشرق الأوسط الأخضر للمملكة العربية السعودية.

8- الترحيب بالعرض المقدم من شركة نسر وشركات أخرى لدعم معالجة المياه وتقديم طاقة متجددة وحفر ابار للمياه لأعماق مختلفة للتعاون مع مشروع طريق الأشجار المثمرة.

7- المشاركة في أشغال "المنتدى العربي للبيئة"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي - إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة للبيئة

مكان وتاريخ التنفيذ:

اليوم الأول بفندق جراند ، القاهرة واليوم الثاني بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة 18 -19 أكتوبر/ تشرين الاول 2022

بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي - إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، عقدت الدورة الأولى للمنتدى العربي للبيئة تحت شعار **"معا للحفاظ على بيئتنا وسط الأزمات"** وبدعوة من الأمانة العامة شاركت **منظمة العمل العربية** في كافة أشغال المنتدى

المشاركون:

وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات ذات الصلة في البلدان العربية ورؤساء وفود الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني كما حضر هذه الفعالية القطاع الخاص والمصرفي

أهم المحاور: الجلسة الأولى

- تحت عنوان **تحقيق التآزر بين الاتفاقيات البيئية**: اتفاقيات ريو الثلاث حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي ويسرت هذه الجلسة دكتورة صابين صقر المنسقة الاقليمية للإسكوا

قدمت خلال هذه الجلسة ثلاث عروض بعنوان:

- العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، قدمها السيد أيمن حمادة، رئيس الادارة المركزية للتنوع البيولوجي، وزارة البيئة المصرية
- تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة والطرق المعتمدة على النظام الايكولوجي - نبذة عن عقد الامم المتحدة لاستعادة النظم الايكولوجية 2020-2030: مداخلات من خبراء الدول المشاركة
- تدابير الصمود في وجه تغير المناخ والتصحر وتدهور التنوع البيولوجي: تقديم الاستاذ عبد الرحيم اللولو، (أكساد).

الجلسة الثانية:

عنوانها: الطريق الى COP 27 الميسر :وزارة البيئة المصرية / الاستاذ طارق شلبي مدير عام المخاطروالتكيف مع تغير المناخ وزارة البيئة

العروض المقدمة:

- استعدادات جمهورية مصر العربية لاستضافة مؤتمر الأطراف الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ COP 27
- الاستراتيجية الوطنية (المصرية) للتغيرات المناخية
- تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والنتائج المرتبطة بالمنطقة العربية السيدة ارميرا، نائبة الأمين العام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عبر تقنية الزوم
- نظرة عامة حول سيناريوهات تخفيف انبعاث ثاني اكسيد الكربون لقطاع الطاقة في غرب آسيا، السيد طارق خوري المنسق الاقليم يتغير المناخ، برنامج الامم المتحدة للبيئة /مكتب غرب آسيا
- الجهود الاقليمية في تعزيز قدرات مفاوضي تغير المناخ ممثل عن فريق المفاوضين العرب

الجلسة الثالثة:

بعنوان: **الاستثمار في البيئة وتمويل المناخ- الميسرون جامعة الدول العربية والاسكوا**

العروض المقدمة:

- **الاستراتيجية العربية لتمويل المناخ.**
  - السيد طارق صادق مسؤول الموارد المائية والمناخ، مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الاسكوا والدكتور محمود فتح الله مدير ادارة شؤون البيئة والارصاد الجوية، جامعة الدول العربية
- **فرص الاستثمار للعمل المناخي في المنطقة العربية**
  - السيدة ريم نجداوي مسؤولة سياسات الغذاء والبيئة (الاسكوا)
- **الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا الخضراء في القطاع الزراعي وتعزيز العمل المناخي**
  - السيد: هادي جعفر خبير مائي وبيئي، رئيس قسم الزراعة، الجامعة الامريكية في بيروت
- **الاستثمار في تكيف المناخ لتحقيق الامن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية في الدول التي تعاني من الأزمات /مداخلات من خبراء الدول المشاركة**

اليوم الثاني

افتتح اشـغال اليوم الثاني دكتور محمود فتح الله بعرض ملخص اليوم الاول تم تنظيم مائدة مسـتديرة رفيعة المسـتوى بعنوان" **رؤية مسـتقبلية للتعاون العربي لمواجهة تحديات الحفاظ على الموارد الطبيعية والتصـدي لآثار التغيرات المناخية**"

وبعد مناقشات اليوم الأول والثاني تم عرض **التوصيات** والرسائل التالية :

1- تولي المنطقة العربية أهمية قصوى للمحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية، ويتجلى ذلك من خلال العمل للتصدي للتغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي ووقف التصـحر وتدهور الأراضـي، كما وتثمن الدول العربية دور مصـر في ذلك المجال من خلال العمل على صـون التنوع البيولوجي واسـتعادة النظم الإيكولوجية واسـتضـافة COP14 لاتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي والنهوض بالعمل المناخي على الصـعيد الوطني والإقليمي والدولي من خلال استضافة COP 27 لاتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ.

2- التأكيد على أهمية تحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصـحر وتدهور الأراضـي ومواءمتها مع المبادرات الدولية مثل عقد الامم المتحدة لاسـتعادة النظم الايكولوجية المدعوم من برنـامج الامم المتحـدة للبيئـة ومنظمـة الأمم المتحـدة للأغذيـة والزراعـة، وذلـك من خلال إعداد وتحـديـث وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية على المستوى الإقليمي العربي، وتحقيق التكامل والتوازن بين الاتفاقيات الثلاث مع الأخذ في الاعتبار كافة التجارب العربية المعدة لذلك.

3- التأكيد على ضـرورة تعزيز التمويل من الجهات الفاعلة لتقديم الدعم الفني والمالي لتطبيق وتنفيذ الاسـتراتيجيات العربية ولتحقيق التكامل والتآزر بين الاتفاقيات الثلاث والاسـتفادة من الاسـتراتيجية العربية للحصـول على التمويل المتعلق بالمناخ وتعبئته التي وضـعتها كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، وجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

4- التأكيد على دور المنتدى كأحد الفعاليات الإقليمية للاسـتعداد للمشـاركة العربية في COP 27 لاتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المنـاخ ، وCOP 15 لاتفـاقيـة الأمم المتحـدة حول التنوع البيولوجي وغيرهـا من المؤتمرات الـدوليـة المستقبلية على ان تكون جلسات المؤتمر موائمة مع أوليات المنطقة العربية والاجندة الدولية.

5- الترحيب بتطوير والاعتماد المرتقب للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 خلال اجتماع 15 COPحول التنوع البيولوجي، وكذلك بالاسـتراتيجيات التكميلية لتعبئة الموارد، وبناء القدرات، والمسـاواة بين الجنسين، والرصد والتقييم.

6- التأكيد على أهمية تحديث وتفعيل السـياسـات المعنية بالحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وكذلك تحديث الأطر التشريعية والمؤسسية لكي تتسم بالمرونة الكافية للتصدي ومعالجة التحديات الحالية والمستقبلية ذات الصلة.

7- التأكيد على أهمية برامج الصون واستعادة كفاءة النظم الايكولوجية في معالجة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتحسين المرونة والصمود ومكافحة تداعيات التصحر.

8- البناء على نتائج مبادرة الاسكوا في عقد المنتدى العربي لتمويل المناخ الذي عقد في بيروت، في 15 أيلول/ سبتمبر 2022 وتشجيع الدول على الاستفادة من هذه الاستراتيجية في تطوير مقترحات مشاريع التكيف والتخفيف.

9- حث الدول على الاستفادة من بناء قدرات فرق المفاوضين الوطنية استعدادًا لاجتماعات مؤتمر الأطراف والذي تقوم به الإسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو.

10-الدعوة لتخصـــيص المزيد من التمويل للتكيف في المنطقة العربية، كما هناك حاجة إلى المزيد من التمويل المناخي القائم على المنح وعلى التمويل بشروط ميسرة، وأن يتجاوز تمويل المناخ أدوات التمويل التقليدية وأن يشمل أدوات تمويل مبتكرة ومنخفضة التكلفة مثل مقايضة الديون.

11-التأكيد على أهمية رفع الطموح في المساهمات المحددة وطنيا والتسريع في تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي طرحت في COP.26

12-التأكيد على تنســيق المواقف والرؤى العربية حول القضـــايا المتعلقة بالتغيرات المناخية مع الأخذ في الاعتبار كافة النتائج والتوصـيات التي توصـل إليها الفريق العربي التفاوضـي المعني بتغير المناخ للدخول إلى COP 27 برؤية متجانسة.

13-دعوة الدول العربية من خلال المشاركة في المفاوضات خلال مؤتمر الأطراف القادم إلى تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص لسد فجوة التمويل الهائلة للعمل المناخي. وحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها التي قطعتها في غلاسكو لزيادة تمويل المناخ وخاصة في مجال التكيف مع تغير المناخ.

14-حث الحكومات على توفير بيئة استثمارية مؤاتيه وإطار قانوني وتنظيمي سليم بهدف تعبئة تمويل العمل المناخي من القطاع الخاص وإشراكه بفعالية.

15-التـأكيـد على أن COP 27 هو قـاطرة الانطلاقـة على المســتوى الوطني والإقليمي والعربي والعـالمي لتطبيق الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط الموضوعة للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية مع الأخذ في الاعتبار مخرجات ال COP 26 وإعداد الطريق الى COP28 ربط الخســائر الحادثة في الجوانب البيئة في القطاعات المختلفة بآلية الخسائر والأضرار الناتجة عن تأثيرات تغير المناخ في إطار تنفيذ اتفاقية باريس.

16-حث الدول العربية على وضـع سـياسـات تدعم الاسـتثمار في المشـروعات الخضـراء والصـديقة للبيئة ودعوة الدول العربية للتوســع نحو اســتخدام الطاقات المتجددة ودعم البحث العلمي الخاص بهذا الشــأن التنويه خلال COP 27 بالاحتياجات والظروف الخاصة بالمنطقة العربية بموجب اتفاقية باريس.

رابعاً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الخاصة بالعمل في إرساء العدالة الاجتماعية، كما يتم عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات؛ وتعمل المنظمة على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية المستدامة.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً ورقمياً ويتم طرحها للمهتمين والباحثين ولكافة الجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، ذلك بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والإحصاءات والدراسات والأبحاث الخاصة بسوق العمل من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، فضلا عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة ومده بأنشطة المنظمة ونتائجها وكافة المعلومات التي تفيد المهتمين والمتخصصين.

أولاً: مجال الإعلام والنشر:

1. إصدار العدد (120) والعدد (121) من مجلة العمل العربي.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة / 2022

الجهات المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- الباحثون والمهتمون بالقضايا العمالية والتنموية
- الإعلاميون العرب

أهداف النشاط:

- تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا سوق العمل

2. إصدار مجلة الرسالة الاعلامية العدد 49.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

دولة المقر - الخرطوم - اكتوبر 2022.

أهداف النشاط:

نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية وبث الوعي التأميني لأطراف الإنتاج الثلاثة العربية والجمهور العربي المستهدف بالتأمينات الاجتماعية وعكس أنشطة المنظمة والمركز.

المحاور:

الأخبار – الأنشطة – ثقافة تأمينية – حوارات – استطلاعات – منوعات.

الجهات المستفيدة:

- هيئات ومؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية العربية.
- منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

- المكتبة التأمينية العربية.

تم تحرير المجلة وبصدد الطباعة.

3. مجلة التأمينات الاجتماعية المحكمة العدد (7).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

دولة المقر - الخرطوم - اكتوبر 2022.

أهداف النشاط:

- نشر الدراسات والمقالات العلمية المحكمة في مجال التأمينات الاجتماعية - دخول المركز المجال الأكاديمي
- نشر ثقافة ومعارف التأمينات الاجتماعية في المجتمع العربي.

المحاور:

- التكييف القانوني والشرعي لاشتراكات التأمينات الاجتماعية.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في جودة المعلومات المحاسبية.
- المميزات الأساسية لأنظمة المعاشات في تنزانيا.
- تأمين خطر الأمومة في تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية (عرض الكتاب).
- التحول الاقتصاد الأخضر في الدول العربية.
- أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء نظام التأمينات الاجتماعية في السودان.

4. الترويج الإعلامي لمنظمة العمل العربية وأنشطتها

أهداف النشاط:

- القيام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية: المقروءة والمسموعة والمرئية
- موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالدراسات والتقارير فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ـ مشروع مستمر 2022 .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- وسائل الإعلام العربية.
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل والعمال.

ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات:

1. دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ـ مشروع مستمر طوال العام 2022.

أهداف النشاط:

- بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل.
- دعم التواصل بين أطراف الإنتاج.
- التنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية.

أسلوب التنفيذ:

- بناء البوابة الإلكترونية للشبكة .
- إقامة مركز معلومات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة.
- المؤسسات والأجهزة المعنية بمعلومات أسواق العمل.

2. دعم التوثيق والمعلومات

الجهات المعنية بالتنفيذ :

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- المعهد العربي للثقافة العمالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2022.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
- المهتمون بمجال عمل المنظمة

أهداف النشاط:

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشطة والدراسات فور تنفيذها.
- تطوير وتحديث شبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.
- متابعة كفاءة وأداء أجهزة الحاسوب داخل مكتب العمل العربي.

3. دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2022.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

أهداف النشاط :

- إستحداث قـــاعدة بيانات إلكترونية تتضـــمن إصدارات مكـــتب العمل العـربي والمؤسسات التابعة في شكل إلكتروني (PDF).
- في ظل المستجدات الحديثة وأزمة كوفيد - 19 تم إستحداث ألية التواصل بإستحدام تقنيات التواصل المختلفة لتمكين المهتمين والباحثين بالوطن العربي بالحصول على إحتياجاتهم من إصدارات المنظمة.

- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإليكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة.

4. إنتاج أفلام وثائقية

(مونتاج وتوثيق أنشطة وفعاليات مكتب العمل العربي وأرشفتها)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2022.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

أهداف النشاط:

- توثيق أنشطة المنظمة في شكل أفلام وثائقية يستفاد منها بمختلف المجالات.
- تزويد الموقع الكتروني بالمستجدات:
  - منصة المنظمة على Youtube
  - منصة فليكر Flickr
- أرشفة وتخزين المحتوى المعلوماتي المرئي والمصور لأنشطة وبرامج المنظمة.

5. توفير وسائل إرشاد وتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

- **بيان اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية**

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون في الدول العربية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية 28 إبريل / نيسان 2022 .

أهداف النشاط:

- المساهمة في دعم برامج التوعية الموجهة لحماية العمال من أخطار مهنية محددة وتنمية الوعي الوقائي والصحي للعمال بكافة فئاتهم العمرية في مختلف قطاعات العمل

واقع التنفيذ:

بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2022/4/28 أصدرت منظمة العمل العربية بياناً بعنوان: لنواصل العمل معاً من أجل تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية سلط البيان الضوء على ضرورة إرساء آليات الحوار الاجتماعي الفعال لتطوير سياسات الصحة والسلامة المهنية لحماية بيئة العمل والحفاظ على سلامة وصحة العمال، وإرساء الاقتصادات المُستَدامة، وإعطاء الأولوية للوقاية من الحوادث والأمراض المهنية، وتوفير الاستثمارات اللازمة لتطوير سياسات واستراتيجيات الصحة والسلامة المهنية مابعد الجائحة، بحيث تكون الثقافة الوقائية الإيجابية عنصراً أساسياً فيها، وذلك لتنفيذ هذه السياسات بشكل سريع وأكثر فعالية، واستعرض دور منظمة العمل العربية في تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية ابتداء من التوقيع على إعلان سيؤول 2008 ومواصلتها العمل مع أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية لتعزيز ثقافة الصحة والسلامة، ومنح الأولوية القصوى لمبدأ الوقاية لتوفير بيئة عملٍ آمنة وصحية، لحماية العمال والمنشآت على حد سواء.

يمكن الاطلاع على النشاط من خلال هذا الرابط https://alolabor.org/22024

6. توثيق التدريب .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ :

مشروع مستمر طيلة عام الخطة 2022 بمقر المركز .

المشاركون :

خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات .

الجهات والمؤسسات المشاركة :

- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها .
- كافة الأقطار العربية .

الأهداف :

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني.
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية.
- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة .
- تطوير موقع المركز على الانترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.

- ربط مركز المعلومات بالمراكز العربية والدولية المماثلة .

7. دعم وتطوير مكتبة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم اكتوبر 2022.

أهداف النشاط:

- إثراء المكتبة وتزويدها بأحدث الإصدارات ذات العلاقة باهتمامات المركز ورسالة المنظمة.

ما تم تنفيذه:

- استقبال واستلام المطبوعات والمجلات المحكمة من معهد علوم الزكاة - ومركز تطوير الادارة وحفظهما داخل المكتبة.
- فتح المكتبة واستقبال الباحثين والدارسين من الطلاب والمهتمين.
- تزويد بعض الباحثين بإصدارات المركز من المكتبة.

8. دعم وتطوير مكتبة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية (مشروع مستمر).

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ :

طرابلس / عمان / القاهرة / بيروت طيلة سنة الخطة 2022.

المشاركون :

دور نشر ومكتبات عربية وعالمية.

الجهات المستفيدة :

أطراف الإنتاج بدولة المقر / موظفو المركز / طلاب الدراسات العليا والباحثين.

أهداف النشاط :

- توفير المادة العلمية لأنشطة البحوث والدراسات.
- الاطلاع على التجارب المعاصرة في مجالات تخصص المركز بمختلف اللغات.
- إعداد ببلوغرافيا يتم نشرها دورياً على مختلف الجهات المتعاونة مع المركز.

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

1. دراسة حول: " دور الاتفاقيات الثنائية لتبادل المنافع التأمينية في حفظ حقوق العامل العربي ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

دولة المقر - الخرطوم – سبتمبر / أيلول 2022.

أهداف النشاط:

- تفعيل الاتفاقيات والتوصيات الدولية والعربية في مجال التأمينات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم (14) بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية.
- دعم المحافظة على حقوق العامل العربي عند انتقاله للعمل في أي دولة عربية أخرى أو دولة أجنبية.
- السعي نحو بلوغ مستويات متماثلة لنظم التأمينات الاجتماعية العربية.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية في مجال الاتفاقيات الثنائية (بين الدول) لتبادل المنافع والحقوق التأمينية.

الخبير:

خبير القانون والحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد السيد / عبد الصمد مريمي، المملكة المغربية.

2. أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2022

الجهة المستفيدة من النشاط:

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

- توفير المادة العلمية الحديثة في مجال الصحة والسلامة المهنية باللغة العربية.
- دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.

واقع التنفيذ:

في إطار التمويل الذاتي قام المعهد بأعمال ترجمة لصالح منظمة العمل الدولية:

1- ترجمة "تطبيق تحسين العمل في الخدمات الصحية" إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ جنيف.

2- ترجمة تقرير اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل 2022 الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان " تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل ثقافة السلامة والصحة"، والعرض التقديمي، والبوستر الخاص به بموجب توقيع مذكرة اتفاق لصالح منظمة العمل الدولية/ المكتب الاقليمي للدول العربية/ بيروت.

3- ترجمة "إدارة خطر الحرائق، قائمة التحقق من الإجراءات" إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ جنيف.

4- ترجمة " إدارة خطر الحرائق، الطبعة المنقحة الثانية " إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ جنيف.

5- ترجمة "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لتصميم العوامل البشرية / الأرغونوميات" إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ جنيف.

6- ترجمة دليل "التعامل مع الأزمات الناشـــئة عن النزاعات والكوارث - دليل منظمة العمل الدولية التدريبي لمنظمات العمال" إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية/ مكتب جنيف.

3. إصدار كتابين حول "حماية بيئة العمل والطب المهني"

- **دليل توجيهي للعمال حول تعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل**

الجهة المستفيدة من النشاط:

أطراف الإنتاج الثلاث والجهات المعنية في الدول العربية.

العاملون وممثليهم في كافة القطاعات الاقتصادية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال عامي 2021-2022

أهداف النشاط:

- مساعدة العمال وممثليهم وإرشادهم للامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية والعربية والدولية، وتسهيل عمل مفتشي العمل وخاصة في الأنماط الجديدة للعمل.
- استكمال إعداد "حقيبة تفتيش الكترونية في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل" ليتزود بها مفتشو العمل من جهة والشركاء الاجتماعيون من جهة أخرى.

واقع التنفيذ:

أرسلت مسودة الدليل إلى منظمات العمال في الدول العربية وجمعت كافة الملاحظات وأدرجت في النسخة النهائية الالكترونية.

- **دليل توجيهي لأصحاب العمل حول تعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل.**

الجهة المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاث والجهات المعنية في الدول العربية.
- أصحاب العمل وممثليهم في كافة القطاعات الاقتصادية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال عامي 2021-2022

أهداف النشاط:

- مساعدة أصحاب العمل وممثليهم وإرشادهم للامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية والعربية والدولية، وتسهيل عمل مفتشي العمل وخاصة في الأنماط الجديدة للعمل.
- استكمال إعداد "حقيبة تفتيش الكترونية في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في الأنماط الجديدة للعمل" ليتزود بها مفتشو العمل من جهة والشركاء الاجتماعيون من جهة أخرى.

واقع التنفيذ:

أرسلت مسودة الدليل إلى منظمات أصحاب العمل في الدول العربية وجمعت كافة الملاحظات وأدرجت في النسخة النهائية الالكترونية.

4. إصدارات وترجمة وطباعة ونشر.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .

تاريخ ومكان التنفيذ :

مشروع مستمر طيلة سنة الخطة.

المشاركون :

خبراء ومختصين في التأليف والترجمة ودور طباعة ونشر.

الجهات والمؤسسات المشاركة :

- أطراف الإنتاج وطلاب الدراسات العليا والباحثين.
- مؤسسات تنمية الموارد البشرية.

أهداف النشاط :

- تأليف وإصدار وطباعة الكتب في مختلف تخصصات المركز ونشرها.
- ترجمة الكتب المنهجية في مجال التدريب إلى اللغة العربية.
- توفير مادة توثيقية في التدريب باللغة العربية.
- توفير مراجع عربية متخصصة في مجالات التنمية البشرية والتدريب والتشغيل والمشروعات الصغرى.
- دعم مركز التوثيق والمعلومات بمطبوعات وإصدارات المركز من خلال موقع المركز على الإنترنت وإتاحة المعلومات والإصدارات والمطبوعات والمواد المترجمة للدول العربية.

خامساً

محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1. اجتماع هيئة الرقابة المالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، فبراير/ شباط 2202

استناداً للقرار رقم (1687) الصادر عن مؤتمر العمل العربي الدورة (47) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية، خلال شهر سبتمبر / أيلول 2021، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2021 إلى 2023) ، من **ممثلى الدول التالية :**

(أ) تشكيل الهيئة :

- **عن فريق الحكومات :**
  - المملكة الأردنية الهاشمية — عضوا أصيلا
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق — عضوا أصيلا
  - الجمهورية اللبنانية — عضوا أصيلا
  - جمهورية مصر العربية — عضوا أصيلا
  - مملكة البحرين — عضوا إحتياطيا
  - دولة فلسطين — عضوا إحتياطيا
- **عن فريق أصحاب الأعمال :**
  - السيد / أحمد جامع خليفة القيزي (دولة الإمارات العربية المتحدة).
- **عن فريق العمال :**
  - السيد الدكتور/ أشرف حسن الاعور (دولة فلسطين).

(ب) دعوة الهيئة للانعقاد :

بناء على دعوة **سعادة السيد / فايز على المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية** لعقد اجتماعها فى القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر فبراير/ شباط 2022 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 ، لكل من :

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.

2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.

3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.

4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.

5- المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية التالية أسماءهم :

1- السيد / رجا كتورة (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)

2- السيد / طارق العشي (حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

3- السيدة/ رجاء جرجيس عبد الله (حكومات / جمهورية العراق)

4- المعتصم محمد بهاء الدين زهير (جمهورية مصر العربية)

5- السيد/ أحمد جامع خليفة القيزي (أصحاب أعمال / دولة الإمارات العربية المتحدة)

6- الدكتور/ أشرف حسن الأعور (عمال / دولة فلسطين)

ولم يحضر الاجتماع :

1- السيد / ممثل الجمهورية اللبنانية (حكومات / الجمهورية اللبنانية) لم يتم تسمية المندوب.

2- السيد/ ممثل مملكة البحرين (حكومات - أحتياطياً / مملكة البحرين) تم الاعتذار.

3- السيد / ممثل دولة فلسطين (حكومات - أحتياطياً / دولة فلسطين) لم يتم تسمية المندوب.

(ج) اجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

عملاً بأحكام النظام الداخلى لهيئة الرقابة المالية والإدارية فقد عقدت اجتماعها يوم الأربعاء 2022/2/2 فى مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه تم الإتفاق على تشكيل الهيئة كما يلي:

- السيدة / رجاء جرجيس عبدالله رئيسا للهيئة
- السيد الدكتور / أشرف حسن الاعور نائبا لرئيس الهيئة
- المعتصم محمد بهاء الدين زهير مقرراً

ثانيا: اختصاصات ومنهج عمل الهيئة:

تتمثل إختصـــاصـــات هيئة الرقابة المالية والإدارية المحددة بالنظام المالى والمحاســبى الموحد للمنظمات العربية المتخصصة سالفة الذكر فى الآتي :

1- تدقيق الحسابات الختامية للتحقق من صحتها والتعرف على حقيقة المركز المالى.

2- الاطلاع على الســـجلات والوثائق والبيانات وفحص أى ســـجلات أو وثائق تراها لازمة للقيام بمهامها ، وكذلك الاتصال المباشر بالموظفين المعنيين.

3- التأكد من توافر الوثائق والعقود المؤيدة للمبالغ التى يجرى تدوير مخصصاتها بموجب أحكام المادة (21) من النظام المالى والمحاسبى الموحد.

4- مراقبة الإجراءات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين للتحقق من مطابقتها للموازنة والإجراءات المالية المقررة.

5- مراجعة قيود المخازن وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتحصيل.

اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية:

- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية والإدارية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2. اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة (20)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

3 مارس / آذار 2022، القاهرة، جمهورية مصر العربية

اهم النتائج او التوصيات:

1. دعوة السيدات عضوات اللجنة تزويد مكتب العمل العربي بالمؤشرات اللازمة لإعداد التقرير العربي الأول حول المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
2. دعوة منظمة العمل العربية تكليف خبير لإعداد مشروع دليل تدريبي يهدف إلى تكوين كوادر نسائية في النقابات العمالية العربية، وبناء الوعي النقابي لدى المنتسبات الجدد للنقابات العمالية، يعرض على اللجنة في دورتها القادمة.
3. تكليف منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء لعقد المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة في أحسن الظروف خلال العام الحالي.
4. دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية تزويد مكتب العمل العربي بقائمة بالمؤسسات المعنية بريادة الأعمال النسائية في دولهن لدعوتها لحضور المنتدى.
5. تبني منظور النوع الاجتماعي الذي ينطوي على رؤية متكاملة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الجنسين والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم، وتغيير علاقات النوع الاجتماعي، لتكون أكثر عدلاً وأقل تمييزاً ضد النساء.
6. التركيز على حوكمة النوع الاجتماعي كموجه لسياسات التخطيط والتطبيق وتقييم أداء المؤسسات العربية.
7. دعوة الدول العربية إلى تطوير المناهج التعليمية وتضمينها مفاهيم النوع الاجتماعي.

8. دعوة منظمة العمل العربية إلى إصدار دليل تدريبي حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في أنشطة وبرامج المؤسسات العربية، يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة للاستفادة منه، وبحيث تكون المادة التدريبية التي قدمت خلال اجتماع اللجنة نواة له.
9. عقد برامج تدريبية لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لترسيخ مفاهيم النوع الاجتماعي في بيئة العمل في الدول العربية.

3. اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة (41)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 4 مارس / اذار 2022

جدول الأعمال:

- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية.
- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي .
- متابعة الوضع النقابي في جمهورية السودان .
- ما يستجد من أعمـــال.

تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى للفترة (2021 - 2023) على النحو التالي :

اختيار المؤتمر

السيد / بلال احمد مصطفى عمر ذوابة (دولة فلسطين / عضواً أصيلاً)

- السيد / محمدو ولد سيدي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) عضواً أصيلاً ممثل أصحاب الأعمال
- السيد / بطرس سعادة (عمال / الجمهورية اللبنانية) عضواً أصيلاً

اختيار مجلس الادارة

- السيد / محمد عبد الرزاق (جمهورية العراق / حكومات) عضوا أصيلا
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال) عضوا أصيلا
- السيد / حفيظ حفيظ (الجمهورية التونسية / عمال) عضوا أصيلا

اختيار المدير العام

- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية) عضوا أصيلا
- السيد / حوسين البدرى (دولة ليبيا) عضوا أصيلا
- السيد / الجبالى المراغى (جمهورية مصر العربية) عضوا أصيلا

اهم التوصيات :

1. العمل على تعزيز وترسيخ الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وتوسيع مظلته ومجالاته لأهمية الدور الذي يقوم به لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات وتحديات المرحلة الراهنة وتعزيز التماسك الاجتماعي.
2. دعوة الدول العربية للتصديق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) لسنة 1977 بشأن تعزيز الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية.
3. دعوة الدول العربية إلى التنسيق مع منظمات أصحاب الاعمال ونقابات العمال عند إعداد الردود على تقارير المتابعة التي ترسلها الدول إلى لجنة الخبراء القانونيين، بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزاماتها تجاه معايير العمل العربية وخاصة المتعلقة بمجال الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية.
4. دعوة الدول العربية إلى بذل جهودها وحشد الدعم الدولي لمواجهة وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والحريات النقابية للعامل الفلسطيني وحقوق الانسان بصفة عامة، وفضح هذه الممارسات اللاإنسانية في كافة المحافل الدولية والتي كانت أخرها جريمة الاغتيال التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال بحق شهيدة الرأي والكلمة الصحفية / شيرين أبو عاقلة أثناء ممارسة عملها.

4. مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (السادسة والتسعون)

مكان وتاريخ التنفيذ:

مارس/ آذار 2022

جدول الأعمال:

البند الاول: تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة

البند الثاني: متابعة تنفيذ قرارات الدورة «95» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية «الدوحة - دولة قطر، 24 - 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021 »

البند الثالث: المسائل المالية والإدارية :

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى «1 / 3 / 2022»
- متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة» 19 - 20 / ديسمبر / 2021 »
- تقرير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في «31 / 12 / 2021»

- تقرير المراجع الداخلي .

البند الرابع: مشروع خطة منظمة العمل العربية للعامين «2023 - 2024 »

البند الخامس: مشروع موازنة منظمة العمل العربية للعامين «2023 - 2024 »

البند السادس: تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين «2022 - 2025 »

البند السابع: تقرير عن نتائج أعمال الدورة «42» للجنة الخبراء القانونيين .

البند الثامن: تقرير عن نتائج أعمال الدورة «41» للجنة الحريات النقابية .

البند التاسع: تقرير عن نتائج أعمال الدورة «20» للجنة شؤون عمل المرأة العربية .

البند العاشر: اختيار رواد العمل العرب .

البند الحادي عشر: الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي «جنيف -2022»

البند الثاني عشر: تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- «95»لمجلس الإدارة « 24 - 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021 »
- «96»لمجلس الإدارة « مارس / آذار 2022 »

البند الثالث عشر: تحديد مشروع جدول أعمال الدورة «49» لمؤتمر العمل العربي 2023 .

البند الرابع عشر: التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

- تقرير حول لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الدورة العادية «52» «24 - 26 يناير / كانون ثاني 2022 »
- تقرير حول نتائج أعمال الدورة «109» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي «فبراير / شباط 2022 »

البند الخامس عشر: ما يستجد من أعمال.

5. مؤتمر العمل العربي الدورة (48)

استنادًا إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في مدينة القاهرة، خلال الفترة من 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022.

تاريخ ومكان التنفيذ :

القاهرة - جمهورية مصر العربية، 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022.

جدول الأعمال:

البند الاول: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول: تقـــرير المدير العام: (الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل)

القسم الثاني: تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2021.

ملاحق (القسم الثاني):

الملحق رقم (1): تقرير عن نتائج أعمال الدورة (41) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، 13 مايو / آيار 2022).

الملحق رقم (2): تقرير عن نتائج أعمال الدورة (20) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة، 3 مارس / آذار 2022).

البند الثاني: النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

أولاً: عرض عام لقرارات وتوصيات مجلس الإدارة.

ثانياً: تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية ما بين الدورة (47) والدورة (48) لمؤتمر العمل العربي.

الدورة (95) لمجلس الإدارة (الدوحة، 24 - 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021).

الـدورة (96) لمجلس الإدارة (القاهرة، 14 -15 مايو / أيار 2022).

ثالثاً: ملاحق البند الثاني:

الملحق الأول: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (29 أغسطس / آب إلى 2 سبتمبر/ أيلول 2021).

الملحق الثاني: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (6 - 10 فبراير/ شباط 2022).

البند الثالث: متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق الدورة السابعة والأربعون (القاهرة، 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021).

البند الرابع: المسائل المالية والخطة والموازنة

أولا: الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المســـاهمات والمتأخرات على الدول الأعضـــاء كما في 01/08/2022

ثانياً:

(أ) تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في (31/12/2021) لكل من:

مكتب العمل العربي / القاهرة والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة.

(ب) تقرير المراجع الداخلي

ثالثاً: مشـــروع خطة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له لعامي 2023 - 2024).

رابعاً: مشروع موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له لعامي 2023 - 2024).

البند الخامس: تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

البند السادس: مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (110) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 27 مايو - 11 يونيو 2022).

البند السابع: تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2022 - 2025)

البند الثامن: الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة

البند التاسع: رقمنه أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها

البند العاشر: تكريم رواد العمل العرب

البند الحادي عشر: تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي 2023

6. مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (السابعة والتسعون)

مكان وتاريخ التنفيذ:

بغداد، جمهورية العراق | 16 - 17 أكتوبر / تشرين الأول 2022

جدول الأعمال:

البند الاول انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة.

البند الثاني تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

البند الثالث متابعة تنفيذ قرارات الدورة (96) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 14 – 15 مايو / آيار 2022)

البند الرابع متابعة تنفيذ قرارات الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي لعام 2022

البند الخامس المسائل المالية والإدارية:

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في (2022/10/1).
- متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع (31) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (يوليو/ تموز 2022)
- تقرير المراجع الداخلي لمكتب العمل العربي.

البند السادس تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين:

- الدورة (96) لمجلس الإدارة (14 – 15 مايو / آيار 2022)
- الدورة (97) لمجلس الإدارة (16 – 17 أكتوبر / تشرين الأول 2022)

البند السابع التقارير التكميلية للسيد المدير العام :

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة (53) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (يوليو 2022)
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (أغسطس 2022)

البند الثامن ما يستجد من أعمال.

7. اجتماع لجنة الخبراء القانونيين الدورة 43

مكان وتاريخ التنفيذ:

18 - 19 ديسمبر / كانون الأول 2022، القاهرة / جمهورية مصر العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

أعضاء اللجنة:

1- الأستاذ / حمادة أبو نجمة — المملكة الأردنية الهاشمية
2- الدكتور / على فيصل الصديقي — مملكة البحرين
3- الأستاذ / محمد كشو — الجمهورية التونسية
4- السيدة / ماجدة إبراهيم عبد الرحيم — جمهورية العراق
5- الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان — جمهورية مصر العربية

جدول الأعمال:

- إفتتاح أعمال اللجنة

أولاً: انتخاب رئيس الدورة 43 للجنة الخبراء القانونيين لمدة عام

ثانياً: مشروع تقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورته (43)

- مناقشة الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2022
- مناقشة الجزء الثاني: متابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين
- مناقشة الجزء الثالث: دراسة تقارير وردت بعد انعقاد اجتماع اللجنة
- مناقشة الجزء الرابع: موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية

ثالثاً: الدليل الإرشادي حول متابعة معايير العمل العربية

التوصيات:

1- تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة - بغض النظر على تسميتها - أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة .

2- تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار

والتواصـــل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيســـها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير .

3- تؤكد اللجنة على ضـرورة مراعاة حكومات الدول الأعضـاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسـلها لمكتب العمل العربي، التنسـيق مع منظمات أصـحاب الأعمال والعمال أثناء فترة الإعداد وعدم الاكتفاء بإرسـال نسـخة للعلم فقط، وذلك وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

4- تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيسـاعدها في تحقيق المزيد من التصـديقات والانسـجام التدريجي لتشـريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها .

5- لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضـــاء أشـــارت في تقاريرها إلى أن عدم التصـــديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير، وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب ألا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضـــاء بالتصـــديق على الاتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية .

6- ترى اللجنة أنه من الضـروري ان يكون هناك تواصـل مباشـر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضـاء وبالأخص التي لديها صـعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصـديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشـية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير .

7- تؤكد اللجنة على ضـــرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضـــرورة إدراج نص التشـريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسـلة من الدول الأعضـاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة .

8- تؤكد اللجنة على ضـرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضـاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام .

9- تثمن اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشـــطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

المحتويـــات

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
** تـقديـــم.	3
أولا: محور الحماية الاجتماعية:	5
- مجال علاقات العمل.	6
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	10
- مجال عمل الأطفال.	13
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	14
- مجال التأمينات الاجتماعية	17
- مجال الصحة والسلامة المهنية	29
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.	31
ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:	34
- مجال التشغيل وسوق العمل	35
- مجال التدريب المهني	42
- مجال تنمية الموارد البشرية	51
- مجال إدارة العمل والتشغيل	55
ثالثا: محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولى	58
- مجال العلاقات العربية والدولية	59
- مجال التعاون الفني	62
رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:	72
- مجال الإعلام والنشر	73
- مجال التوثيق والمعلومات	75
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	80
خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	84

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق القسم الثانى

الملحق رقم (1)

- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (42) للجنة الحريات النقابية (4 مارس / آذار 2023)

تقديـــــــم

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامســـة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العـــــام لمنظمة العمـــــل العـــربية ، عقـدت اللجنة دورتها الثانية والاربعون يـــــوم السبت الموافق 4 مارس / أذار 2023 القاهرة - جمهورية مصر العربية

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من :

- السيد / بلال احمد مصطفى عمر ذوابة (دولة فلسطين / حكومات)
- السيد / محمدو ولد سيدي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية / أصحاب الأعمال)
- السيد / بطرس سعادة (الجمهورية اللبنانية / عمال)
- السيد / محمد عبد الرزاق (جمهورية العراق / حكومات)
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)
- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عمال)
- السيد / حوسين البدرى (دولة ليبيا / حكومات)

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع كل من :

- السيد / الجبالي المراغي (جمهورية مصر العربية / عمال)
- السيد / حفيظ حفيظ الجمهورية التونسية / عمال)

وجب خطاب اعتذار

ثالثا : تضمن جدول أعمال الدورة الثانية والاربعين للجنة البنود التالية :

1- إنتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية.

2- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (41) للجنة الحريات النقابية.

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي

رابعاً: نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير المرفق .

خامساً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة الحريات النقابية ، على مجلس الإدارة في دورته العـــادية الثامنة والتسعين (القاهرة ، 5 - 6 مارس/ آذار 2023) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي :-**

1- أخذ العلم بالتقرير .

2- إحـالـة تقرير اللجنـة إلى الـدورة (49) لمؤتمر العمـل العربى (2023)، مع التوصية بالمصادقة عليه.

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً .

فايز على المطيري

المدير العام

**** مرفق : تقرير لجنة الحريات النقابية الدورة (42)**

تقرير

لجنة الحريات النقابية

فى دورتها الثانية والأربعين

(القاهرة ، 4 مارس / آذار 2023)

تقـــــديم

أولاً : تنفيـذاً للمـادة الخامسـة مـن نظـام لجنـة الحريـات النقابيـة ، وبنـاء علـى الـدعوة الموجهـة مـن المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـي ، عقـدت اللجنـة دورتهـا الثانيـة والأربعـين يـوم السبت الموافق 4 مارس / أذار 2023 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من:

- السيد / بلال احمد مصطفى عمر ذوابة (دولة فلسطين / حكومات)
- السيد / محمدو ولد سيدي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية / أصحاب الأعمال)
- السيد / بطرس سعادة (الجمهورية اللبنانية / عمال)
- السيد / محمد عبد الرزاق (جمهورية العراق / حكومات)
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)
- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عمال)
- السيد / حوسين البدرى (دولة ليبيا / حكومات)

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع كل من :

- السيد / الجبالي المراغي (جمهورية مصر العربية / عمال)
- السيد / حفيظ حفيظ (الجمهورية التونسية / عمال)

بموجب خطاب اعتذار

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الثانية والأربعون للجنة ما يلي:

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (41) للجنة الحريات النقابية

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

4- ما يستجد من أعمـال .

رابعاً : بـدأ الاجتمـاع بترحيب **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، بأعضـاء اللجنة متمنيا لهم التوفيق والنجاح ، كما أكد على حرص المنظمة الدائم على تسـخير كافة جهودها من أجل دعم الحركة العمالية العربية للقيام بدورها في تكريس مبادئ الحوار وتعزيز الحقوق والحريات النقابية و تعزيز الوعي النقابي لمواكبة متطلبات المرحلة الراهنة وما تشهده من متغيرات وتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية متسارعة تتطلب تعزيز النهج الديمقراطي في صناعة القرار و تطوير وتفعيل علاقات العمل لتقوم على أسـس من التفاهم والاحترام المتبادل ، وبالشـكل الذي يحقق المصـالح العمالية ويحافظ على مكتسباتها وينعكس على زيادة الإنتاجية ويدعم ركائز الاستقرار والتنمية في بلداننا العربية.

خامساً : استأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عمال) **رئيساً**
- السيد / محمدو ولد سيدي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية / أصحاب الأعمال) **نائب الرئيس**
- السيد / بلال أحمد مصطفى عمر ذوابة (دولة فلسطين / حكومات) **مقرراً**

سادساً : مثل منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة كل من:

- السيد / اسلام سناء المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية
- السيدة / حنان قايد رئيس وحدة التعاونيات

- السيدة / وفاء غنيم رئيس وحدة المشتريات
- السيد / مروان الريس ديوان المدير العام

سابعاً : سير أعمال اللجنة :

باشـرت اللجنة أعمالها اسـتنادا إلى نظام عملها ، وفي اطار الأحكام التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودسـتور منظمة العمل العربية والدسـاتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية بشـان الحقوق والحريات النقابية ، والمبادئ التي اسـتقرت نتيجة للتطور التاريخي للحركة العمالية العربية والدولية .

ثامناً : وفي ضـوء الحوار والمناقشـات التي سـادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الثانية والأربعين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1. العمل على تكريس الحوار الاجتماعي في الدول العربية من خلال تطوير وتحديث مضامينه وآلياته وماسسته باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وأحد اهم ركائز السلم الاجتماعي.
2. إعداد برامج تثقيفية للعمال بهدف إعداد كوادر عمالية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية وبما يكفل زيادة وعي العمال و رفع قدراتهم التنافسية في أسواق العمل.
3. دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشـريعاتها الوطنية لتتماشـى مع المعايير العربية والدولية بشـأن الحقوق والحريات النقابية بحيث تنعكس هذه الحقوق على ما هو مطبق على أرض الواقع.
4. دعوة منظمة العمل العربية إلى الترويج للاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشـأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشـأن المفاوضـة الجماعية ودعوة الدول العربية غير المصادقة الى التصديق عليهما.

5. التأكيد على دور منظمات العمال وأصـــحاب الأعمال في التعاون مع الحكومات عند إعداد التقارير الدورية التي ترســـل إلى لجنة الخبراء القانونيين بشـــأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية.
6. أهمية العمل على مد مظلة الحماية التشـــريعية والاجتماعية على كافة العاملين وبخاصـــة العاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم وما يعزز العدالة الاجتماعية والســـلم الأهلي ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
7. التأكيد على أهمية مشـــاركة المرأة العاملة العربية في النقابات العمالية، وتحقيق التمكين النقابي لها على المستويات القيادية.
8. الترويج للدور الهام الذي تقوم به لجنة الحريات النقابية وآليات عملها من خلال التواصـــل مع الحكومات العربية في مجال تعزيز الحقوق والحريات النقابية.
9. إدانة الانتهاكات اللاإنســانية التي تمارســها ســلطات الاحتلال الإســرائيلي تجاه الشــعب الفلســطيني والطلب من منظمة العمل الدولية تكثيف جهودها لوقف ممارســات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة للحقوق والحريات النقابية وحقوق الإنسان في فلسطين ، واستمرار بذل الجهود العربية لفضـح هذه الاعتداءات ووضـع حد لها في كافة المحافل الدولية حتى زوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
10. التأكيد على أهمية الحفاظ على حقوق واســـتقلالية الحركة العمالية الســـودانية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية من خلال توســـيع نطاق الحوار الاجتماعي بين الشـــركاء الاجتماعيين في جمهورية السودان .

11. الطلب من مكتب العمل العربي التشـــاور والتواصـــل مع الأطراف المعنية في المذكرة المقدمة من الاتحاد العام التونسى للشغل بشأن التطورات الأخيرة في الجمهورية التونسية في إطار التمسك بالحوار الاجتماعي.
12. توجيه الشـــكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية ومســـاعديه على الأنشـــطة والندوات والبرامج المتميزة في مجال الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية ودعوة المنظمة إلى الاستمرار في تكثيف الأنشطة الخاصة بالحقوق العمالية.

مقرر اللجنة	**رئيس اللجنة**
السيد / بلال أحمد مصطفى عمر ذوابة	**المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد**
(دولة فلسطين / حكومات)	**(المملكة العربية السعودية / عمال)**

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق القسم الثانى

الملحق رقم (2)

- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (21) للجنة شئون عمل المرأة العربية (19 فبراير / شباط 2023)

تـقـديـــم

أولا : تنفيذا لأحكام المادة السـادسـة من النظام الأسـاسـي للجنة شـئون عمل المرأة العربية والذي ينص على أن تجتمع اللجنـة مرة واحدة فى العام ، بدعوة من المدير العام لمنظمـة العمل العربية ، تم توجيه الدعوة للسـيدات عضـوات اللجنة للمشـاركة في أعمال الدورة الحادية والعشرين .

ثانياً : عقدت منظمة العمل العربية اجتماعات الدورة الحادية والعشـرين للجنة شـئون عمل المرأة العربية يوم الاحد الموافق 19 فبراير/ شـــباط 2023، وقد عرض مكتب العمل العربي وثيقة تتضمن البنود المعروضة على اجتماعات اللجنة على النحو التالى :

البند الاول : الدليل التدريبي حول " تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية"

البند الثاني : متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

البند الثالث : ورقة سياسات مؤتمر العشرين لمجتمع الاعمال (دعم رائدات الاعمال)

ثالثاً : ناقشـــت اللجنة خلال اجتماعها البنود المطروحة على جدول أعمالها ، **وبعد المناقشـــة توصلت إلى التوصيات المبينة فى التقرير المرفق .**

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة شـــؤون عمل المرأة العربية على مجلس الإدارة فى دورته الثامنة والتسـعين (القاهرة، 5 - 6 مارس / أذار 2023)، **وقد إتخذ المجلس بشأنه القرار التالي :-**

1- أخذ العلم بالتقرير .

2- دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد أنشطة تتعلق بتعزيز مشاركة النساء فى أسواق العمل العربية .

3- إحـالـة تقرير اللجنـة إلى الـدورة (49) لمؤتمر العمـل العربى (2023) ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالعلم وإتخاذ اللازم.

فايز علي المطيري

المدير العام

** مرفق : تقرير لجنة شئون عمل المرأة العـربيـة الدورة (21)

التقرير الختامي

لاجتماع الدورة الحادية والعشرين

للجنة شؤون عمل المرأة العربية

(القاهرة ، 19 فبراير / شباط 2023)

تقـــديم

بدعوة من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عقدت لجنة شـؤون عمل المرأة العربية دورتها الحادية والعشــرين في القاهرة بجمهورية مصــر العربية يوم الاحد الموافق 19 فبراير / شباط 2023 وذلك بحضور كل من :

- **<u>عن فريق الحكومات :</u>**
  - **السيدة / رابحة عبد الفتاح الدباس — المملكة الأردنية الهاشمية**
  - **السيدة / حياة بنت اسماعيل — الجمهورية التونسية**
  - **السيدة / سعيدة أدلدوش — المملكة المغربية**
- **<u>عن فريق أصحاب الأعمال :</u>**
  - **السيدة / آيات أبو سليمان — المملكة العربية السعودية**
  - **السيدة / سحر غدار — الجمهورية اللبنانية**
  - **الدكتورة / شيماء بهاء الدين — جمهورية مصر العربية**
  - **السيدة / نرجس لوباريس — المملكة المغربية**
- **<u>عن فريق العمال :</u>**
  - **السيدة / سمر الحيارى — المملكة الأردنية الهاشمية**
  - **الدكتورة / سولاف درويش — جمهورية مصر العربية**

- **<u>عضوات من اختيار المدير العام :</u>**
  - **السيدة / خلود جبر دولة فلسطين**
  - **السيدة / عايدة محي الدين جمهورية مصر العربية**

تم افتتاح اجتماع اللجنة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق 19 فبراير 2023 **بكلمة سعادة الاستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، ألقاها نيابة عنه المستشار / إسلام سناء – المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية ، والتي رحب فيها بالسيدات عضوات اللجنة وأكد فيها على اهتمام المنظمة ودعمها الدائم لانشطة لجنة المرأة ، وقدم فيها التهنئة لسعادة النائبة / سولاف درويش على انتخابها امينا عاما للاتحاد العربي للعاملين بالمصارف والتأمينات والاعمال المالية.

كلمة سعادة النائبة / سولاف درويش - الامينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية

توجهت خلالها بالشكر إلى سعادة المدير العام على الدعم الذي قدمه للجنة وتنفيذ توصياتها في اصدار الدليل التدريبي الخاص بممثلات العمال ليكون مرجعا للنقابات العمالية في الدول العربية لتعزيز مساهمة المرأة في العمل النقابي.

أقرت اللجنة في بداية اجتماعها جدول أعمالها على النحو التالي :

البند الاول : الدليل التدريبي حول " تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية "

البند الثاني : متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

البند الثالث : ورقة سياسات مؤتمر العشرين لمجتمع الاعمال (دعم رائدات الاعمال)

وبعد المناقشة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية :

البند الاول : الدليل التدريبي حول " تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية "

عرضت **الاستاذة / سهام ساسي – خبيرة النوع الاجتماعي** مشروع وثيقة الدليل التدريبي ، وبعد المناقشات والاستماع إلى ملاحظات السيدات عضوات اللجنة .

توصي اللجنة بـ :

- **اعتماد مشـروع الدليل التدريبي بعد الاخذ بملاحظات السـيدات عضـوات اللجنة ، ودعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاصداره .**

* * *

البند الثاني : متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

توصي اللجنة بـ :

1- **دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية استكمال ارسال التقارير الوطنية حول متابعة تنفيذ الاسـتراتيجية إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصـاه 1 مارس 2023 .**
2- **تكليف مكتب العمل العربي اعداد مشـــروع تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ اهداف الاستراتيجية وارساله إلى السيدات عضوات اللجنة لاخذ ملاحظاتهن تمهيدا لصياغته في الصورة النهائية .**

* * *

البند الثالث : ورقة سياسات مؤتمر العشرين لمجتمع الاعمال (دعم رائدات الاعمال)

توصي اللجنة بـ

- **اســتكمال جهود أطراف الانتاج الثلاثة في دعم رائدات الاعمال ودمج مشــروعات صاحبات الاعمال في الدول العربية في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال :**

1- تمكين رائدات الأعمال

- تحـديـث المنظومـة القـانونيـة والمـاليـة الـذي يتيح الوصـــول إلى الموارد والمهارات والتقنيات اللازمة لإدارة المشروعات النسائية.
- تشــجيع رائدات الاعمال على الانضــمام إلى شــبكات الأعمال النســائية على المســتوى الاقليمي والدولي لتحفيز تبادل المعرفة والاســتثمارات في الأعمال التي تتولى إداراتها النساء.

2- تمكين القدرات الرقمية والقيادية للمرأة

- تزويد المزيد من النساء بمهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وزيادة وتسريع وصول النساء إلى المهارات الرقمية.
- تعزيز مهارات النساء لتولي أدوار قيادية وتسهيل الاتفاق على التقارير المشتركة عن النوع الاجتماعي لمزيد من الشفافية.

3- تعزيز أماكن العمل الآمنة والعادلة

- تحسين الأمن الوظيفي للنساء العاملات في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك في المجتمعات الريفية.
- وضع سياسات واستراتيجيات ومقاربات منهجية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم المساعدة للضحايا في مكان العمل.

* * *

رانيا
هشام

مؤتمر العمل العربي

الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق القسم الثانى

الملحق رقم (3)

- تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المعدلة)

تقـــــــديم

أولا: تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1650) في دورته السادسة والأربعين (القاهرة، 2019) بشأن تكليف منظمة العمل العربية بشأن مراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني2010 الصادرة عنها مع الاخذ في الاعتبار اهداف التنمية المستدامة وابعادها الجوهرية.

ثانيا: أدرج مكتب العمل العربي ضمن خطة عمله لعام 2021 مشروع بشأن **"تحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني"** بهدف إعادة النظر في صياغة مهارات وقدرات الكوادر البشرية وتكييفها مع النموذج الصناعي الجديد.

ثالثا: عقد مكتب العمل العربي اجتماع لعدد من الخبراء العرب المتخصصين والمُكلفين بمراجعة وتقييم هذه الاستراتيجية (عبر تطبيق zoom) بتاريخ (28 فبراير/ شباط 2021م) لمناقشة واعتماد خطة التحديث والتنقيح المطلوبة.

رابعا: قام مكتب العمل العربي بتعميم المسودة المحُدثة للاستراتيجية على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لأبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم ومرئياتهم.

- ورد الى مكتب العمل العربي العديد من المقترحات والملاحظات، تم ادراجها في صياغة المسودة النهائية للاستراتيجية، بما لا يؤثر على النسق العام ويثري المحتوى.

خامسا: ناقش مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته (98) القاهرة 5-6 مارس -آذار 2023 مسودة الاستراتيجية بصورتها المحدثة، واتخذ في شأنها **القرار التالي:**

1- اخذ العلم بمشروع الاستراتيجية.

2- إحالة مشروع الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المعدلة) إلى الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي (2023)، مع التوصية بالمصادقة عليه.

سادسا: والامر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل باعتماد الاستراتيجية وإقرارها.

فايز علي المطيري

المدير العام

منظمـة العمـل العربيـة

مشروع

الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني

"المُعدلة"

تـقـديـــم

تمثل تنمية منظومة الموارد البشرية إحدى أهم المقومات الأساسية في صقل وتطوير وتنمية القدرات والكفاءات البشرية بكل ابعادها العلمية والعملية والفنية والسلوكية، حيث تعتبر جودة مخرجات هذه المنظومة وفاعليتها ركناً أساسياً في المدخلات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ففي سياق المستجدات التي يشهدها العالم من تغيرات سريعة ومتلاحقة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتداعيات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، وما كشفت عنه من قصور في أسواق العمل العربية، أضحت سياسات التدريب والتعليم التقني والمهني مرتكزاً أساسياً لتحقيق استجابة مخرجاتها لمستجدات ومتطلبات التشغيل وفرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة.

ومنذ نشأتها، أولت منظمة العمل العربية اهتماماً خاصاً بتطوير وتنمية نظم الموارد البشرية، وسعت إلى تكثيف جهودها في هذا المجال، فتضمنت خططها وبرامجها أنشطة وفعاليات عديدة لرصد ومتابعة متطلبات أسواق العمل ودراسة الاحتياجات التدريبية لمسايرة العلاقة سريعة التغير بين القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل وتوجت ذلك بإصدارات عدة متخصصة للمساهمة في إيجاد حلول للتعامل مع قضايا التشغيل وتطوير فرص العمل.

وفي هذا الإطار أصدرت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (الرياض - عام 2010)، واستمراراً لسعيها المتواصل لتوفير آليات متطورة للتشاور بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو الرقمنة والاستفادة من التطور المعرفي الهائل لتحسين منظومة التدريب والتعليم لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والأربعين بالقاهرة عام (2019م) القرار رقم (1650) الذي نص على" تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ اللازم نحو مراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عنها عام (2010م).

وتنفيذاً لقرار المؤتمر، قامت المنظمة بعقد اجتماع خبراء، لعدد من المتخصصين في هذا المجال من ذوي الكفاءات المتميزة، لإجراء التعديلات على وثيقة الاستراتيجية المذكورة، وفق منهجية علمية ورؤية عملية تستند إلى الواقع الحالي وتناسب الحاضر وتحاكي المستقبل، وقد اشتملت وثيقة

الاستراتيجية المعدلة على جزأين، تناول الجزء الأول واقع منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية وجوانب القوة والضعف والفرص والتحديات التي تتسم بها.

أما الجزء الثاني، فيتناول عناصر الاستراتيجية ومكوناتها المختلفة مع بيان الأهداف المرتبطة بكل عنصر والسياسات والإجراءات العامة اللازمة لدعمه على المستوى الوطني الذي تتولاه الدول العربية نفسها، والمستوى العربي الذي تتولى المبادرة فيه منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات والمنظمات العربية.

وإننا إذ تقدم وثيقة هذه الاستراتيجية المعدلة للأقطار العربية، إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم تنمية الموارد البشرية ومنها برامج التدريب والتعليم التقني والمهني في المساهمة الفعالة في مجال التشغيل والحد من البطالة، فأننا نأمل أن تكون هذه الاستراتيجية أداة عمل وتفكير وتخطيط للمعنيين بتنمية الموارد البشرية لتطوير القوى العاملة العربية وتشغيلها، إدراكاً بأهمية التعليم والتدريب كوسيلة ضرورية للوصول إلى فرص التشغيل والحفاظ على الفرص القائمة، لتلبية الحاجات الأساسية ودرء الفقر والعوز ، وتأكيداً للذات ، ومعياراً أساسياً للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية، وتقديراً لواجب الإعداد المدروس للموارد البشرية تعليماً وتدريباً وتوجيهاً.

واللـــه ولى التوفيق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

1- منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية

1-1 واقع المنظومة الحالية للتدريب والتعليم المهني والتقني

أ. التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي:

يقدم التعليم والتدريب التقني والمهني النظامي في الدول العربية في المستويات والنماذج الآتية:

- **التعليم التقني:**

يلتحق في هذا المستوى من التعليم بكل فروعه ومساراته المختلفة من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الثانوي، ومدة الدراسة في الغالب سنتان لمستوى الدبلوم التقني وفي بعض الدول ثلاث سنوات لمستوى الدبلوم التقني المتقدم أو أربع سنوات لمستوى البكالوريوس التقني، ليلتحق الخريج منه إلى سوق العمل وفق المستوى المهاري المطلوب (فني / اختصاصي) أو بالتعليم العالي (الجامعي) لاستكمال الدراسة وفقا لشروط ومعايير محددة.

- **التعليم المهني:**

يلتحق في هذا النوع من التعليم بكل فروعه ومساراته المختلفة في المؤسسات التعليمية والتدريبية من أنهى بنجاح مرحلة التعليم المدرسي النظامي الذي تتراوح مدته في الغالب بين تسع وعشر سنوات. وتتراوح مدة الدراسة فيه بحد أقصى لعامين تنتهي في معظم الأحيان باختبارات تقييمية على المستوى الوطني للحصول على شهادة الدبلوم المهني، ليلتحق الخريج إما بسوق العمل وفق المستوى المهاري المطلوب (ماهر / مهني) أو أصبح بعض خريجي التعليم المهني يكملوا دراستهم للحصول على شهادة البكالوريوس في بعض الكليات المهنية والجامعات التقنية والأكاديمية (التعليم العالي - الجامعي المتوسط أو الجامعي) للحصول على شهادة الدبلوم المتقدم أو البكالوريوس وفقاً لشروط ومعايير محددة.

- **التدريب المهني (التعليم التطبيقي):**

يلتحق في برامج التدريب المهني النظامي، ومنها برامج التلمذة المهنية / الصناعية أو التدريب المشترك أو التدريب التعاوني بين موقع العمل والمؤسسة التعليمية من أنهى مرحلة التعليم الأساسي بهدف اكتساب مهارات تطبيقية ومعارف خاصة ضرورية لممارسة المهنة المستهدفة، ومدة التدريب من سنة لسنتين في المتوسط وينخرط الخريج في سوق العمل في العادة ضمن فئة مستوى (محدود المهارة/ الماهر) بموجب التصنيف العربي المعياري للمهن.

ب. التدريب والتعليم المهني غير النظامي

إضافة إلى برامج التدريب المهني النظامي هناك برامج تدريب غير نظامية وقصيرة في العادة، تتمتع بدرجة من المرونة، وتهدف إلى إعداد الملتحقين فيها وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل في فئة مستوى العامل محدود المهارات أو رفع كفاءة العاملين الممارسين، أو الراغبين بتغيير أعمالهم، أو الباحثين عن عمل، وغيرهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتوافر في بعض الأحيان منظومة محدودة من حيث الحجم والشمولية للتدريب والتعليم المهني المستمر لبناء قدرات القوى العاملة والارتقاء بمستوياتهم وتطوير أدائهم، بما ينعكس بشكل إيجابي على أوضاعهم المعيشية وعلى إنتاجية المؤسسات التي يعملون بها وتنافسيتها.

2-1 نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني:

أ. نقاط القوة:

- تتوافر في معظم الدول العربية البنية التحتية الأساسية، وتشمل الأبنية والتجهيزات والتمويل، بالإضافة إلى الخبرات اللازمة للتطوير،
- شمولية منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في كثير من الأقطار من حيث عدد التخصصات، وكذلك من حيث انتشارها الجغرافي،

- هناك توجه عام لاعتبار منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني جزءاً متكاملاً مع المنظومة التعليمية بكاملها، لتشمل جميع أنظمة التدريب والتأهيل والتي يستفاد منها جميع أفراد المجتمع.
- تتسم أسواق العمل العربية بالتكاملية إلى حد ملموس، من حيث حركة العمالة الفائضة من بعضها إلى التي بحاجة للعمالة الخارجية في بعضها الآخر.

ب. نقاط الضعف:

- غياب استراتيجيات وطنية (في بعض الدول العربية) ورؤية عربية لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في معظم الأحيان، وكذلك غياب إطار عام للسياسات يوجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته،
- تعدد الوزارات والهيئات والجهات التي تتولى مهام وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني وهذا يجعلها منظومات مجزأة ومبعثرة من حيث الحوكمة والإدارة، وبخاصة في ضوء ضعف التنسيق بينها،
- حوكمة منظومة التدريب والتعليم المهني حكومية مركزية في الغالب، وتعتمد بشكل رئيس على قوى العرض من العمالة،
- غياب وجود إطار تشريعي في أغلب الأحيان، ليشجع وينظم مشاركة القطاع الخاص في حوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني أو في إدارتها أو في التعامل الرشيد مع نواتجها ومخرجاتها، كما لايوجد إطار عام يصف ويقنن العلاقة والشراكة بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والقطاع الخاص،
- قصور التشريعات ومحدودية المرونة الإدارية وتفويض الصلاحية على مستوى المؤسسة التعليمية (في بعض الدول العربية)، وافتقار المؤسسة التعليمية لأدوات الإدارة الحديثة مثل التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الإجرائي، ومعايير الأداء، وتقنيات المعلومات وإدارة الموارد البشرية وتنميتها ضمن منظومة متكاملة، مما يحد من قدرتها على أخذ المبادرات لمواكبة التطورات في مجالات عملها ويعيق نشاطاتها في مجال التدريب المستمر والتواصل مع المجتمع،

- ضعف آليات المتابعة والتقويم واعتماد المؤسسات والبرامج والمؤهلات (في بعض الدول العربية)، مما ينعكس سلباً على جودة النواتج والمخرجات،
- ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته، فهي تعتمد أساساً على حجم العرض والقدرات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحصورة بشكل رئيس في مجال التدريب الأولي ولا تتوفر رؤية شاملة للتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة،
- تدني مستوى المدخلات وضعف في جودة الموارد والعمليات وتشمل المناهج والتجهيزات وأساليب التدريب وإعداد المدربين وغير ذلك،
- ضعف آليات التمويل مما ينعكس سلباً على أداء منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني ، وعلى تحديد أولوياتها واقتصادياتها،
- تدني مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع إذ ينظر إليه كتعليم بنهاية مغلقة، ولا يوفر فرصاً كافية لمواصلة التعليم لمستويات أعلى،
- ضعف خدمات التوجيه والإرشاد المهني وأثرها في خيارات الأفراد في ضوء قدراتهم وخصائص سوق العمل وحاجاته،
- غياب نظام شامل لنشاطات التدريب والتعليم المهني المستمر(في بعض الدول العربية)، بهدف تحسين إنتاجية وتنافسية المنشآت وتطوير أداء الأفراد،
- قصور معلومات سوق العمل وعدم شموليتها وضعف استثمار ما يتوافر منها، وكذلك ضعف الآليات المستخدمة لتحديد احتياجات سوق العمل، مما ينعكس سلباً على رسم السياسات واتخاذ القرارات،
- التدريب والتعليم التقني والمهني في معظمه تعليم تدريب مؤسسي (يتم في مؤسسات تعليمية تدريبية) وهناك فرصة محدودة لممارسة المهارة في عالم الشغل الحقيقي، ويعد برنامج التلمذة المهنية / الصناعية استثناء في هذا السياق،
- عزوف يعض المجتمعات عن التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل عام وعزوف الإناث عن التدريب والتعليم التقني والمهني بشكل خاص،
- ضعف في تخصيص برامج تدريب وتعليم تقني ومهني لذوي الإعاقة،

- لم تتمكن منظومة التدريب والتعليم المهني من كسب ثقة قطاع العمل والإنتاج وكذلك نسبة كبيرة من الطلاب بسبب تدني نوعية مخرجاتها وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل. ويمكن تجسير الثقة وبنائها مع قطاع العمل والإنتاج لتصبح خيار جاذباً لإدماج الشباب والكبار في سوق العمل عن طريق تجويد نوعية المخرجات وتحسين مواءمتها.

ج. الفرص:

- أدى التطور الاقتصادي والتغيرات الهيكلية إلى حدوث تغير نوعي في فرص العمل التي تستدعي توافر كفايات جديدة أو عالية التقنية، ويتوقع أن تتنامى هذه الحاجة للسنوات القادمة،
- هناك اعتراف من قبل الجهات المزودة للتدريب والجهات المستفيدة من نواتجه أن هناك حاجة لتحديث المدخلات والعمليات المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وبذلك تعد الأرض ممهدة للسير قدماً في تطوير المنظومة،
- يتوافر العديد من الفرص التمويلية عن طريق الدول والصناديق والمنظمات العربية وغير العربية، والتي يمكن استثمارها لتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني من النواحي الكمية والنوعية.

د. التحديات:

- كان من تأثيرات العولمة والأزمات العالمية على الاقتصاد في الدول العربية إحداث نقلة هيكلية تمثلت في مزيد من الليبرالية والخصخصة للقطاع الاقتصادي، وإيجاد مزيد من فرص العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي التي تعتمد على المعرفة، رغم محدودية هذه الفرص في كثير من الأحيان. ويستدعي كل ذلك توفير القوى العاملة التي تتمتع بكفايات عالية التقنية لتلبية المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية والاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر مدى الحياة،
- يعد نقص العمالة الماهرة ذات المستوى الملائم أحد العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات لتوليد مزيد من فرص العمل،

- يستدعي النمو السكاني وازدياد الفئات العمرية في سن العمل توفير المزيد من فرص الالتحاق في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، ويشكل هذا ضغطاً من حيث القدرة على الاستيعاب وتوفير النوعية المناسبة في المنظومة،
- يؤدي الانتقال نحو اقتصاد السوق إلى تقليص قدرات القطاع العام في تشغيل الشباب حديثي التخرج، مما يعيق فرص تشغيل خريجي منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وعلى المنظومة أن توجد آليات للمساهمة في التعامل. مع هذا الوضع، كمساعدة الخريجين في إيجاد فرص عمل عن طريق التشغيل الذاتي أو إنشاء المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير خدمات التشغيل والتوجيه والإرشاد المتاحة لهم،
- يستدعي مراعاة مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني لعوامل الطلب على القوى العاملة إعطاؤها مزيداً من الصلاحيات المالية والإدارية والفنية،
- ركزت منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في السابق على إكساب الملتحقين بمهارات تمكنهم من العمل في القطاع العام، وقد لعبت في تلك الحقبة دوراً مهماً، ولكن الحقبة الحالية تستدعي إحداث تغيير في المنظومة يواكب متطلبات هذه الحقبة من حيث التركيز على حاجات الاقتصاد المعرفي ومتطلباته،
- تشكل العمالة الوافدة الأجنبية نسبة عالية من العمالة غير المحلية في عدد من الدول العربية مما يستدعي جهوداً خاصة في مجال إعداد القوى العاملة العربية وحركيتها وتسهيل تنقلها بين البلدان العربية،
- توفير مستلزمات التعليم والتقويم عن بعد لشريحة كبيرة من الطلبة أثناء مواجهة الاوبئة كجائحة كورونا مثلاً، قد قللت من فرص الحضور والتدريب العملي في المختبرات والورش وبالتالي أدى هذا إلى ضعف في المخرجات، وأيضا قللت من رصانة ونزاهة التقويم وزادت من فرص الغش بين الطلبة (والذي تصعب السيطرة عليه عن بعد)، كما أن الجائحة قللت من فرص الخريجين في الحصول على العمل بسبب تأثر قطاعات اقتصادية كبيرة وتوقفها وتعثر أعمالها،
- مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة (الثورة الصناعية الرابعة) وهذا التحدي يترتب عليه جهود كبيرة لتوفير الموارد وتطوير المناهج وتأهيل الكوادر ومعالجة العواقب التي تؤدي إليها الثورة الصناعية الرابعة،

- محدودية القاعدة الصناعية في الدول العربية وقلة التنوع الاقتصادي مما يشكل تحدياً في توفير فرص العمل الكافية للخريجين من منظومة التدريب والتعليم التقني والتقني والمهني.

3-1 تطوير / تحديث منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني:

من المعترف به في الدول العربية سواء لدى الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهني والتقني أم لدى الجهات المستفيدة من نواتجه أن نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه قطاع التدريب والتعليم التقني والمهني تستدعي إحداث تغييرات جوهرية في المنظومة الحالية من حيث التقاليد والأدوار والممارسات والهيكلية. وتستدعي عملية التغيير توافر رؤية ورسالة وجملة من المبادئ الناظمة التي تحترم وتساير توجه المجتمعات نحو الاقتصاد الرشيد للسوق، وإدماج سوق العمل في عملية التغيير المنشود.

ومن المعترف به كذلك ضرورة نقل التدريب والتعليم التقني والمهني من تعليم يقوم على أساس العرض إلى تعليم يبنى بالإضافة إلى ذلك على أساس الطلب بهدف تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع والأفراد، بحيث يوفر لكل فرد قادر الكفايات اللازمة لممارسة دوره كمواطن وكعضو منتج في المجتمع، مما يقتضي توافر درجة عالية من المرونة في بناء الخطط والبرامج التعليمية والتدريبية.

أ. الرؤية :

جعل التدريب والتعليم التقني والمهني سبيلا لبناء قدرات وطنية ذات مهارات تنافسية عالية تسهم في خلق التنوع الاقتصادي والاستدامة.

ب. الرسالة :

توفير منظومة ذات جودة وكفاءة عالية تعني بالتدريب والتعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق الريادة الاقتصادية ودفع الاستثمار.

ج. الهدف العام:

توفير اليد العاملة الكفؤة والماهرة في سوق العمل في الدول العربية لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني والعربي وتحسين درجة تنافسية المنشآت والرفع من إنتاجية العاملين وجلب الاستثمارات وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم لغاية إدماجهم في الحياة العملية، مع دعم مفهوم ريادة الأعمال والابتكار.

2- إستراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني:

تتناول هذه الاستراتيجية منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني التي تشمل بخدماتها العمال المهرة والمهنيين بالإضافة إلى الفنيين (التقنيين) ومساعدي الاختصاصيين بموجب التصنيف العربي المعياري للمهن (2008م) الصادر عن منظمة العمل العربية، وتغطي القضايا المختلفة ذات العلاقة، والتي تم تصنيفها في **تسعة** مجالات هي:

1. التخطيط والحوكمة.
2. التمويل.
3. الإدارة والكفاءة والفاعلية.
4. التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.
5. المؤهلات العربية والمعايير المهنية.
6. إدارة نظم المعلومات.
7. دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
8. البعد الإقليمي الدولي.
9. رقمنة منظومة التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

وقد استهلت الإستراتيجية كل واحد من هذه المجالات التسعة عن طريق وصف موجز للقضايا المهمة ومكامن القوة والضعف ذات الصلة بكل مجال، وتحديد الأهداف الخاصة للتطوير، ومن ثم السياسات والإجراءات العامة اللازمة لتحقيق الأهداف على المستويين الوطني والعربي.

وتبرز أهمية هذه الإستراتيجية في ضوء خصائص الاقتصاد العربي الذي يتسم بجملة من عناصر القوة والضعف، مع إمكانية مجابهة كثير من التحديات في هذا المجال بتوفير قوى عاملة كفؤة عن طريق منظومة تدريب وتعليم تقني ومهني ذات جودة وفاعلية عالية، ضمن الإطار الأوسع للتعليم مدى الحياة والحراك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. ويستدعي تطبيق هذه الإستراتيجية العمل على إعداد خطط إجرائية تنفيذية سواء على المستوى العربي أم على المستوى الوطني.

1-2 التخطيط والحوكمة:

هناك جهات وهيئات تتولى تنفيذ منظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأقطار العربية. وتشمل مهام هذه الجهات والهيئات أنواعاً ومستويات مختلفة من التدريب والتعليم التقني والمهني، كما تشمل العناصر والمكونات المختلفة للروابط والقنوات بين جانبي العرض من القوى العاملة والطلب عليها. ويتسم الوضع في هذا المجال في كثير من الأحيان بالحاجة لتحسين مستوى التنسيق والتكامل بين الأطراف ذات العلاقة، كما تفتقر الأدوات التشريعية ذات العلاقة إلى المنحى الشمولي، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والمتطلبات.

ويستدعي الوضع الراهن للتدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية العمل على تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة كجزء رئيس من التخطيط للموارد البشرية على المستوى الوطني. وتقع مسؤولية المبادرة في ذلك على عاتق الحكومة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد المعرفي واقتصاد السوق الذي يتطلب تطوير هيكلية حوكمة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بما يضمن شراكة فعالة بين جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في سلطة اتخاذ القرار على المستوى الوطني بما يتعلق بالتخطيط ورسم السياسات والتمويل وضمان الجودة وغير ذلك.

الأهداف :

1. تعزيز الروابط والقنوات وتحسين المواءمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني،
2. تطوير الجوانب النوعية لبرامج منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني وعملياتها ومخرجاتها مع التركيز على الجوانب العملية في نوعية البرامج المقدمة، بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة،
1. اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحوكمة لمنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني كجزء متكامل مع الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني،
2. توفير الأطر والمعايير اللازمة للتنسيق الفاعل بين الجهات والهيئات المختلفة المعنية بقضايا التشغيل والتدريب والتعليم التقني والمهني في القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في هذه القضايا، مع إيلاء الاهتمام والعناية بالقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومساهمة المرأة،
3. تعزيز القنوات والروابط بين نظم ومستويات التعليم العام من ناحية ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني من ناحية أخرى،
4. دعم الالتحاق ببرامج التدريب والتعليم التقني والمهني من النواحي الكمية تجاوباً مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل،
5. تطوير مهام الاستشراف في مجال المهن الجديدة والكفاءات الحديثة لجعل عملية التخطيط استباقية في مجال إعداد المناهج وضبط مهن المستقبل في المجالات الواعدة وخاصة منها المتعلقة بالمهن الخضراء والاقتصاد الأزرق والطاقات الجديدة ومهن الجوار والاقتصاد الرقمي،
6. اعتماد متطلبات الثورة الصناعية الجديدة الرابعة محورا مركزيا في سياسات التخطيط في المستوى الكمي والنوعي،
7. صياغة فلسفة للتخطيط عن طريق الربط الوثيق بين طموحات منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني وواقع الموارد المادية والبشرية المتوفرة،

8. وضع الأطر والتشريعات لتعزيز وتشجيع المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في التخطيط وحوكمة، وتمويل التدريب والتعليم التقني والمهني.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. تبني إطار شامل يقوم على ركيزتين في التخطيط لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني: الأولى منهما حاجات المجتمع وخصائص سوق العمل واحتياجاته الكمية والنوعية، والثانية حاجات المتعلم والمتدرب كإنسان ومواطن في ضوء قدراته واستعداداته ورغباته،
2. تطوير قدرات الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم التقني والمهني وإمكاناتها وآليات عملها لتمكينها من أداء أدوارها في التخطيط ورسم السياسات والبحث والتطوير والتنفيذ والتقويم،
3. توفير متطلبات التكامل والتنسيق وتجنب الازدواجية بين الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بتزويد تسهيلات وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني وتنفيذ برامجه عن طريق إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني مثلاً) للتدريب والتعليم التقني والمهني يتولى رسم السياسات وتنسيق التمويل وضمان الجودة،
4. تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها وتفعيل دورها في التخطيط للتدريب والتعليم التقني والمهني على المستويات المركزية والمؤسسية،
5. تفعيل مشاركة القطاع غير الحكومي، وبخاصة الشركاء الاجتماعيين، في التخطيط لنظم وبرامج وقضايا التدريب والتعليم التقني والمهني على المستويات المركزية والمؤسسية،
6. تفعيل دور الإعلام وبرامجه في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز ثقافة التعليم والتدريب المهني في المجتمعات العربية وتحفيز طلبة المدراس على اختيار المسار التقني والمهني كأحد مسارات التعليم المتاحة، وتعزيز الاتجاهات الايجابية نحو العمل، ومشاركة الفتاة، وغير ذلك،

7. تطوير وتحسين الروابط والقنوات بين بعدي العرض والطلب في التدريب والتعليم التقني والمهني ويشمل تلك التشريعات ونظم المعلومات والبحث والتطوير وخدمات الإرشاد والتوجيه والتشغيل والمعايير المهنية وغير ذلك،

8. تشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني، وتفعيل دور الجامعات والجهات الأخرى المعنية بهذا المجال،

9. التفاعل مع النظم والنماذج الدولية، والاستفادة منها في تطوير الإمكانات والقدرات الوطنية في التخطيط والحوكمة،

10. تطوير التشريعات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني، وتوفير الأطر التشريعية الملاءمة للنظم والقضايا ذات العلاقة،

11. وضع التشريعات والهياكل التنظيمية اللازمة لتعزيز القنوات والروابط الأفقية والعمودية بين مجالات ومستويات التعليم العام من جهة ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني من جهة أخرى،

12. تصميم برامج التدريب والتعليم التقني والمهني لتشمل نماذج متعددة مثل التدريب والتعليم المؤسسي، والتدريب والتعليم في مواقع العمل والتدريب والتعليم التناوبي (التعاوني) بين المؤسسة التعليمية ومواقع العمل (التلمذة المهنية / الصناعية)،

13. إصدار النصوص القانونية والترتيبية الضرورية لتوضيح العلاقات وضبط الواجبات لمأسسة الحوكمة (فالحوكمة تمثل للمنظومة العنصر الفاعل في نجاحها وإشعاعها وتحقيق انتظارات المجموعة الوطنية وحاجيات الاقتصاد الوطني وطموحات المواطن العربي فإن اقتصرت الحوكمة على دعم الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومختلف مكونات المجتمع المدني فإن بقية العناصر لم تحظ بالعناية اللازمة)،

14. توسيع اتفاقيات التعاون والشراكة وتفعيلها مع الأطراف المعنية والمتداخلة في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني،

15. تجذير الفعالية والجدوى في مختلف مستويات حوكمة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني مركزيا ولا مركزياً وقطاعياً،

16. دعم شفافية تسيير المنظومة بما يضمن جودة مخرجاتها، من خلال:

- تحديث آليات المساءلة والتقييم في مستوى السياسات القطاعية الوطنية وسياسات التنفيذ والنتائج المسجلة،
- اعتماد تقنيات هندسة الحوكمة القائمة على الثوابت التالية:
  - المدخلات (اتفاقيات، تعهدات، التزامات...)،
  - المسار (متابعة التقيد بالتعهدات والالتزامات...)،
  - النتائج (تقييم النتائج المسجلة بالنظر إلى النتائج المنتظرة...).

17. تعزيز مشاركة ذوي الإعاقة وتمكينهم وتفعيل دورهم في التخطيط للتعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية:

1. اعتماد استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني المعدلة على المستوى العربي،

2. تقديم الدعم والمشورة لمساعدة الدول العربية لبناء القدرات فيها في مجال تطبيق الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني،

3. إجراء التقييم الدوري لمدى تطبيق استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني من قبل الدول العربية،

4. إبراز قضايا التخطيط والحوكمة في الدراسات والإصدارات والمؤتمرات والندوات التي تتولاها المنظمة،

5. تشجيع الدول العربية نحو الدفع التدريجي نحو ضمان الاستقلالية الإدارية والمالية وأساليب التدريس المؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني لرفع قدرتها على التفاعل السريع والدقيق مع حاجيات محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتسهيل صياغة الشراكات مع الأطراف الفاعلة في إطار إشعاع هذه المراكز والمعاهد محليا وإقليمياً،

6. نشر وتبادل الخبرات العربية من خلال عرض تجارب بعض الدول العربية التي نجحت بمجال التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني للاسترشاد بتجاربها من قبل الدول الأخرى.

2-2 التمويل :

تتولى الحكومات في معظم الأقطار العربية تمويل منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني دون مشاركة ومساهمة فعالة من قطاع العمل والإنتاج. وغالباً ما يتم إعداد الموازنات على المستوى الوطني بناء على مدخلات ومعطيات وبيانات مستمدة من نشاطات السنوات السابقة مثل أعداد الطلبة ورواتب الموظفين والنفقات الجارية الأخرى والنفقات الاستثمارية، وعلى الرغم من تنامي الإنفاق على تنمية الموارد البشرية بعامة، وعلى التعليم النظامي بخاصة، إلا أن منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني تواجه صعوبات وتحديات في مجالات متعددة منها مدى مواءمة سياسات التمويل الوطنية، ودور كل من أصحاب العمل والمتعلمين ومؤسسات المجتمع المدني في التمويل وتحمل الكلفة واقتصاديات أنماط ونماذج التدريب والتعليم التقني والمهني وعملياته وعدم كفاية المخصصات المالية المرصودة في الموازنات العامة ونقص تمويل الخدمات المساندة مثل الدراسات والبحوث والتشغيل والتوجيه والإرشاد، وغير ذلك.

الأهداف :

1. تنويع وتطوير مصادر التمويل لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني وبرامجه وخدماته النظامي منه، وغير النظامي،
2. تحسين الجوانب المتعلقة بكفاءة وفاعلية تمويل منظومة وبرامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني، النظامي منه وغير النظامي.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. **على المستوى الوطني:**

1. تأمين التمويل المستدام اللازم لنظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني بمساهمة الحكومة وأصحاب العمل والفئات المستفيدة ومؤسسات المجتمع المدني،
2. تطوير استراتيجيات وأطر مالية وهياكل تنظيمية لتمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني،

3. تطوير دور ومشاركة أصحاب العمل في القطاع الخاص في تمويل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني مما سيؤدي لتأمين كلفة التدريب والتعليم التقني والمهني بتوسيع مشاركة منشآت الإنتاج في إعداد الكفاءات وضمان إنجاز بعض الوحدات التعليمية في وسطها وذلك بوضع معدات وتجهيزات الإنتاج للمنشأة على خدمة المتدربين،

4. ترشيد مساهمات المتعلمين في تغطية تكاليف إعدادهم وتدريبهم، وبخاصة في برامج التعليم التقني الذي يهدف لإعداد الفنيين ومساعدي الاختصاصيين، وفي برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، وبرامج تعليم الكبار،

5. مراعاة عوامل الكفاءة والاقتصاديات والمردود في تخطيط وتصميم وتشغيل العناصر المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني،

6. ربط سياسات التمويل بمعايير الأداء والكفاءة لدى تنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني والمهني،

7. تلبية احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، واحتياجات القطاع غير النظامي، ومتطلبات تشغيل المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في سياسات واستراتيجيات تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني والتنسيق في كل ذلك مع الاحتياجات التشغيلية لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي،

8. دعم الدراسات والبحوث في مجال تمويل واقتصاديات نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني. ويشمل الكلفة ومصادر التمويل، والعائد وغير ذلك،

9. إنشاء صندوق وطني للمساهمة في تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني،

10. توسيع صلاحيات مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني في مستوى توفير مداخيل مالية ذاتية متأتية من تقديم البحوث التطبيقية والاستشارات وإنجاز الدراسات والخدمات للمجتمع والتعليم حسب الطلب،

11. إعطاء الأولوية للاقتراض لمشاريع رواد الأعمال وأصحاب الابتكار من خريجي التعليم التقني والتدريب المهني،

12. فتح المجال لمنح تراخيص لجامعات وكليات ومراكز متخصصة جديدة بالتعليم التقني أو التعليم والتدريب المهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1. التنسيق مع المنظمات الدولية وتشجيعها على أن تكون المنح والمعونات المقدمة موجهة ضمن إطار إقليمي بحيث يستفيد منها عدد من الأقطار العربية في آن واحد في مجالات تطويرية ذات أولويات إقليمية،
2. توفير الدعم المالي للمشاريع ذات الأهمية على المستوى العربي لأعراض تطوير التدريب والتعليم التقني والمهني،
3. نشر وتبادل الخبرات العربية في مجال تمويل التدريب والتعليم التقني والمهني،
4. دعم الدراسات والبحوث في مجال تمويل واقتصاديات نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني.

3-2 الإدارة والكفاءة والفاعلية:

تتوافر برامج التدريب والتعليم التقني والمهني في معظم الأقطار العربية ضمن مستويين مهنيين ومنظومتين رئيسيتين. وتستهدف المنظومة الأولى في العادة الطلاب الذين يكملون مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي بهدف إعداد العمال المهرة والمهنيين ضمن مستويات العمل الأساسية، كما تستهدف المنظومة الثانية الطلاب الذين يكملون مرحلة التعليم الثانوي بهدف إعداد الفنيين ومساعدي الاختصاصيين.

ومن أولويات احتياجات هذه البرامج تحسين كفاءتها الداخلية لضمان الحصول على أفضل المخرجات في ضوء المدخلات والأهداف التدريبية المخططة، بما في ذلك تطوير المناهج، وتحقيق الطاقة الاستيعابية والاستثمار الأمثل للتسهيلات المتاحة، والإدارة الحديثة وتنمية الموارد البشرية وضبط الجودة، والتقويم المبني على الأداء، وتوفير الحوافز للعمل، وغير ذلك. ومن أولويات الاحتياجات أيضاً تحسين الكفاءة الخارجية التي تتعلق بفاعلية البرامج ومواءمتها للمتطلبات التنموية من النواحي الكمية والنوعية واستجابتها لمتغيرات سوق العمل ومواكبتها للتطورات.

الأهداف :

1. تحسين الكفاءة الداخلية لبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني لتشمل الأبعاد الكمية والنوعية، بما في ذلك الإدارة واقتصاديات العمل،
2. التحسين الكمي والنوعي لجودة وكفاءة وفاعلية برامج التدريب والتعليم التقني والمهني بما يتناسب والمتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل المتغيرة، مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة،
3. بناء القدرات الوطنية النوعية والكمية، في مجال التدريب والتعليم التقني والمهني، لتطوير إمكانات التخطيط والتنفيذ والتقويم ذات العلاقة،
4. تعزيز القدرات البحثية والابتكار وريادة الأعمال لدى الطلبة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. **على المستوى الوطني:**

1. تطوير العناصر والمكونات المتعلقة بالكفاءة الداخلية لبرامج ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني، لتشمل الإداريين والمناهج والمباني والتجهيزات والتسهيلات التعليمية وطرائق التدريس والتدريب واقتصاديات العمل وغير ذلك،
2. تطوير العناصر والمكوّنات المتعلقة بالكفاءة الخارجية لبرامج ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وفاعليتها. ويشمل ذلك المواءمة الكمية والنوعية بين مخرجات المؤسسات من جهة والمتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل من جهة أخرى،
3. بناء منظومة شاملة للاعتماد والترخيص وضمان الجودة في مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وبرامجها، تتضمن مقاييس إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات مع التأكيد على وجود وتطبيق إجراءات ضمان جودة المؤهلات،
4. تضمين المهارات الحياتية العامة المهارات الناعمة في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني. ويشمل ذلك مهارات التفكير الناقد وحل المشكلة والعمل مع الفريق والمبادرة والريادة والاتصال وغير ذلك،

5. تنويع وتطوير الخدمات والتسهيلات المتاحة للمرأة في التدريب والتعليم التقني والمهني في ضوء المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل من ناحية، وفي ضوء ميول المرأة وأولوياتها من ناحية ثانية،

6. تنويع وتطوير الخدمات والتسهيلات لذوي الإعاقة في التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني بما يتلاءم والمتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق اندماج وفاعليه ذوي الإعاقة بالمجتمع،

7. ترشيد الروابط وتنظيم القنوات بين التدريب والتعليم التقني والمهني من ناحية والتعليم العالي من ناحية أخرى، مع المحافظة على معايير النوعية والكفاءة،

8. تطوير منظومة وأدوات تقويم أداء الطلبة في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، مع شمول المهارات المهنية والحياتية ذات العلاقة، وإشراك القطاع الخاص في منظومة الاختبار،

9. توفير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والمهني في النظام التعليمي بعامة (كتقديم برامج توعوية لطلبة مدراس التعليم العام -الثانوية- مثلاً عن أهمية التعليم التقني والتدريب المهني)، وفي مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة،

10. توفير خدمات ومؤسسات التشغيل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، لخريجي التدريب والتعليم التقني والمهني، مع إيلاء عناية خاصة لتشغيل الشباب ذكوراً وإناثاً، والتكامل في ذلك مع خدمات التشغيل لخريجي التعليم الجامعي،

11. تطوير إدارة منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني. ويشمل ذلك تعزيز اللامركزية، وتمكين المؤسسات التي تقدم الخدمات والتسهيلات وتفعيل عنصر المواءمة،

12. تحسين الأوضاع الوظيفية والاقتصادية للمدربين والمحاضرين في مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني، وتطوير برامج تعليمهم وتدريبهم أثناء الخدمة، ومواصلة نموهم المهني وقدراتهم بما يتناسب والتطورات المتسارعة في العلوم والتكنولوجيا،

13. توسيع وتحسين خدمات وتسهيلات التدريب والتعليم المهني المتاحة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة،

14. اعتماد مؤشرات مرجعية للمساعدة في أعمال المراقبة والتقويم والمساءلة بخصوص فاعلية وجودة نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وبخاصة فيما يتعلق بتوافق المخرجات مع النتاجات المستهدفة ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل،

15. العمل على تحسين مكانة التدريب والتعليم التقني والمهني وصورته في المجتمع عن طريق الجهود الإعلامية والتثقيفية بالإضافة إلى الاتجاهات المتضمنة في المناهج التعليمية،

16. ربط خطط التدريب والتعليم بأهداف تبين النتائج المرجوة والدعم اللازم لتوفير الموارد البشرية ومستلزمات التدريب والتعليم في إطار يضمن الجودة لفائدة الأطراف ذات العلاقة كافة، ليسهم ذلك في ترشيد التمويل العام على مستوى الحكومات،

17. وضع أطر وتشريعات لتعزيز فرص التدريب بين الدول العربية والعالمية لشريحة محددة من المدربين والطلبة،

18. دعم وتشجيع الابتكار ومشاريع ريادة الأعمال والمشاريع البحثية لدى المدربين والمحاضرين والطلبة بما يمكنهم من تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءتهم تمكنهم من التنافس على فرص العمل المتوفرة في السوق وتحسين قدراتهم في التوظيف الذاتي.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1. تطوير ومراجعة وتحديث مؤشرات عربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، وإعداد ونشر تحليل دوري عربي بشأن المؤشرات المشتركة،

2. تطوير ومراجعة وتحديث معايير عربية إرشادية بشأن كفاءة وفاعلية مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني،

3. دعم برامج تدريب المدربين للتدريب والتعليم التقني والمهني عن طريق دعم تطوير برامج التدريب في أثناء الخدمة ومعايير الاعتماد وتدريب مدربي المدربين،

4. إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بقضايا وعناصر الكفاءة والفاعلية في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية،

5. نشر وتبادل الخبرات العربية والدولية من خلال عرض التجارب الناجحة عن جودة وكفاءة وفاعلية التعليم التقني والتدريب المهني للاسترشاد بتجاربها من قبل الدول الأخرى.

4-2 التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي:

يتوافر في الأقطار العربية عدد كبير من المؤسسات والبرامج والتسهيلات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع التطوعي، فبالإضافة إلى دور مؤسسات القطاع العام في هذا المجال عبر مؤسسات وتسهيلات التدريب والتعليم التقني والمهني التي تقدم برامج غير نظامية، تلعب الهيئات الربحية والتطوعية دوراً مهماً في توفير وتنفيذ برامج التدريب والتعليم المهني غير النظامي للكبار لأعراض مختلفة كرفع المستوى التعليمي والمهني، ورفع الكفاءة وتحسين الأداء في العمل، والإعداد لأداء مهام أعمال جديدة، وتلبية متطلبات الهوايات، وغير ذلك.

فقد مكن التدفق الواسع والسريع للمواقع الإلكترونية والعالم الافتراضي من الولوج السهل إلى المعلومات والمعارف وتقنيات البناء الذاتي للكفاءات والمهارات وفرضت هذه المعطيات الجديدة دخول مؤسسات افتراضية للتدريب والتعليم مما وسع مفهوم التعليم غير النظامي لينضاف إلى بقية المؤسسات الأخرى المساهمة في إعداد المهارات وبناء القدرات.

وإن اتجهت بعض السياسات الوطنية إلى اعتماد بعض المنشآت الإنتاجية كمؤسسات تدريب وتعليم بفرض شروط "المؤسسة المدربة" ومدها رسميا بهذه العلامة فإن قضية الاعتراف بالشهادات ما زالت قائمة وفي هذا الصدد يتعين النظر في سبل إرساء مقاربة وطنية للاعتراف بمخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي. كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار بواقع العلم الافتراضي للتدريب والتعليم بتقييم الكفاءات المكتسبة وتبسيط التحصيل المعرفي وتكييفه حسب رغبات الفرد.

وتواجه مؤسسات وخدمات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار بما في ذلك التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، جملة من التحديات والثغرات وبخاصة على المستوى الوطني، تتمثل في غياب السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة، وضعف التنسيق وازدواجية الأدوار بين الجهات المعنية، والحاجة إلى تطوير الجوانب النوعية للخدمات التي توفرها وتقدمها، بالإضافة إلى الحاجة لتوفير المظلات التشريعية الموائمة، للتكامل بين منظومتي التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي.

الأهداف :

1. تحقيق التكامل بين منظومتي التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي ضمن مظلة المنظومة الأشمل لتنمية الموارد البشرية وانسجاماً مع مفهوم التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة،
2. تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي وبرامجه وهيكليته وجودته في القطاعين العام والخاص، وتوسيع خدماته وتنويعها لتيسير الاستفادة منه والالتحاق بالبرامج المشمولة به من مختلف الفئات العمرية والمناطق الجغرافية، وتلبية احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنشآت العمل في القطاع غير المنظم،
3. استثمار برامج التدريب والتعليم المهني غير النظامي لتيسير الحراك الاجتماعي وحراك القوى العاملة، وتحقيق الإنصاف في مجال النوع الاجتماعي (الجنس)، وتقليص الفجوة بين المستويات الثقافية والتعليمية للفئات الاجتماعية المختلفة،

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. تضمين خطط التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بعامة، وفي خطط تنمية الموارد البشرية الوطنية بخاصة،
2. تحديث وتطوير التشريعات التي تتناول قضايا التعليم والتدريب غير النظامي بعامة، والتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي بخاصة،

3. تطوير معايير وإجراءات اعتماد وترخيص وضبط، جودة المؤسسات والهيئات والمراكز التي تقدم خدمات التعليم والتدريب غير النظامي بعامة، والتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي بخاصة،
4. توفير القنوات الأفقية والرأسية بين برامج التدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي لتيسير انتقال المتعلمين والمتدربين بينها وفقاً لمعايير محددة،
5. تطوير متطلبات الحوكمة والكفاءة والفاعلية والتقييم والمساءلة في المؤسسات والهيئات والمراكز التي تقدم برامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي في القطاعين العام والخاص،
6. دعم جهود القطاع التطوعي، وتوفير الدعم والحوافز لهذا القطاع في تنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، وبخاصة البرامج الموجهة للمرأة ولفات ذوي الاحتياجات الخاصة،
7. تطوير نظم ومعايير تمويل برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي، بما فيها دور أصحاب العمل والمتعلمين في هذا المجال،
8. توفير التغطية الجغرافية الكافية لبرامج وخدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي،
9. توفير خدمات التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي للفئات الأكثر حاجة للاندماج في سوق العمل كالنساء والباحثين عن العمل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والعاملين في قطاع العمل غير النظامي (غير المنظم)، والمتسربين من النظام التعليمي.

ب. على المستوى العربي:

1. استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل المنظمة لدعم دور الشركاء الاجتماعيين في دعم وتوفير برامج التدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي،
2. إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم التقني والمهني غير النظامي.

5-2 المؤهلات العربية والمعايير المهنية

يشيع استخدام الاختبارات والفحوص في نهاية البرامج التعليمية والتدريبية في الأقطار العربية كأداة لقياس أداء الملتحقين بتلك البرامج بما يعكس نوعيتها ومدى تحقيق أهدافها ويتعرض هذا النمط من القياس إلى النقد والتساؤل حول مدى كفاءته. ففي بعض الأحيان قد تنحاز الاختبارات إلى قياس المعلومات والمعارف النظرية دون التركيز بصورة كافية على تقويم المهارات التطبيقية ومدى القابلية للتشغيل.

وفي حالات أخرى يتم تصميم الاختبارات بتأثير من متطلبات الالتحاق بمستويات تعليمية أعلى كالتعليم العالي. ومن المعلوم أنه لا يتوافر في معظم الأقطار العربية إطار مؤهلات وطنية تغطي مراحل التعليم المختلفة ويقوم على نتاجات التعلم التي تشكل مرجعية موضوعية لبناء إطار وطني للمعايير المهنية التي تعالج الكفايات المختلفة التي يتضمنها التخصص المهني، وتطوير المناهج وتقويم المهارات ومتطلبات الاعتماد ومنح الشهادات ورخص مزاولة العمل. ومن ناحية أخرى يساعد إطار المؤهلات المهنية الوطنية في توثيق كفايات العاملين لتسهيل الحراك الأفقي والرأسي في أسواق العمل المحلية والعربية بما يساهم في تطوير المكانة الاجتماعية للتدريب والتعليم المهني باعتباره تعليماً مفتوحاً غير مغلق النهايات.

ويحدد التصنيف العربي المعياري للمهن الذي صدر عن منظمة العمل العربية في عام (2008م) خمس فئات لمستويات المهارة ضمن ما يطلق عليه "السلم المهاري"، وهي مستويات العامل محدود المهارات، والعامل الماهر، والعامل المهني والفني (مساعد الاختصاصي) والاختصاصي. ويمكن أن يشكل السلّم المهاري بالإضافة إلى التصنيف الدولي المعياري للتعليم أساساً لبناء إطار المؤهلات العربية الشامل لكل أنواع التعليم والتدريب وما تمنحه المؤسسات التعليمية والتدريبية من مؤهلات وشهادات علمية.

ويمكن اشتقاق المعايير المهنية من الوصف المهني للأعمال والمهن الذي يوفره التصنيف العربي المعياري للمهن من قبل فرق عمل قطاعية بشراكة فاعلة من قبل ممثلي قطاعات العمل والإنتاج، مع مراعاة أن عملية إعداد المعايير المهنية وتطويرها عملية متواصلة بسبب التطور التقني والتغيرات الناجمة عنه في بيئات العمل (الشغل).

الأهداف :

1. متابعة تطوير إطار عربي للمؤهلات والمعايير المهنية مبني على أساس نتاجات التعلم، فهذا الإطار هو أحد أهم أسس تحديث منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني حيث إنه يمثل أهم رابطاً بين مؤسسات التربية والتدريب والتعليم من ناحية ومنشآت الإنتاج من ناحية أخرى. كما أنه يمكن من تسهيل "مقروئية" المهارات وتوحيد المعايير المهنية فهذا الإطار العربي سيعتبر فضاء يسهل تنقل اليد العاملة العربية بين الأقطار العربية ويمثل ركيزة أساسية للاعتراف بالمؤهلات بين الأقطار العربية وبذلك سيسهم إيجابيا في تفتح المنظومات الوطنية على الفضاءات الدولية المماثلة وخاصة منها الأوروبية.
2. تشجيع تطوير المعايير المهنية العربية في مهن مختارة،
3. دعم تطوير منظومة شاملة لممارسة العمل المهني وفقاً لمعايير معتمدة،
4. دعم السياسات المتعلقة بقضايا العمل والقوى العاملة، مثل التشغيل، والأجور، وترخيص مزاولة العمل المهني ودراسات تنمية الموارد البشرية، وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، الابتكار وريادة الأعمال،
5. استكمال تطوير معايير الأداء، وتحسين إنتاجية القوى العاملة العربية وتيسير حراكها رأسياً وأفقياً على المستويين الوطني والعربي،
6. تطوير منظومة للتقييم والتغذية الراجعة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن الصادر عن منظمة العمل العربية في عام (2008م) من أجل استخدامه من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الأقطار العربية كمرجعية رئيسة لقضايا التشغيل والعمل والتدريب والتعليم التقني والمهني، (مع ضرورة مراجعة وتنقيح هذا التصنيف دورياً وفق المتغيرات التي تطرأ بسوق العمل العربي)

2. تطوير واعتماد الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لمنح تراخيص مزاولة العمل المهني للأفراد والمواقع العمل وفقاً للمعايير المهنية الوطنية المعتمدة،
3. تطوير نظم وطنية شاملة للاختبارات المهنية ومنح الشهادات مع توفير المرونة لتيسير الانتقال من نمط أو مستوى تعليمي لآخر، (من خلال نظام وطني أو عربي للمؤهلات)،
4. إنشاء هيئات وطنية تتولى مسؤوليات اختبارات الأداء، وتحديد مستويات المهارة، واعتماد البرامج المهنية، ومنح تراخيص مزاولة العمل المهني للأفراد ومواقع العمل،
5. تطوير المعايير المهنية في الأقطار العربية واستخدامها في مجالات التشغيل، وتصميم هياكل الأجور، وحراك العمالة وبرامج ومناهج التدريب والتعليم التقني والمهني ، والاختبارات المهنية، ومنح تراخيص مزاولة العمل، وذلك بشراكة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والقطاعات الاقتصادية،
6. مواكبة التطور في المعايير المهنية الدولية، وتوفير عنصر المواءمة بين المعايير المهنية الوطنية وبينها.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1. وضع إطار شامل للمؤهلات العربية (Arab Qualification Framework)،
2. إعداد وتطوير مؤهلات مهنية عربية في أعمال ومهن منتقاة،
3. وضع نماذج لاختبارات الأداء المهنية في أعمال ومهن منتقاة.

6-2 إدارة نظم المعلومات:

تشكل نظم معلومات الموارد البشرية التي تغطي جانبي عرض القوى العاملة والطلب عليها مكوناً رئيساً من دينامية وخصائص سوق العمل الفاعلة. وفي هذا السياق هناك نقطتا ضعف رئيستان في الأقطار العربية، تتمثل الأولى في كون نظم معلومات الموارد البشرية ما زالت قاصرة في نوعيتها وشموليتها في كثير من الأقطار، مما يستدعي السعي الجاد لتطويرها وتفعيلها. وتتمثل

الثانية بالحاجة لمأسسة الاستفادة من نظم المعلومات المتوافرة في مجالات رسم السياسات واتخاذ القرارات وخدمات التشغيل والتوجيه والارشاد المهني وغير ذلك، وبالتالي تواجد مؤسسة او هيئة حكومية مسؤولة على متابعة وتقييم الآداء هو من الضروريات في هذا المجال. ويقع على عاتق منظمة العمل العربية بناء وتطوير شبكة عربية المعلومات سوق العمل في الأقطار العربية.

الأهداف :

1. دعم الإمكانات العربية على المستويين الوطني والعربي في تطوير نظم معلومات الموارد البشرية، على جانبي العرض والطلب، واستعمالها والاستفادة منها في التخطيط، ووضع الاستراتيجيات، ورسم السياسات واتخاذ القرارات والبحوث والدراسات،
2. تطوير القدرات والكفاءات وتعزيز الإمكانات الوطنية والمؤسسية في مجال تطوير واستخدام نظم معلومات الموارد البشرية، بما في ذلك الموارد البشرية والتقنيات والتجهيزات والتسهيلات وغير ذلك،
3. عمل قاعدة بيانات متكاملة ومركزية للموارد البشرية الخاصة بمخرجات التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. تفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن (2008م) الصادر عن منظمة العمل العربية كأداة في نظام معلومات سوق العمل (جانب الطلب على الموارد البشرية)،
2. العمل على إعداد مؤشرات كمية ونوعية للتدريب والتعليم المهني والتقني، يمكن استخدامها لتقييم أوضاع وخصائص هذا التدريب والتعليم ومتابعة التطور الذي يطرأ عليه،
3. وضع وإدامة نظم وطنية لمعلومات الموارد البشرية وصيانتها ومواصلة تطويرها وتحديثها لتسهيل استثمارها في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات،

4. تطوير وتعزيز القدرات والكفاءات المؤسسية عن طريق رفع كفاءة العاملين في الجهات المزودة للمعلومات لنظم معلومات الموارد البشرية على جانبي العرض والطلب، كالوزارات المعنية بالتعليم والتدريب، ودوائر الإحصاءات العامة والمؤسسات المعنية بالتوظيف والتشغيل في القطاعين العام والخاص، وغيرها،
5. تعزيز الدراسات والبحوث المرتبطة بنظم معلومات الموارد البشرية والمنبثقة عنها، وبخاصة ما يتعلق منها بنظم التدريب والتعليم التقني والمهني وتشغيل خريجيها،
6. استعمال التقنيات الحديثة لجمع المعلومات ونشرها واستخدامها على المستويات المؤسسية والوطنية والعربية، مع مراعاة عناصر الكلفة واقتصاديات العمل،
7. تطوير الإمكانات على المستويات المؤسسية والوطنية والعربية الإعداد ورفع كفاءة العاملين في المجالات المتعلقة بنظم معلومات الموارد البشرية من اختصاصيين وفنيين قبل الخدمة

وفي أثنائها،

8. تعزيز الثقافة المجتمعية والوعي المؤسسي في مجال استثمار المعرفة الناجمة عن المعلومات الموثوقة في رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات، وبخاصة في المجالات المتصلة بنظم التدريب والتعليم المهني والتقني وتشغيل خريجيها.

ب. على المستوى العربي :

1. تعميم وتفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن (2008) على المستوى العربي، عن طريق وضع الأدلة الإرشادية للاستخدام، واستثمار الوسائل الإعلامية المختلفة، ومتابعة تطبيقه على المستوى الوطني،
2. العمل على إعداد تصنيف عربي معياري للتعليم يتناول المراحل التعليمية المختلفة لتغطية جانب العرض من الموارد البشرية،
3. تطوير وإدامة نظام عربي لمعلومات الموارد البشرية، ويشمل جانبي العرض والطلب، لدعم نظم التعليم والتدريب والتشغيل وتنقل العمالة العربية،
4. تطوير وإدامة نظام عربي لمعلومات مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني.

7-2 دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني:

يتوافر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية دور واضح ومعترف به في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة، سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ. فعلى المستوى التخطيطي يشارك ممثلو القطاع الخاص في العادة في المجالس واللجان المعنية بهيئات ومؤسسات ومنظومات التدريب والتعليم التقني والمهني. وعلى المستوى التنفيذي يدير القطاع الخاص في كثير من الأحيان مؤسسات تعليمية وتدريبية نظامية وغير نظامية في مستويات تعليمية ومهنية مختلفة.

ومع ذلك، يبقى دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني غير كاف، ويعكس بشكل عام ضعف ارتباط هذه المنظومات بالاحتياجات التنموية ومتطلبات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية مما يستدعي تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في أعمال التخطيط والتنفيذ والتقويم لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني.

الأهداف :

1. تطوير وتوسيع دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتحسين كفاءته وفاعليته في التخطيط والتنفيذ وضبط الجودة في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني وبرامجه،
2. تطوير وترشيد مساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تمويل خطط وبرامج ومشاريع التدريب والتعليم التقني والمهني،
3. وضع إطار تشريعي شامل لتنظيم وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني بمؤسساتها العامة والخاصة.

السياسات والإجراءات العامّة :

أ. على المستوى الوطني:

1. تطوير التشريعات لتعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية بعامة وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة،

2. تشجيع الشراكة الفاعلة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيز قدراته، وتفعيل دوره في المجالس واللجان والنشاطات المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات للتدريب والتعليم التقني والمهني،

3. تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من النواحي الكمية والنوعية، في تنفيذ نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني،

4. منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم التقني والمهني بخاصة، وكذلك للشركات والمؤسسات التي تخصص نسبة معينة من موظفيها والعاملين لديها من مخرجات التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني،

5. توفير الدعم المالي والفني وتطوير القدرات للقطاع التطوعي غير الحكومي المشارك في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة، وبشكل خاص في النشاطات الموجهة لخدمة المرأة والشباب وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة،

6. دعم وتشجيع المنحى القطاعي للقطاع الخاص في القيام بدوره ومشاركته في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني بخاصة، بحيث يتولى القطاع الواحد، كالقطاع السياحي والقطاعي الزراعي مثلاً، المهام ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية في ذلك القطاع.

7. تكوين قاعدة بيانات وطنية أو منصة إلكترونية وطنية تتضمن المهن المطلوبة في سوق العمل والتخصصات المرتبطة بها لتتم الاستفادة منها في تطوير البرامج الدراسية المهنية، على أن تُحدث بشكل دوري،

8. بناء إطار يحدد نوع العلاقة والشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية:

1. استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل المنظمة لدعم دور الشركاء الاجتماعيين وحفز مشاركتهم في تنمية الموارد البشرية بشكل عام، والتدريب والتعليم التقني والمهني النظامي وغير النظامي بشكل خاص،
2. إجراء ودعم الدراسات المتعلقة بتقييم وتطوير دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني في الأقطار العربية.

8-2 البعد الإقليمي والدولي:

يتسم سوق العمل العربي بمعدل بطالة عال نسبياً، كما يتسم بعدد كبير من العمالة المهاجرة والمتنقلة والوافدة في الوقت نفسه. ويقدر عدد العمالة المهاجرة بأكثر من عشرة ملايين ،عامل، والمتنقلة بين الأقطار العربية بأكثر من ستة ملايين عامل أما العمالة الوافدة من الأقطار غير العربية فتقدر بأكثر من عشرة ملايين عامل. وتشكل العمالة العربية المتنقلة أقل من ثلث العمالة غير المحلية في الأقطار العربية المستضيفة للعمالة. وتستدعي مثل هذه الخصائص في سوق العمل مراعاة البعد الدولي في سياسات وبرامج نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام ونظم التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل خاص، وبخاصة أن معظم العمالة المهاجرة والوافدة تنتمي لمستويات العمل الأساسية التي تشمل العمال محدودي المهارات والعمالة المهرة والمهنيين.

الأهداف :

1. تطوير الإمكانات العربية من النواحي الكمية والنوعية في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التدريب والتعليم المهني والتقني بخاصة لتطوير وتمكين العمالة الوطنية أولاً ودعم تشغيل العمالة العربية المتنقلة ثانياً، إضافة لتوفير حد مناسب من التأهيل والتدريب للعمالة العربية المهاجرة من ناحية أخرى،
2. دعم التوجه والتحرك نحو إنشاء السوق العربية المشتركة، وحرية حركة العمالة العربية وتنقلها بين الأقطار العربية،

3. التفاعل مع الخبرات الدولية في مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني، واستثمار ذلك في تطوير النظم العربية في هذه المجالات.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. استثمار البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأسواق العربية والعالمية وخصائص العمالة فيها في تصميم نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل خاص،
2. استثمار البيانات والمعلومات المتوافرة عن خصائص العمالة غير العربية في الأقطار العربية في تصميم نظم وبرامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وذلك للمساهمة في النهوض بالعمالة الوطنية والعربية من النواحي الكمية والنوعية،
3. تطبيق تشريعات العمل في الأقطار العربية على العمالة الوافدة بطريقة أكثر توازناً وشمولاً لضمان حقوقهم بشأن ظروف العمل المناسبة من جهة، وتفادي المنافسة غير العادلة مع العمالة المحلية من جهة أخرى،
4. تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني،
5. استثمار التطورات والتوجهات العالمية المتعلقة بقضايا النظم والمعايير والجودة في التدريب والتعليم المهني والتقني، وذلك عن طريق دعم قنوات الاتصال والجهود العلمية والترجمة وتنمية القدرات وغير ذلك.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1. إنشاء نظام معلومات عربي للموارد البشرية، لتوفير بيانات كافية عن أسواق العمل العربية وخصائص العمالة فيها،

2. تطوير وتوفير بيانات ومعلومات عن بنية وخصائص العمالة غير العربية في الأقطـار العربيـة ودعم الدراسات المتعلقة بذلك، واستثمار هذه البيانات والمعلومات فـي سياسـات وبـرامج إعـداد وتأهيل العمالة العربية وتنقلها،

3. التنسيق والتكامل مع المؤسسات والمنظمات العربية والإقليميـة المعنيـة بـنظم وقضـايا وبـرامج التدريب والتعليم المهني والتقني،

4. تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بنظم وقضايا التدريب والتعليم المهني والتقني، والاستفادة من ذلك في تطوير دور المنظمة على المستوى العربي فـي هذا المجال.

9-2 رقمنة منظومة التعليم التقني والتعليم والتدريب المهني:

انطلقت الثورة الصناعية الرابعة من خلال مجموعة من التقنيات التي تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية. حيث ستغير هذه الثورة طرق تصميم المنتجات وتصنيعها واستخدامها وتشغيلها فضلا عن كيفية صيانتها، فهي عبارة عن تحول شامل لكل جوانب الأنشطة الصناعية والاقتصادية وكل جانب من جوانب الحياة، وبالتالي ستؤدي إلى تحول كلي لجميع القطاعات إلى أنظمة أو أنماط حياتية جديدة.

وعليه فالتعليم والتدريب التقني والمهني سيهدف خلال المرحلة المقبلة إلى مزيد من التركيز على إعداد العاملين في مجال المعرفة لمواجهة التحديات التي يطرحها الانتقال من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات . مع ما يصاحب هذا الانتقال من متطلبات الموارد البشرية لما بعد العصر الصناعي ومتغيرات عالم العمل. فعلى الصعيد الدولي، تعد الثورة الصناعية الرابعة إحدى المحركات الرئيسية للابتكار في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، لذا يجب النظر في سياسات رقمنة التعليم والتدريب التقني والمهني من منظور تكييفها . مع هذا النموذج الصناعي الجديد. ويمكن تصنيف التحديات الرئيسية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ورقمنة التدريب والتعليم والتقني والمهني وتنمية المهارات كالآتي:

1. تحديات على مستوى القطاع:
   - عدم قدرة بعض الشركات على فهم الثورة الصناعية الرابعة،
   - مواجهة التداعيات الكبيرة على كلا الجنسين نتيجة تسريح عدد كبير من العمال في قطاعات معينة،
   - توفير فرص التدريب على رأس العمل وخاصة في مجال المهارات التحليلية.
2. تحديات مرتبطة بمقدمي خدمات التدريب:
   - ضيق الوقت المخصص للأنشطة المبرمجة في مكان العمل،
   - نقص في التعديلات الدورية للمناهج،
   - اعتماد محدود على تقنيات الثورة الصناعية في الفصول الدراسية،
   - عدم توفر آليات فعالة لإصدار الشهادات وضمان الجودة في مجال التدريب،
   - تحديد فترة زمنية كافية لمراجعة وتطوير والتحديث الدوري للمناهج،
   - إصدار سياسات عامة تنظم إصدار الشهادات،
   - تحديد سياسات عامة لضمان جودة التعليم في قطاع التعليم التقني وقطاع التعليم والتدريب المهني.
3. تحديات على مستوى السياسات:
   - عدم القدرة على فهم احتياجات إعادة تشكيل المهارات وفرص التدريب،
   - إقصاء الفئات المهمشة من الثورة الصناعية،
   - عدم توفر برامج مرنة للحصول على شهادات المهارات،
   - نقص الحوافز المقدمة للشركات للتشجيع على الاستثمار في مجال تدريب وتأهيل العمال،
   - غياب آليات الحماية الاجتماعية للعمال الذين يتمتعون بقدر ضئيل من الأمن الوظيفي،
   - غياب سياسات متكاملة فيما يخص الثورة الصناعية والمهارات،
   - غياب التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة.

الأهداف :

1. تعزيز النهج الحالي للثورة الصناعية الرابعة من حيث نطاق السياسات والتنفيذ،
2. زيادة الوعي بالثورة الصناعية الرابعة وتقنيات التعليم الرائجة.
3. اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحوكمة بهدف رقمنة أنظمة التدريب والتعليم التقني والمهني واعتبارها جزء لا يتجزأ من الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني،
4. تعزيز تجربة التدريس والتعلم من خلال إدخال تقنيات جديدة،
5. تعزيز إمكانية الوصول إلى برامج التدريب والتعليم التقني والمهني وإتاحتها للجميع،
6. موائمة البرامج التعليمية والتدريبية مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

السياسات والإجراءات العامة:

أ. على المستوى الوطني:

1. **إعداد خراطة طريق التحول / الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات الحيوية،** التي تعتمد على التقنيات وتنمية المهارات كمحركات رئيسية لتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في البلاد وتضمن في الآن ذاته اكتساب العمال للمهارات وتنميتها بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الإنتاجية والحد من معدلات تسريح العمال. ويمكن بدء هذه العملية من خلال صياغة خرائط التحول الخاصة بكل قطاع والتي تقدم معلومات عن تأثيرات التكنولوجيا والمسارات الوظيفية والمهارات المطلوبة في مختلف الوظائف وخيارات إعادة تشكيل المهارات في مختلف القطاعات.
2. **إعداد سلسلة من برامج التدريب والتعليم المهني والتقني يقودها القطاع المعني وتهدف لتنمية المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة،** الأمر الذي سيعزز من كفاءة هذه البرامج وملاءمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل عن طريق منح صلاحية التطوير للقطاع المعني، وتتضمن هذه السلسلة عدداً من المكونات في هذا السياق كمناهج التدريب (مع مراعاة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي سيتم تدريسها ومدة تدريسها)، توظيف المعلمين وتدريبهم، وشروط القبول.

3. الارتقاء بعمليات تقديم التدريب من خلال اعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الفصول الدراسية ومنشآت التدريب بهدف التشجيع على الابتكار الرقمي، وفيما يلي مجموعة من التقنيات الجديدة يمكن أن تدعم توجهات الثورة الصناعية الرابعة:

- الحوسبة السائدة: النطاق العريض والنطاق العريض المتنقل والحوسبة السحابية.
- التقنيات التشاركية: يمكن تصنيف العديد من التقنيات التي تشتمل على طابع "اجتماعي" مدمج في البرمجيات ضمن تقنيات التعاون. يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي على غرار فيسبوك ومجموعات جوجل أن تسهل عملية التعاون؛ الأمر الذي ينطبق أيضًا على دروب بوكس وجوجل درايف وواتساب ومايكروسوفت تيمز وزوم و سكايب وغيرها من البرامج.
- تقنيات الواقع الممتد: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والواقع المختلط.
- الذكاء الاصطناعي: معالجة اللغات الطبيعية وأنظمة التوصية واعتماد الذكاء الاصطناعي في التعليم والتقييم.
- سلسلة الكتل (تعرف رسميا باسم تقنيات دفتر الأستاذ الموزع): تعزز السيادة الذاتية والثقة والشفافية والثبات واللاوساطة والتعاون.
- التعليم والتقييم عن بعد: الدراسة الذاتية (الكتب المدرسية والكتب المدرسية التفاعلية ومقاطع الفيديو والأفلام الوثائقية وما إلى ذلك)، التعلم السلبي (محاضرات الفيديو، مؤتمرات الفيديو الممتدة ليومين، البريد الإلكتروني، استمارات الاتصال بالمعلم)، التعلم التشاركي (مؤتمرات الفيديو متعدد الأشخاص والمنتديات ومواقع الدردشة الجماعية) والتعلم التجريبي (تقنيات المحاكاة والواقع الافتراضي والواقع المعزز وتقنيات التحكم عن بعد ومنصات مايكرلابز والحوسبة السحابية).
- المحاكاة: هي نمذجة بيئات العمل في العالم الرقمي، بما يسمح للمتدربين بالتعلم وارتكاب الأخطاء ربما في بيئة واقعية وخالية من المخاطر مما يوفر تجارب ثرية لا تُنسى وتساعد على التغلب على الحواجز العملية المرتبطة بالتعليم التقليدي، فقد مكنت تقنيات مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز والواقع المختلط من إنشاء نماذج المحاكاة.

- الصف المقلوب: يجمع هذا النهج التعليمي بين التعلم المستند إلى الفيديو خارج الفصل الدراسي وأنشطة التعلم الجماعي التفاعلي داخل الفصل الدراسي. الفصل المقلوب هو نوع من التعلم المدمج حيث يتم تعريف الطلاب على المحتوى في المنزل وممارسة عملياً من خلال المؤسسة.

- التلعيب: هو استخدام عناصر تصميم اللعبة ومبادئ اللعبة في سياقات غير اللعبة. يتضمن أسلوب اللعب في التعلم استخدام عناصر قائمة على الألعاب مثل تسجيل النقاط، ومنافسة الأقران، والعمل الجماعي، وجداول النتائج لزيادة المشاركة، ومساعدة الطلاب على استيعاب المعلومات الجديدة واختبار معرفتهم.

- الموارد التعليمية المفتوحة: هي مواد تعليمية وتعليمية وبحثية في أي وسيط رقمي أو غير ذلك، موجودة في المجال العام أو تم إصدارها بموجب ترخيص مفتوح يسمح بالوصول والاستخدام والتكيف وإعادة التوزيع بدون تكلفة من قبل الآخرين، مع القليل أو بلا قيود.

- التعلم المخصص: يتعلم الطلاب ذوي الاحتياجات المختلفة بشكل مغاير، ومن شأن اتباع نهج أكثر خصوصية، مع التعلم المخصص لاحتياجات التعلم لكل طالب، أن يحقق فوائد فردية أكبر، حيث يعد التعليم المصغر أحد أكبر تعبيرات للتعلم المخصص في التدريب والتعليم التقني والمهني والذي يتكون من إتقان مجموعة محدودة من المهارات أو الكفاءات بدلاً من مجموعات المهارات الأوسع والمترابطة مثل المؤهلات الكاملة.

4. **إعداد برامج مرنة ومعيارية للحصول على شهادات المهارات،** التي تحدد المهارات المكتسبة خارج قنوات التعليم التقليدية. ويمكن بدء هذه العملية من خلال التشاور مع مكونات القطاع ومؤسسات التدريب حول مدى كفاءة المؤهلات التعليمية والتقييمات القائمة على الكفاءة في ظل الأطر الحالية لاستصدار هذا النوع من الشهادات، حيث يجب تقييمها على ضوء الطلب الفعلي على مثل هذه المؤهلات ومدى نجاحها في تحديد مستوى الكفاءة الحقيقي في مهارات محددة.

5. **صياغة نهج وتدابير جديدة لتعزيز الاندماج وأنظمة الحماية الاجتماعية في إطار الثورة الصناعية الرابعة،** لضمان عدم إقصائها لأي أحد. فيجب قبل القيام بالتدخلات المستهدفة بتحديد المجتمعات / الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الثورة الصناعية الرابعة للعمل مع قادة

المجتمع، وتشتمل هذه التدخلات على تدريب ثلاثة أنواع من العمال وهم، المبتدئين ، والعمال المعرضين لخطر التسريح من العمل، والعمال الذين يحتاجون إلى تنمية مهاراتهم باستخدام الآليات الحديثة على غرار المنصات الرقمية وبيانات الاعتماد المعترف بها على مستوى القطاع. إن من بين الأساليب الممكن اعتمادها في هذا الشأن هو توفير قنوات التعلم عبر الإنترنت التي تدعم مقدمي خدمات التدريب وتشجعهم على إنشاء دورات تدريبية مفتوحة عبر الإنترنت ومتاحة للجمهور. كما نذكر أيضا أسلوب توجيه برامج تنمية المهارات إلى مجموعات مهمشة. كما يمكن أيضا تقديم حوافز مالية لأصحاب العمل لتشجيعهم على توفير التدريب للمجتمعات المهمشة وتقديم إعانات لهم لتشجيعهم على تدريب الأشخاص بموجب عقود أقل شمولية.

6. **تنفيذ خطة صرف الحوافز للشركات / المؤسسات لتشجيعهم على تدريب الموظفين حول تقنيات الثورة الصناعية الرابعة،** ففي ظل محدودية فرص التدريب المقدمة من أصحاب العمل نذكر من بين الأساليب المتاحة في هذا الصدد لتقديم حوافز اقتصادية حسب متطلبات السوق مقابل جهود التدريب المبذولة من قبل أصحاب العمل، وبالتالي هذا يتطلب تطوير برامج حوافز مناسب لتشجيع الشركات على الاستثمار في تنمية مهارات العمال في مجال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وتتكون الخطة من أربع خطوات:

أ. تحديد برامج حوافز ملاءمة للشركات.

ب. إجراء تحليل التكلفة والعائد فيما يخص خطة الحوافز والبرامج التدريبية ذات الصلة.

ج. برامج تجريبية في عدد من القطاعات ذات الأولوية (بما في ذلك التوعية بشأن برامج التدريب المتاحة).

د. توسيع نطاق البرنامج ليشمل القطاعات الأخرى وإدراج الدروس المستخلصة من هذه البرامج التجريبية.

7. تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني على المستوى الوطني وذلك بإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات دورية يستضاف إليها الخبراء والاختصاصيون من الشركات والمؤسسات المعنية بالثورة الصناعية الرابعة محلياً بهدف مواكبة آخر المستجدات.

ب. على المستوى العربي:

تتولى منظمة العمل العربية ما يلي:

1. اعتماد الفقرة الواردة بالاستراتيجية بشأن رقمنة التدريب والتعليم التقني والمهني على مستوى الوطن العربي،
2. تقديم الدعم والمشورة لمساعدة الدول العربية في تعزيز قدراتها على تنفيذ الاستراتيجية العربية لرقمنة التدريب والتعليم المهني والتقني،
3. إجراء تقييم دوري لمدى تطبيق الدول العربية للاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني،
4. تسليط الضوء على قضايا التخطيط والحوكمة في الدراسات والمنشورات والمؤتمرات والندوات التابعة للمنظمة،
5. تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني على المستوى العربي وذلك بإقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات دورية يستضاف إليها الخبراء والاختصاصيين من الشركات والمؤسسات المعنية بالثورة الصناعية الرابعة إقليمياً وعالمياً بهدف مواكبة آخر المستجدات.

موقع منظمة العمل العربية

على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

www.alolabor.org

البريد الإلكتروني

alo@alolabor.org